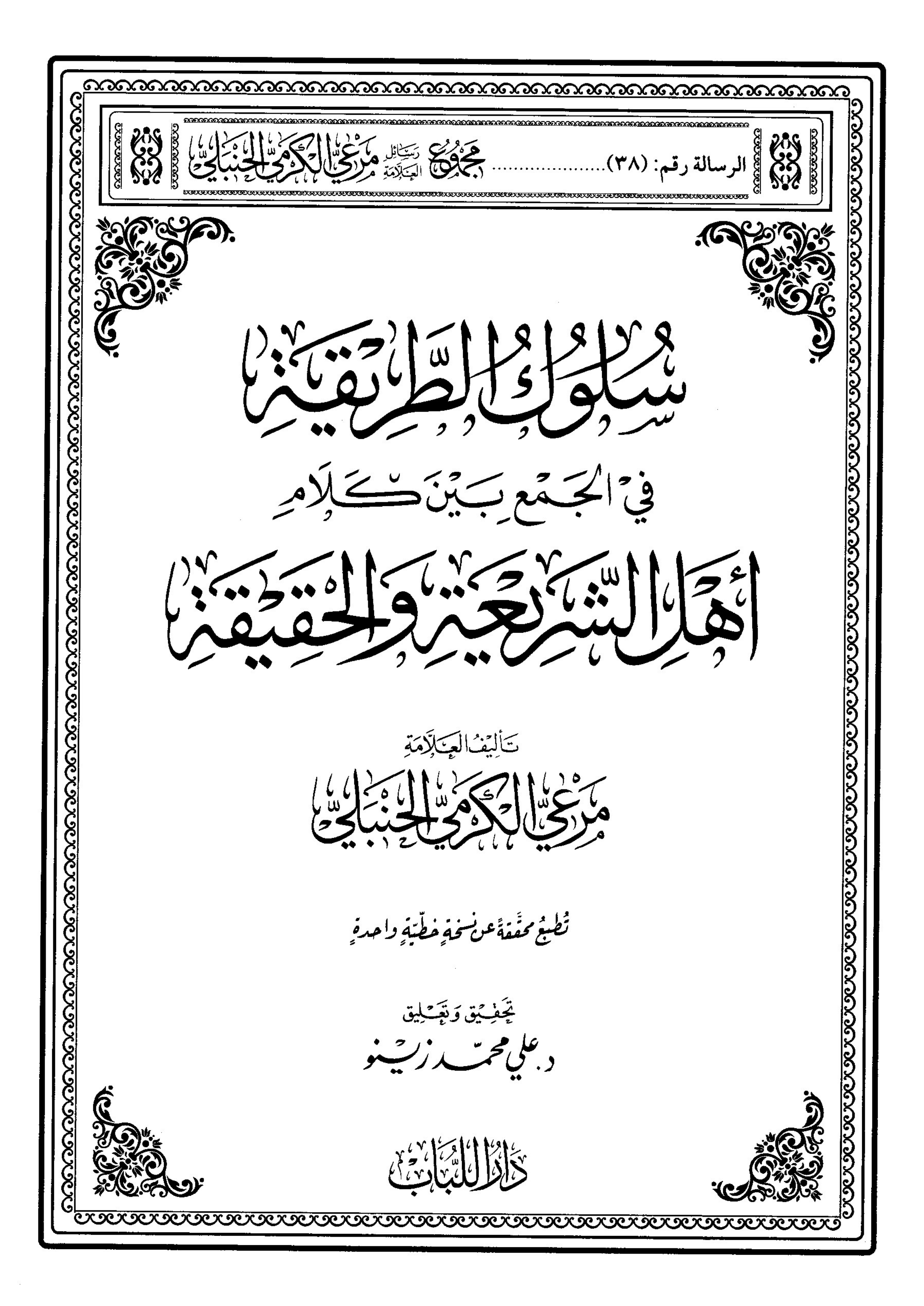


مجموع رسائل العلامة مرعي الكرمي الحنبلي ........................ الرسالة رقم: (٣٨)

# سلوك الطريقة في الجمع بين كلام أهل الشريعة والحقيقة

تأليف العلامة
مرعي الكرمي الحنبلي

تطبع محققة عن نسخة خطية واحدة

تحقيق وتعليق
د. علي محمد زينو

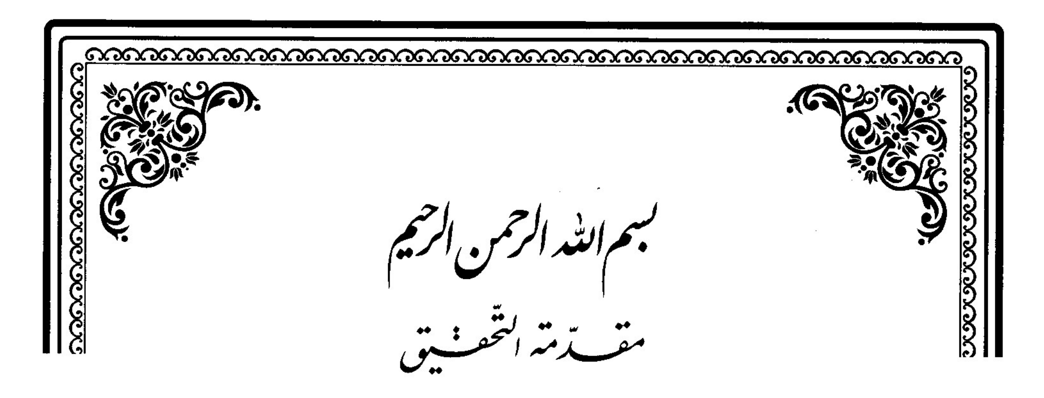
دار اللباب

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبد الفقير إلى الله تعالى مرعي بن يوسف الحنبلي المقدسي الحمد لله الذي
بيده أزمة التوفيق المتفضل على من شاء بما شاء من العرفان والتحقيق والصلاة
والسلام على سيد أهل الكشف والتصديق وعلى آله وأصحابه أولي التحقيق والتدقيق
وبعد فإن العارف من نارت بصيرته في مشكاة ضيا سبحاته وحارت فكرته
في ذخاير مطالب هوياته وسيرت زكيات النفوس في أسنى معارج درجاته
واعترفنا بالعجز عن السلوك في ماهية ذاته وحقيقة أسمايه وصفاته
وإن مما كثر فيه الجدال والخوض ومهمات من يصل إلى الصافي من الحوض
هو ما وقع في كلام الصوفية من الألفاظ الموهمة للتكفير والكلمات التي يجب
أن يبادر إليها بالنكير وهل العلماء المعترضون عليهم في ذلك مصيبون
أو مخطيون وقد أحببت بيان ذلك والجواب عما هنالك لأنه بعبارات رشيقة
وإشارات دقيقة وعذري في التقصير واضح والعارف بالحال مغتفر
مسامح وها أنا أذكر أسيلة يتفرع عليها الجواب ومن الله تعالى أرجو
التوفيق للصواب إنه عزيز وهاب. السوال الأول هذه الألفاظ
التي تصدر عن الصوفية وتوهم الكفر هل لها محامل وتأويلات بحيث ترجع
للحق وتوافق الشرع كقول أبي يزيد البسطامي قدس سره ويروى عن
الشبلي أيضا ما في الجبة إلا الله وقول أبي يزيد أيضا خضت بحرا وقف الأنبيا
بساحله وقوله طاعتك لي يا رب أعظم من طاعتي لك وقوله حين سمع قاريا
يقرأ إن بطش ربك لشديد بطشي أشد من بطش الله وقوله سبحاني سبحاني
وقول بعضهم حقيقة التقوى ترك التقوى وقوله حقيقة التوبة التوبة
من التوبة وقول الشيخ محيي الدين بن عربي حدثني ربي وقوله
مقام النبوة في برزخ * فويق الرسول ودون الولي
فيوهم أن النبي أفضل من الرسول وأن الولي أفضل منهما وذلك باطل

وقوله إن الحق تعالى ذات كل شيء والمحدثات أسماؤه وقول سيدي عمر
ابن الفارض: تمسك بأذيال الهوى واخلع الحيا * وخل سبيل الناسكين وإن جلوا
فكيف يأمر بالتمسك بأذيال الهوى والله تعالى يقول ولا تتبع الهوى فيضلك
من سبيل الله ويأمر بخلع الحيا والحيا من الإيمان ويأمر بترك سبيل الناسكين
وكل ذلك غي وضلال إلى غير ذلك من كلامهم الموهم للكفر والزندقة
السوال الثاني هل يعتقد معاني ظواهر تلك الألفاظ كما يقع لكثير
من متصوفة أهل هذا الزمان وهل يعذر الجاهل الثالث هل يليق
للشخص أن يرتكب في عباراته مثل هذه الألفاظ الرابع هل يأثم العلما
الذين ينكرون عليهم مثل ذلك ويكفرونهم به أو هم مصيبون في
الإنكار الخامس كثيرا ما نسمع الجهلة يقولون يخشى على المنكر المقت والعالم
الفلاني لما أنكر مقت وحصلت له مصيبة كذا فهل هو قول صحيح
أو سوء أدب صريح وما ذا قاله الأيمة الأكابر في حق من خرج من الصوفية
عن الظاهر وليصير المرء على بصيرة في دينه ويحذر من زخرف القول وزينه
أوضحوا الجواب بقصد الأجر والثواب ليزول اللبس والارتياب
الجواب الحمد لله اللهم إنا نعوذ بك من الزلل في الأقوال كما
نستعيذك من سوء العمل في الأفعال ونبرأ إليك من أن نتصنع كما
نستعصمك من أن نفتضح ونستمنحك بصيرة تشغلنا بالمهمات
عن الترهات وتنزهنا عن التعلم للمباهاة والمماراة ونعوذ بك اللهم
أن تجعلنا ممن إذا رأى حسنة ستروها وإن عثر على سيية وأذاعها
لا ريب في صدور مثل تلك الألفاظ عنهم ووقوعها منهم ولكن
لها محامل وتأويلات وتدقيق عند أرباب التحقيق وفي ذلك جوابان
أحدهما لا يبعد أن تكون تلك الألفاظ صدرت منهم في حالة
الشطح والسكر الروحاني الذي هو سكر المحبة وهذا السكر منزلة

مكتبة راغب باشا (الأصل)




الحمدُ لله ربِّ العالمين ملك المُلوك، الذي أنزَلَ إلى عبادِه نوراً يُخرجِهم من دياجير الحُلوك، وأوجَب عليهمُ السَّيرَ إليه والسُّلوك، والصلاةُ والسلامُ على عبدِه ونبيِّه سيدنا محمّدٍ في الشُّروق والدُّلوك، الذي أنقَذَ بهُداهُ الخلقَ من الهُلوك، وعلى آله وصحبِه الذين هم في بحارِ الضّلالةِ الفُلوكُ.

**وبعد:**

فهذا كتابٌ عزيز، وجوهرٌ إبريز، سطرَه قلمُ الإمام الكبير، والعلّامة النِّحرير، مَرْعيِّ بن يوسفَ الكَرْميّ المَقدِسيّ الحَنْبَليّ، رحمه الله تعالى وأعلى مُقامَه، وأنزله المنزلة العليا في دار المُقامة.

تطرّق فيه ـ رحمه الله ـ إلى موضوعٍ هو في الأهمّيّة غاية، وفي الخُطورة نهاية؛ حيث دخَل فيه ـ من جانبٍ ـ على الأمة خلَلٌ عَظيم، وحُرِمت فيه ـ من جانبٍ آخر ـ من خيرٍ جَسيم، واختلَفَت فيه الآراء، وتلاطَمَت بشأنه أمواجُ الأهواء، فصار يُدّعى في الشيءِ الواحد والشخص المعيَّن نَقيضانِ من الدَّعاوى، ويُقال ويُفتى ما لا يُمكن جمعُه من الأقوال والفَتاوى.

ذلك أن «التصوف» منهجٌ سلكَهُ جمٌّ غفير من سلف الأمة وخلفها، بدأ بالاتجاه إلى الإعراض عن الدنيا والزُّهد في حُطامِها، والإقبالِ على الآخرة والحرصِ على

اغتنامها، وتطوَّر إلى ظهور أئمّةٍ ومدارسَ في تطهير النفوس من الأدران، والسلوك بها في سبيل الإحسان، والعمل على سموّ القلوب بالتصفية والتنقية، والترقّي بها في مقامات التزكية، ثم طرأ عليه دخولُ أفكارٍ فلسفية، وعرف ظهورَ قناعاتٍ نفسانية، وشهد معرفةَ سلوكياتٍ رهبانية؛ كانت بمجموعها أكداراً كدّرَت صفاءَه، وشوائبَ شابَت نقاءَه، وفتَحتِ البابَ لأهل الانحراف كي يفتُّوا في عضُد المسلمين، ويشوِّهوا إيمانَ المؤمنين، ويحاربوا فيهم الشِّرعة، ويبثّوا بينهم البِدعة.

فتصدّى لذلك كلِّه علماءُ الأمة جيلاً بعد جيلٍ، وقرناً بعد قرن، وعملوا على تنقية هذا المنهج السامي مما علق به بتحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ولا زال الفقهاءُ والعلماء، بل ورجالاتُ التصوّف الكُبَراء، وأئمّتُه النُّجباء؛ يبيِّنون الصواب من الخطأ، والسدادَ من الزلل، والمحكَم من المتشابه، والمتّبع من المبتدع، والمستَقيم من المنحرف، ويُجَلُّون ما غمُض مدخلُه، وخفِيَ وجهُه، ودقَّ علمُه، من أقوال المتصوّفة الأكابر وأفعالِهم، ويكشفون النِّقابَ عن سَنيِّ مَعاني شؤونهم وأحوالِهم؛ لئلا يغترَّ بها جاهِل، أو يزلّ بسبَبِها واهِل، أو يحمِلَهَا على غير مُرادِها حامِل، أو يُؤوِّلها بظنِّه الفاسد متَحامِل.

وممن ضرَب في هذا الميدان بسَهمِه، وألقى في بئره الغزير بدَلوِه؛ صاحبُ هذا المصنَّف اللَّطيف، والمؤلَّف الشَّريف؛ حيث أجابَ فيه على جملةٍ من الأسئلة الوجيهة، التي تخطُر ببال أصحاب العقول النَّبيهة، وتكلَّم في أجوَبته بكلامٍ يمتاز بمَزايا عالية، ويتَّصف بصفاتٍ غالية؛ من عُمق العلم، وسَعَة الأفق، والأهمّ من ذلك حُسن الظنّ بالمسلمين، وسلامة الصدر تجاه أهل القبلة الموحِّدين.

حيث انطلق ـ رحمه الله ـ من هذه المعاني الراقية، والقيم العالية؛ ليُقرِّر

أحكاماً مهمةً لا يَبقى معها لبسٌ بين الإيمان الصافي، والانحراف الخافي، وليحدِّد معالم واضحةً للعقيدة السليمة ببيان حدود الكفر والزندقة والضلالة في المقالات والمقولات؛ دون أن يقعَ في مغبّة تكفير أصحابها المعيَّنين، وقائليها المحدَّدين؛ خصوصاً من عُرف عنهم غلبةُ وَجْد، وسُلطانُ أحوال، أو شُهرةٌ بصَلاح، أو ذُيوعٌ بولاية، أو عُلِم أنه كُذِب عليهم، أو دُسّ في أقوالهم.

لقد سلك العلامة مرعي الكرميُّ في هذا مسلَكَ أئمة أهل العلم، وأساطين أرباب الفقه في كل عصر ومصر على اختلاف مذاهبهم، وهو مسلكٌ لم ينحَرِف عنه إلا الغلاةُ والمتطرِّفون الذين يَسوؤهم أن لا يُحكَم على «زَيدٍ» من الناس يشنَؤونه بأنّه من أهل الدَّرَكات السُّفلى من الحَجيم، ويتوهمون أن عدم الحكم على المعيَّن بالتكفير يلزم منه تصحيحُ قولِه الفاسد، هذا إذا كان القول فاسداً حقّاً، ولم يكن الفساد في الفهم المتسرع، والنظر الظاهري القاصر.

وهذا الوهمُ المغالي هو ما أوضَحَ العلامةُ مَرعي الكرميّ دَحْضَه، وأحكَمَ نَقْضَه؛ حيث قرّر ـ بكلّ وضوحٍ ـ أنه لا مجالَ للخَلط والتهاون في القضايا المتعلقة بالعقيدة، وأنه ينبغي بيانُها والمحافَظة عليها صافيةً أتمَّ الصفاء، وفي سبيل ذلك ميَّز بين المتَشابهات، وردَّها إلى المحكَمات، وسلَّط الضوءَ على المشتَبهات، ففَصل بين المحتَملات والفاسدات، وأكّد على أنّ من كان من أهل الشهادَتين لا ينبغي إخراجه من دائرتهم ما أمكن، وأنه يلزم التماسُ المَخرَج لكلامه الملتبس الذي يخرُج به من أن يُحكم عليه بأخطر أحكام القضاء الشرعي على الإطلاق؛ ألا وهو الكفر الذي هو الحكمُ الجازم بخلود المعيَّن في نار جهنم، إضافةً إلى ما يلحق بالتكفير من أحكام دنيوية خطيرة أخرى.

ومع هذا الورع من الكرميّ والتزامِه الأسلمَ في حقّ أهل القبلة، ومع تكلُّف تأويل أقوالهم، والتماس محاملَ مقبولة، ومعانيَ حسنةٍ لها ما وجد إلى ذلك سبيلاً؛ فإنه ـ في المقابل ـ التمس العذرَ الشرعيّ لِـما ورد من تكفير عديد من أئمة الإسلامِ لعدَد من رجالات التصوف؛ بسبب كلِمات لهم مشكلةٍ، ظاهرها مع عقيدة الإسلام متعارض، ومع التوحيد متناقض، بل إنه ـ رحمه الله ـ استخفَّ بمن توهَّم وقوع أولئكم الفقهاء في الذمّ، ولم يقبل أن يلحقهم أيُّ نوعٍ من القدح؛ لأنهم يصونون حمى الاعتقاد، ويذبُّون عن حياض الشريعة، وينهون عن أفظع المنكرات؛ وهو ـ بلا ريب ـ يُوافقهم في مقاصدهم من الصيانة والذبّ والإنكار؛ مع تجنُّبه ـ أكثر منهم ـ الحكمَ بتكفير أحد من المعيَّنين والقولِ بخلودهم في النار.

وليس في ما نحا الكرمي إليه أيُّ تناقُض؛ لأن تكفير ظاهر القول لا يلزم منه تكفيرُ قائله ـ إن صحّ عنه ـ ما دام القول محتملاً صرْفَهُ إلى معنى صحيح، ولو بأدنى احتمال مع التكلُّف في هذا الصرف؛ لأن أهل الفقه متّفقون على أنّ الحدود تُدرأ بالشبهات، وأن الشبهة تُعتَبر مهما كانت واهية.

ولأجل ذلك رأينا الكرمي يُكثر من التأصيل مستنداً إلى نقول عديدة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في ابن عربي وغيره ممن يذمهم ابن تيمية من الصوفية، ولكنه ـ مع ذلك ـ لا يوافِقه في الحكم على ابن العربي وابن الفارض بالكفر!

وهو ـ مع ذلك ـ لا يُخطِّئ ابنَ تيمية ومن رأى رأيَه، ويلتمس لهم العذر؛ خصوصاً وأن ابن تيميةَ نفْسَه سبقَ الكرميّ فأوغل في تأويل كثير من كلام عديد من أئمة التصوف كأبي يزيد البسطامي، وتكلّفَ الاعتذارَ لهم في أقوالٍ مشابِهةٍ إلى حدٍّ بعيدٍ لما نُقل عن ابن عربي وابن الفارض؛ مما تورَّط بسبَب العُكوفِ على ظواهرها

بعضُ العصريّين فعمّموا أحكام التكفير حتى على البسطامي والجنيد البغدادي وغيرِهم ممّن أثبَتَ لهُم ابنُ تيمية ـ بما لا شكَّ فيه ـ المكانةَ الرفيعة، وأنزلهم المنزلةَ العالية من الصّلاح والتقوى والولاية!

إننا في هذا الزمان الذي تضطرم فيه نيران الغلوّ، وتَصلى فيه الأمةُ بلهيب التطرُّف؛ في أمسّ الحاجة إلى إشاعةِ هذه الرؤية الهادئة الدقيقة المتبصّرة التي يؤصِّل لها هذا العلامةُ الحنبليُّ الكبير؛ بما يحولُ بين الفِتية الأغرار، والجهَلة الأغمار، وبين تبنّي فئةٍ مذهبَ اعتقاد، ومنهجَ حياة؛ يُؤدّي بهم إلى نتائجَ وخيمة، وعواقبَ أليمة؛ يبلُغون فيها أحطّ درَكات الفساد، من سفكٍ لدماء العباد، وتخريب للأوطان والبلاد، وما ذلك إلا لأنَّ من كفّر أحداً هانَ عليه أن يستَبيح دمَه ومالَه وعِرضَه، وفي هذا من الشّرِّ في الدنيا والآخرة ما لا يحتاج شرحاً، ولا يُعوز استدلالاً.

* * *

بعد ذلك كلِّه....

هذا الذي بين يديكَ ـ أيها القارئ الكريمُ ـ هو كتاب «سلوك الطريقة في الجمع بين كلام أهل الشَّريعة والحقيقة» للعلّامة مَرْعي بن يوسف الكَرْميّ المَقدِسيّ الحَنْبَليّ (١٠٣٣ هـ) عليه رَحَماتُ الله، اعتمدتُ في تحقيقهِ على نسخةٍ خطِّية وحيدةٍ لم نعثُر على غيرها، وهي نسخةُ مكتبةِ راغبِ باشا الموجودة في المكتبة السُّليمانية باسطنبول، والإشارة إليها بـ(الأصل).

أضعُهُ تحتَ نظرِ الراغِب، وبين يدَي الطالِب، ومن أجلِ تقديمِه مخدوماً الخدمةَ اللائقة، شمّرتُ عن ساعد الجِدّ، وبذلتُ وافرَ الجهد، فأسهرتُ لذلك

الليالي، وأضنيتُ فِكري وبالي؛ فإن أصَبتُ وأحسَنتُ؛ فالفضلُ لله ـ سُبْحانَه وتعالى ـ مُبتَدَأً ومُختَتَماً، ومنه التوفيق، وبيدِه التمام والتحقيق.

وإن كان غير ذلك؛ فمِن قُصوري ونَقصي، ومما جنَتْهُ يداي، وأسأل اللهَ على ذلك أن يجودَ بالغَفْر، ويحبوَني بالصَّفح، وأرجو ممن يطّلِعُ على زلّةٍ أو خَطأة أن يتفضَّل بالعُذْر، ويتكرَّم بالنُّصح.

وأمّا عمَلي في كتابي هذا، فيصحُّ فيه وفي غيره ما كتبه القاضي عبد الرحيم البيسانيّ، إلى العماد الأصبهانيّ، مُعتذراً عن كلامٍ استدرَكَهُ عليه: «إني رأيتُ أنّه لا يكتب إنسانٌ كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّرَ هذا لَكان أحسَن، ولو زِيْدَ هذا لَكان يُستحسَن، ولو قُدِّمَ هذا لَكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لَكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، ودليلٌ على استيلاء النقص على جملة البشر»(١).

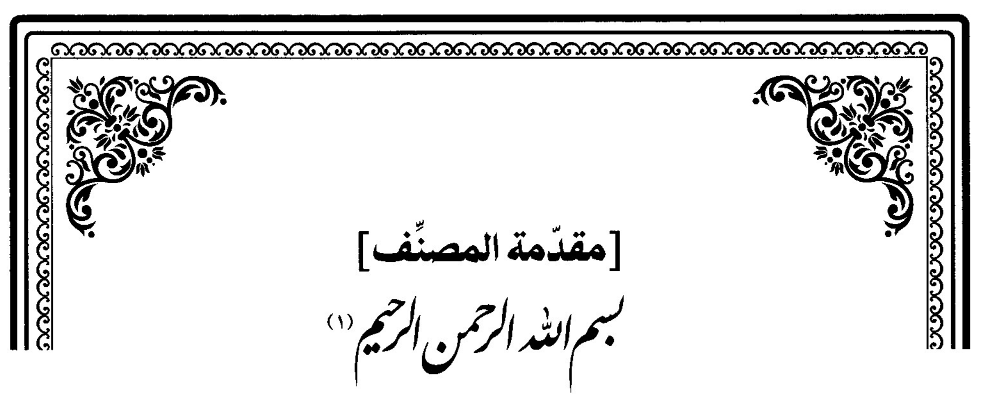
والله أعلَم، وصلّى اللهُ على سيدنا محمدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعينَ وسلَّم

**المحقق**

* * *

---

(١) يُنظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١/ ١٨)، و«أبجد العلوم» لصدّيق حسن خان القنوجي (١/ ٧١).



# [مقدّمة المصنِّف]

بسم الله الرحمن الرحيم (١)

قال العبدُ الفقيرُ إلى الله تَعالى مَرْعي بن يوسُف الحَنْبَليّ المَقدِسيّ:

الحمدُ لله الذي بيدِه أزمّة التّوفيق، المتفضِّل على مَن شاء بما شاء من العِرفان والتّحقيق، والصلاةُ والسَّلامُ على سيّد أهل الكشفِ والتّصديق، وعلى آله وأصحابه أُولي التّحقيق والتّدقيق.

وبعد: فإن العارفَ من نارَت بَصيرتُه في مِشكاة ضياءِ سُبحاتِه، وحارَت فِكرتُه في ذخائرِ مطالِب هُويّاته، وسيَّرَ زكيّات النفوس في أسنى مَعارج

---

(١) جاء على غلاف النسخة الخطية: «من نظم مُؤلِّفه ـ سامحه الله ـ:

إِشْتَغِلْ بالعُلُومِ وَابْحَثْ مَلِيّاً ... قائماً قاعِداً مَعَ الأخْيارِ
وَاطْلُبِ الحَقَّ أَيْنَ كانَ وَصابِرْ ... مُخْلِصاً سائلاً أُولِي الأبْصارِ
وَإذا لَم تَرَ الهِلالَ فَسَلِّمْ ... لِأُناسٍ رَأَوْهُ بِالأبْصارِ

غيرُه:

فَسادٌ كَبِيرٌ عالِمٌ مُتَهَتِّكُ ... وَأَفْسَدُ مِنْهُ جاهِلٌ مُتَنَسِّكُ
هُما فِتْنَةٌ في العالَمِينَ عَظِيمَةٌ ... لِمَنْ بِهِما في دِيْنِهِ يَتَمَسَّكُ

غيره:

كانَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ في النّاسِ جَوْهَرَةً ... نَفِيْسَةً صاغَها الرَّحْمنُ مِن شَرَفِ
عَزَّتْ فَلَم تَعْرِفِ الأَيّامُ قِيْمَتَها ... فَرَدَّها غِيْرَةً مِنْهُ إلى الصَّدَفِ».

دَرَجاتِـه، واعتـرَفَ بالعجز عن السُّـلوك فـي ماهيّة ذاتِـه، وحقيقةِ أسـمائه وصِفاتِه.

وإن ممـا كثُـر فيـه الجـدالُ والخَـوض، وهيهـاتَ مَن يصِـلُ إلـى الصّافي من الحَـوض، هو مـا وقَع في كلام الصُّوفيّة مـن الألفاظ المُوهِمـةِ للتّكفير، والكلمات التـي يجـبُ أن يُبـادَرَ إليهـا بالنَّكيـر، وهـل العُلَمـاء المعترِضـون عليهـم فـي ذلك مُصيبـون أو مُخطئون؟

وقد أحببتُ بيانَ ذلِك، والجوابَ عما هنالِك، بعباراتٍ رشيقة، وإشاراتٍ دقيقة، وعُذري في التّقصير واضِح، والعارفُ بالحال مغتفِرٌ مُسامِح.

وها أنا أذكُر أسئلةً يتفرّع عليها الجواب، ومن الله تَعالى أرجو التّوفيقَ للصَّواب، إنه عزيزٌ وَهّاب.

***

**السؤال الأول:**

هذه الألفاظ التي تصدُرُ عن الصُّوفيّة وتُوهم الكُفر؛ هل لها مَحامِلُ وتأويلاتٌ؛ بحيثُ ترجِعُ للحَقِّ وتوافق الشَّرع؟

كقـول أبـي يزيـدَ البَسْـطاميِّ ـ قُـدِّسَ سِـرُّهُ، ويُـروى عن الشِّـبليِّ أيضـاً ـ: «ما فـي الجُبّـة إلا الله»، وقـولِ أبي يزيدَ أيضـاً: «خُضتُ بحـراً وقفَ الأنبياءُ بسـاحِلِه»، وقولِـه: «طاعتُـك لـي ـ يـا ربّ ـ أعظَـمُ من طاعتـي لك»، وقولِـه حين سـمع قارئاً يقـرأ: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج: ١٢]: «بطشـي أشـدُّ مـن بطـش الله»، وقولِـه: «سُبْحاني، سُـبْحاني».

وقـولِ بعضِهـم: «حقيقـةُ التّقوى تركُ التّقـوى»، وقولِـه: «حقيقةُ التّوبـةِ التّوبةُ مـن التّوبة».

وقولِ الشيخ محُيي الدين ابن عَرَبيّ: «حدَّثني ربي»، وقولِه:

مقـامُ النُّبـوّة فـي بَـرزَخٍ فُوَيقَ الرَّسُـولِ ودُونَ الوَلِـيْ

فيُوهم أنَّ النَّبيَّ أفضل من الرَّسول، وأن الوَليَّ أفضَل منهُما، وذلك باطل!

وقولِه: «إن الحقَّ تَعالى ذاتُ كُلِّ شيء، والمُحدَثاتُ أسماؤه».

وقول سيدي عُمَرَ ابنِ الفارض:

تَـمَسَّكْ بأذيـالِ الهَـوىٰ وَاخْلَـعِ الحَيَا وَخَـلِّ سَبِـيْلَ النّاسِـكينَ وَإنْ جَلُّـوا

فكيف يأمرُ بالتّمسُّـك بأذيـال الهوى والله تَعالى يقـول: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]، ويأمـر بخَلـع الحَيـاءِ والحَيـاءُ مـن الإيمـان، ويأمـرُ بتَـركِ سـبيل الناسـكين، وكُلُّ ذلـك غَـيٌّ وضـلال؟ إلـى غيـر ذلك مـن كلامهـم المُوهِم للكُفـر والزَّندَقة(١).

**السؤال الثاني:**

هل مُعتَقِد معاني ظواهر تلك الألفاظ كافر؛ كما يقع لكثير من مُتصوِّفة أهل هذا الزمان؟ وهل يُعذَر الجاهل؟

**الثالث:**

هل يليقُ للشخص أن يرتَكِبَ في عباراتِه مثل هذه الألفاظ؟

**الرابع:**

هـل يأثـم العُلَمـاء الذيـن يُنكِرون عليهِـم مثـلَ ذلـك، ويُكفِّرُونَهم بـه، أو هم مُصيبـون فـي الإنكار؟

(١) مما سأعزوه في مواضعِ إيرادِه قبل جواب المؤلف عليه؛ إن شاء الله تعالى، وبه التوفيق.

**الخامس:**

كثيراً ما تسمَعُ الجهَلة يقولون: يُخشى على المُنكِر المَقْت، والعالِمُ الفلانيُّ لـمّا أنكَرَ مُقِتَ وحَصَلت له مُصيبةُ كذا، فهل هو قولٌ صحيح، أو سوءُ أدَبٍ صريح؟ وماذا قاله الأئمّة الأكابرُ في حقّ من خرَج من الصُّوفيّة عن الظاهر؟

ليصيرَ المرءُ على بَصيرةٍ في دِينِه، ويحذَرَ من زُخرُفِ القول وَزَينِه؟

أوضِحوا الجَواب، بقصدِ الأجر والثَّواب، ليزولُ اللَّبسُ والِارتِياب.

الجواب:

الحمدُ لله، اللهم إنا نعوذُ بك من الزَّلَل في الأقوال، كما نستَعيذُك من سوءِ العمَل في الأفعال، ونبرَأُ إليك من أن نَفضَح، كما نستَعصِمُكَ من أن نُفضَح، ونستَمنِحُكَ بصيرةً تشغَلُنا بالمُهمّات عن التُّرّهات، وتُنزِّهنا عن التّعلُّم للمُباهاة والمُماراة، ونسألَكُ ـ اللَّهُمَّ ـ أن تجعَلَنا ممّن إذا رأى حسنةً رَواها، وإن عثَرَ على سيّئةٍ واراها، آمين.

## [جوابُ السؤالِ الأول]

لا ريبَ في صُدورِ مثلِ تلك الألفاظِ عنهُم، ووُقوعِها منهُم، ولكنْ لها مَحاملُ وتأويلاتٌ وتدقيق، عندَ أرباب التّحقيق، وفي ذلك جَوابان:

أحَدُهما: لا يبعُدُ أن تكون تلك الألفاظُ صدَرت منهم في حال الشَّطْح والسُّكْر الرُّوحانيّ الذي هو سُكر المَحَبّة، وهذا السُّكر بمنزلة شُرب الخمر، بل أعظَم!

وسبَبُ هذا السُّكر اللّذّةُ القاهرةُ للعقل، وسبَبُ اللّذّة إدراكُ المحبوب وتصوُّرُه،

فإن كانت المَحَبّةُ قويةً وإدراكُ المحبوب قوياً كانت اللّذّةُ تابعةً لقوّة هذَين الأمرَين؛ فإن كان العقلُ ثابتاً لم يتغيَّرْ لذلك، وإن كان ضعيفاً حدَث السُّكر.

وقد حدُّوا السُّكر بأنه: سُقوط التّمالُك في الطَّرَب، وهو عدَم التّمييز بحيثُ لا يَعِيْ ما يقول، بل يختَلِطُ كلامُه، وتتغيّر أفعالُه؛ بحيثُ يزولُ عقلُه، ويُعَربِدُ أعظَمَ مِن شارب الخمر، وربّما قتَلَهُ سُكْر الفرَح بسبَبٍ طَبيعيّ، وهو انبِساطُ دَم القلب وَهْلةً واحدةً انبِساطاً غيرَ مُعتاد.

والدَّمُ هو الحاملُ الحارُّ الغَريزيّ، فيبرُدُ القلبُ بسبَبِ انبِساط الدَّم، فيحدُثُ الموت، وهذا أمرٌ معلومٌ مُشاهَد، فقد وقع ذلك لكثيرٍ من المحبِّين وقد أفردتُ هذا بمُؤلَّف لطيف سميته «مُنية المحبين وبغية العاشقين»، فراجِعه[1].

وحيثُ كان كذلك؛ فألفاظ السَّكران بسبَبٍ غير مُحَرَّمٍ مما يجبُ أن تُطوىٰ ولا تُروىٰ؛ لعدَمِ ترتُّب الأحكام الشَّرعيّة عليها حينَئذٍ.

قالوا: ولأنه أيضاً يصدُر عن العارِف بالله ـ إذا استغرَقَ في بحر التّوحيد والعِرفان؛ بحيثُ تضمَحلُّ ذاتُه في ذاتِه، وصِفاتُه في صِفاتِه، ويغيبُ عن كُلِّ ما سِواه ـ عِباراتٌ تُشعِرُ بالحُلُول والاتِّحاد؛ لقُصور العِبارةِ عن بيانِ حالِه الذي تَرقّى إليه.

وحيث كان كذلك، وأمكَن الحملُ على مثل ذلك؛ فلا إنكار.

الثاني ـ وهو الجوابُ السديدُ الجاري على نهج التّحقيق ـ: هو المصيرُ إلى

---

(١) تطرّق إلى هذا في الباب السادس من «منية المحبين»: في علامات المُحِبّ والعاشق، وأفرد لمشاهر موتى العشاق مؤلَّفاً ثانياً هو «تسكين الأشواق بأخبار العشاق»، وتجدهما في هذا المجموع المبارَك بتحقيقِ العبد الفقير، ولله الحمد.

تأويل كلامِهم بما يُوافِق الشَّرع؛ وهذا أليَقُ لِاطِّرادِه؛ لأنّ مَن وضَعَ منهُم كلامَه في التّصنيف والتّأليف ونظمِ الأشعار لم يَضَعْهُ في تلكَ الحالة عن سُكر، بل عن صَحْو؛ لأنّ السَّكرانَ لا يَقدِرُ حالَ سُكره على التّصنيف ونظمِ الشِّعر، وأما مُجرَّد الألفاظ فتصدُر عن السَّكران كالصّاحي؛ كما هو مُشاهَد.

وغايةُ الأمر وتلخيصُ الجواب:

أن هذه الألفاظَ والعباراتِ الصادرةَ عنهم في كلامِهم جاريةٌ على اصطِلاحهم؛ كسائر الصُّوفيّة، وهو حقيقةٌ عندَهم في مُرادِهم، وإن افتَقَرَ ـ عندَ غيرِهم ممّن لوِ اعتَقَدَ ظاهرَه عندَه كفَر ـ إلى تأويلٍ؛ لإشعارِه عنده بالاتِّحاد وغيرِه؛ إذ اللفظُ المصطَلَحُ عليه حقيقةٌ في معناهُ الاصطِلاحيّ، مَجازٌ في غيرِه.

فالمُعتَقِدُ منهم لمعناهُ مُعتَقِدٌ لمعنى صحيح. قاله شيخُ الإسلام زَكريّا في «شرح الروض» في الفقه عند قول العلامة ابن المُقْرئ: إنّ منَ الرِّدّةِ مَن شكَّ في تكفير اليهود والنَّصارى، أو في طائفة ابن عَرَبيّ[(١)].

وأما «الشَّطْحُ»، فقال العلّامة الطُّوفيُّ وغيرُه:

ما زال أهلُ المَعرِفة يَعيبون الشَّطحَ الذي دخَل فيه طائفةٌ من الصُّوفيّة، وهو قِسمان:

شطحٌ هو ظُلمٌ وعُدوان، من جنسِ ظُلم الكُفّار.

---

(١) يُنظر: «أسنى المطالب في شرح روض الطالب» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٤/ ١١٩).

ويُنظر أيضاً: «روض الطالب ونهاية مطلب الراغب» (٢/ ٦٠٨) لإسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله ابن المقرئ ـ بالهمز والتسهيل ـ الشَّغْدَريّ، الشَّرْجيّ ـ نسبة إلى شَرْجَة موضعٍ بمكّة أو نواحيها ـ اليَمَنيّ، الشّافعي، (ت ٨٣٧هـ)، المترجم في «الضوء اللامع» للسخاوي (٢/ ٢٩٢ ـ ٢٩٥).

وشطحٌ هو جهلٌ وهَذَيان، والإنسانُ ظَلومٌ وجَهول(١).

وقال الإمام الغَزاليُّ في كتاب «الإحياء»:

وأما الشَّطْحُ فنَعني به صِنفَين من الكَلامِ أَخَذَ به بعضُ المُتصوِّفة:

أحَدُهما: الدَّعاوى الطَّويلة في العِشق مع الله، والوِصالِ المُغني عن الأعمال الظاهِرة، حتى ينتهي قومٌ إلى دعوى الاتِّحاد وارتِفاع الحِجاب، والمشاهَدة بالرُّؤية والمُشافَهة بالخِطاب، فيقولون: قيل لنا كذا وقلنا كذا، ويتشبَّهون بالحُسين الحَلّاج الذي صُلِبَ لأجلِ إطلاقِهِ كلماتٍ من هذا الجِنس.

ويستَشهِدون بقَوله: «أنا الحَقّ»، وبما يَحكون عن أبي يزيدَ البَسْطاميِّ أنه قال: «سُبْحاني، سُبْحاني».

قال: والصِّنفُ الثاني من الشَّطح، هو أن يأتيَ بكلماتٍ غيرِ مفهومةٍ، لها ظواهرُ رائعة، وفيها عباراتٌ هائلة، وليس وراءَها طائل، وهي إما أن تكونَ غيرَ مفهومةٍ عند قائلِها، بل يُصدِرُها عن خَبطٍ في عقلِه، وتشوُّش في خيالِه؛ لقِلّة إحاطَتِه بمَعنى كلامٍ قرَعَ سمْعَه، وهذا هو الأكثر.

وإما أن تكونَ مفهومة، ولكنّه لا يقدِرُ على تفهيمِه وإيرادِه بعِباراتٍ تدُلُّ على ضَميرِه؛ لقِلّة مُمارَسَتِه للِعلم وعدَمِ تعلُّمه طريقَ التّعيينِ عن المعاني بالألفاظِ الرَّشيقة.

---

(١) ذكره ابن تيمية في «الاستقامة» (١/ ١١٩) ينقله عن أبي حامد الغزالي، وهو ملخَّصُ ما في «الإحياء» (١/ ٣٦)، ولم أهتد إليه فيما عدت إليه من مطبوع كتب الطوفي، وهو سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد، الطوفي، الصرصري، ثم البغدادي، الحنبلي، الفقيه، الأصولي، المتفنِّن، نجم الدين، أبو الربيع، (ت ٧١٦هـ)، المترجم في «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٤/ ٤٠٤ ـ ٤٢١)، وذكر في ترجمته أنه كان فيه تشيُّع وانحراف في الاعتقاد عن السنة.

قال: ولا فائدةَ لهذا الجنس؛ فإنه يُشوِّشُ القلب، ويُدهِشُ العُقول، ويُحيِّرُ الأذهان، ويحمِلُ على أن يُفهَمَ منهُ مَعانٍ ما أُريدَت، ويكونُ فهمُ كُلِّ واحدٍ على مُقتَضى هَواهُ وطَبعِه(١).

وقال الحافظُ الذَّهَبيّ: ذكَر لي شيخُنا قاضي القُضاة تقيُّ الدِّين ابنُ دَقيق العيدِ قال: جلَستُ معَ ابنِ سَبْعينَ مِن ضَحوةٍ إلى قَريب الظُّهر، وهو يسرُدُ كلاماً تُعقَل مُفرَداتُه، ولا تُفهَمُ مُركَّباتُه(٢).

وأما «التّأويل»، فقال الإمام الغَزاليُّ في «الإحياء»:

قال الجُنَيد: أهل الأُنس يقولون في كلَفِهم ومُناجاتهم في خلَواتِهم أشياءَ هي كفرٌ عند العامّة، وقال مرّة: لو سمِعَها العمومُ لَكفَّروهم، وهم يَجِدونَ المزيدَ في أحوالهم [بذلك]، وذلك يُحتَمَلُ منهم، ويَليق بهم(٣).

وقال الغَزاليُّ في «الإحياء» في موضِعٍ آخَرَ:

للتَّوحيد أربعُ مَراتِب، وهو مُنقَسِمٌ إلى لُبٍّ، ولُبِّ اللُّبِّ، وإلى قِشْر، وقِشْر القِشْر.

فالمرتبةُ الأولى: أن يقولَ الإنسانُ باللسان: «لا إله إلا الله»، وقلبُه غافلٌ عنه أو مُنكِرٌ له؛ كتوحيد المُنافِق.

---

(١) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (١/ ٣٦).

(٢) يُنظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٥/ ١٦٩) في أثناء ترجمة الذهبي لعبد الحقّ بن إبراهيم بن محمد ابن سبعين، القُرَشيّ، المخزوميّ، الشّيخ قُطب الدّين، أبي محمد، المُرْسيّ، الرُّقُوطيّ، الصُّوفيّ، (ت ٦٦٩هـ).

وسينقل المصنِّفُ بعضاً من هذه الترجمة في أواخر هذا الكتاب.

(٣) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٤/ ٣٤١)، والاستدراك منه.

والثانية: أن يُصدِّقَ بمَعنى اللفظ قلبُه؛ كما صدَّق به عُمومُ المُسلمِين.

الثالثة: أن يُشاهِد ذلك بطَريقِ الكَشف بواسِطة نُور الحقِّ، وهو مَقامُ المُقرَّبين، وذلك بأن يَرى أشياءَ كثيرة، ولكنَّهُ يَراها ـ على كثرَتها ـ صادرةً من الواحدِ القَهّار.

الرابعة: أن لا يَرى في الوُجُود إلا واحداً، وهو مُشاهَدة الصِّدِّيقين، ويُسمِّيه الصُّوفيّة «الفناء» في التّوحيد؛ لأنّه مِن حيث لا يَرى إلا واحداً فلا يَرى نفْسَهُ أيضاً، وإذا لم يَرَ نفْسَه؛ لكَونِه مُستَغرِقاً، فالواجدُ كان فانِياً عن نفْسِه في توحيده؛ بمَعنى أنه فَنِيَ عن رُؤية نفْسِه[1].

قال الغَزاليُّ: فإن قلتَ: كيف يُتَصَوَّرُ أن لا يُشاهِدَ إلا واحداً وهو يُشاهِدُ السَّماء والأرض وسائرَ الأجسام المحسوسةِ وهي كثيرة، فكيف يكونُ الكثير واحداً؟

فاعلم أن هذا غاية علوم المُكاشَفات، وأسرارُ هذا العلم لا يجوزُ أن تُسطَر في كتاب، فقد قال العارفون: إفشاءُ سرِّ الرُّبوبيّة كُفر[2].

ثم قال بعدَ كلامٍ طويل: فإن قلتَ: كيف الجمعُ بين التّوحيد والشَّرع؛ ومعنى

---

(١) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٤/ ٢٤٥).

(٢) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٤/ ٢٤٦).

وقد ذكر الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٦٧) ما خلاصتُه: أن هذا القول يُخرَّج على وجهين:

أحدُهما: أن يراد به: كفرٌ دون كفرٌ، سُمّيّ بذلك؛ تغليظاً لِما أتى به المُفشي وتعظيماً لِما ارتكبَه.

والوجه الثاني: أن يكون مَعناه كُفراً للسامع دونَ المُخبِر، فمَن حدّث أحداً بما لم يصِلْ إليه عقلُه ربما سارَعَ إلى التكذيب، قال: وهذا وجهٌ واضحٌ قريب، ولا يُلتَفَتُ إلى ما مال إليه بعضُ من لا يعرفُ وجوهَ التأويل ولا يعقِلُ كلامَ أولي الحِكَم والراسخين في العلم؛ حتى ظن أنّ قائل ذلك إن أراد به الكفر ـ الذي هو نقيضُ الإيمان والإسلام ـ يتعلّق بمُخبِره ويلحَقُ قائلَه.

التّوحيد: أنْ لا فاعلَ إلا الله، ومعنى الشَّرع: إثباتُ أفعال العباد، فإن كان العبدُ فاعلاً فكيف يكونُ الله فاعلاً؟ وإن كانَ الله فاعلاً فكيف يكون العبد فاعلاً؟ ومفعول بين فاعِلَين[1] غيرُ مفهوم!

قلت: نعم غيرُ مفهوم إذا كان للفاعلِ مَعنىً واحد، وأما إن كان له مَعنَيان فلا، كما يُقال: «قتَلَ الأميرُ فلاناً»، ويُقال: «قتَلَهُ الجلّاد»، وصحَّ ذلك؛ لأن الأميرَ قاتلٌ بمَعنى، والجلادُ قاتلٌ بمَعنىً آخَر، فكذلك العبدُ فاعلٌ بمَعنى، والله فاعلٌ بمَعنىً آخَر.

فمَعنى كونِ الله فاعلاً: أنه تَعالى هو المُختَرِعُ المُوجِد، ومَعنى كون العبد فاعلاً: أنه المحلُّ الذي خُلقَت فيه القُدرة؛ كما يُسَمّى الجَلّادُ: قاتلاً، والأميرُ: قاتلاً؛ لأن القتلَ ارتبَطَ بقُدرَتهما، لكنْ على وجهَين مختَلفَين، ولأجلِ توافُق ذلك وتطابُقِه نسَبَ اللهُ تَعالى الأفعالَ في القُرآن مرّةً إلى الملائكة، ومرّةً إلى العِباد، ومرّةً إلى نفْسِه؛ كقوله تَعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣ ـ ٦٤]، [أضافَ إلينا، ثم قال تَعالى: ﴿أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾ فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ وَعِنَبًا﴾ [عبس: ٢٥ ـ ٢٨]]، وقولِه: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ﴾ [السجدة: ١١]، ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢][2].

قلتُ: ومِن هنا يُعلَم كيف يُتَصَوَّرُ أن لا يُشاهِدَ العارفُ إلا واحداً وهو يُشاهِدُ السَّماء والأرض وغيرَهما؛ لأن الله تَعالى هو أظهَر الأمور، وبه ظهَرت الأشياءُ كلُّها، ولو كان بعضُها موجوداً به وبعضُها موجوداً بغيرِه؛ لأدركتَ التّفرِقةَ بين

(١) في الأصل: «مفعولين»، والتصويب من مصدره.

(٢) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (٤/ ٢٥٦)، والاستدراك منه.

الشيئَين في الدّلالة، ولكن دلالتَه عامّة في الأشياء على نسَق واحد، ووُجُوده دائمٌ في الأحوال يستَحيلُ خِلافُه، فمَن قَوِيَت بَصيرتُه فإنّهُ ـ في حالِ اعتِدال أمرِه ـ لا يَرى إلا الله ولا يعرِفُ غيرَه، ويعلَمُ أنّه ليس في الوُجُود إلا الله، وأفعاله أثرٌ من آثار قُدرته، فهي تابعةٌ له، فلا وُجُودَ لها بالحقيقة دونَه، وإنما الوُجُود للواحِدِ الحقِّ الذي به وُجُودُ الأفعال كلِّها.

ومَن هذا حالُه فلا ينظُرُ في شيءٍ من الأفعال إلا ويَرى فيها الفاعلَ ويذهَلُ عن الفِعل؛ من حيثُ إنه أرضٌ وسَماء وحيَوانٌ وشجَر.... فلا يكونُ ناظراً إلا في الله، ولا عارفاً إلا بالله، ولا محبّاً إلا لله، وكان هو المُوحِّدَ الحَقَّ الذي لا يَرى إلا الله، بل لا ينظُر إلى نفسِه من حيث نفْسُه، بل من حيثُ إنه عبدُ الله، فهذا هو الذي يُقال فيه: إنه فَنِيَ في التّوحيد، وإنّه فَنِيَ عن نفْسِه.

وقال بعضُهم: إن الفَناءَ ثلاثةُ أقسام:

فَناء في الأفعال؛ كقولهم: لا فاعلَ إلا الله.

وفَناء في الصفات؛ كقولهم: لا حيَّ إلا الله.

وفَناء في الذات؛ كقولهم: لا موجودَ إلا الله[1].

وهذه الثلاثةُ مرادةٌ بقَول بعضِ العارفين: من شَهِدَ الخلق لا أفعالَ لهم فقد فاز، ومن شَهِدَهم لا حياة لهم فقد جاز، ومن شَهِدَهم عين العدَم، فهو الواصلُ[2] الراسخُ القدَم؛ لأنه وقَفَ على الحقيقة وترَكَ المَجاز.

---

(١) يُنظر: «شرح الشفا» لملا علي القاري (١/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧).

(٢) نسبه ابن عجيبة في «إيقاظ الهمم في شرح الحكم» (ص١١٩) إلى الشيخ محيي الدين ابن عربي بنحوه.

واعلم ـ أيّدَكَ الله ـ أن أظهَرَ الموجودات وأجلاها هو الله؛ إذ جميعُ ما في العالم شواهدُ ناطقة، وأدلةٌ شاهدةٌ بوُجُود خالقِها سُبْحانه، لكن لمّا زاد ظُهُورُه انبَهَرَتِ العُقول ودُهِشَت عن إدراكِه؛ كما أن الخُفّاشَ يُبصِر باللّيل ولا يُبصِر بالنّهار، لا لِخَفاء النَّهار، بل لشدّة ظُهُوره؛ فإنّ بصَرَ الخُفّاش ضعيفٌ يبهرُهُ نورُ الشَّمس فلا يرى شيئاً إلا إذا امتَزَجَ الضوءُ بالظلام، فكذلك عقولُنا ضعيفة، وجمالُ الحَضرة الإلهيّة في نهاية الإشراق والإِستِنارة، فصارَ ظُهورُه سبَب خَفائه، فسُبْحانَ مَن احتَجَبَ بإشراقِ نُوره، واختَفَى عن البَصائر والأبصار بمَزيدِ ظُهوره[1].

***

## [أجوبةٌ على مسائلَ مُشكِلةِ الظَّواهر]

إذا تقرَّر هذا ـ الذي هو عُمدةُ الجَواب عما يُوهِمُ مِن كلامِهم الاتِّحادَ ـ فلنذكُرْ بعضَ مسائلَ مما ذُكر في السُّؤالِ وغيرِه؛ ظاهرُها مُشكِل، وعندَ التّأويل تجِدُها حَقّاً موافقةً للشَّرع أيَّدَهُ الله.

فمن ذلك: قول أبي يزيدَ ـ أو الشِّبْليِّ[2] ـ:..........................

(١) قاله الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٤/ ٣٢٠ ـ ٣٢١).

(٢) أما البِسطامِي، فهو طيفورُ بن عيسى بن شَرْوَسَان، أبو يزيد، الصوفي، (ت ٢٦١هـ)، ترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٦/ ٣٤٥ ـ ٣٤٧) ووصفه بالزاهد، العارف، مِن كبار مشايخ القوم، وقال في أثناء ترجمته: وقد نقلوا عنه أشياءَ من متشابه القول، الشأنُ في صحّتها عنه، ولا تصحُّ عن مسلمٌ، فضلاً عن مثلِ أبي يزيد، منها: «سبحاني»، ومنها: «ما النار، لأستندنَّ إليها غداً، وأقول: اجعَلْني لأهلها فداءً، أو لأبلُغَنّها»، «ما الجنةُ! لعبةُ صبيان ومرادُ أهل الدنيا»، «ما المحدَّثون! إن خاطَبَهم رجُل عن رجل، فقد خاطبنا القلبُ عن الرّبّ»، وقال في يهود: «هَبْهُم لي، ما هؤلاء حتى تعذبهم؟!» وهذا الشطح ـ إن صح عنه ـ فقد يكون قاله في حالة سكره، وكذلك قولُه عن نفسه: «ما في الجبة =

«ما في الجُبّة» ـ بالجيم والباء الموحَّدة، أو الثاء المثلَّثة ـ «إلا الله».

وجوابه: أنّ المرادّ: «ما في جسَدي إلا حُبُّ الله»، أو «ما في الجُبّةِ إلا سِرُّ الله»، الذي هو الرُّوحُ المحرِّكُ للأجساد.

وكم في الكتابِ والسُّنّة من كلامٍ يجبُ فيه التّقدير؛ كقوله: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣]، أيْ: حُبَّ العِجل(١).

أو إنه قالَ ذلك في حالِ الفَناءِ والاستِغراقِ في التّوحيد(٢).

أو إنّه من الكلِمات التي تَجري على اللّسان، ولا يريدُ قائلُها حقيقةَ مَعناها؛ كقولِ القائل: «لا إلهَ إلا الله، ما في الكَونِ غيرُ الله»، أو «لا موجودَ إلا الله»، ومعلومٌ أن اللهَ ليسَ في الكَون، وأنّ غيرَ الله تَعالى موجود.

= إلا الله»، وحاشى مسلم فاسق من قول هذا أو اعتقاده، يا حيُّ يا قيُّوم، ثبِّتْنا بالقول الثابت، وبعض العلماء يقول: هذا الكلام مقتضاهُ ضلالُه، ولكن له تفسيرٌ وتأويل يخالفُ ظاهرَه، فالله أعلَم. ا.هـ.

وأما الشِّبْليُّ فهو دُلَف بن جعفرِ بن يونس، أبو بكر، (ت ٣٣٤هـ)، ترجمه الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٧/ ٦٨٧ ـ ٦٨٩) ووصفه بالصوفي المشهور، صاحب الأحوال، وذكر أنه صحب الجنيدَ ومَن في عصره، وصار أوحدَ الوقت حالاً وقالاً في حال صحوِه لا في حال غيبته، قال: وكان فقيهاً، مالكيَّ المذهب، وسمع الحديث، وقال: له كلامٌ مشهور، وفي الكتب مسطور. ا.هـ. والله أعلم.

(١) وهـذا مجـاز لغـويٌّ يُسـمّى مجـاز الاختصـار، أو مجـاز الحـذف، ونحوهـا ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسـف: ٨٢]، أي: أهـلَ القريـة.

(٢) وقد نسب ابنُ تيمية في «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٣٥٧) هذه العبارة إلى أبي يزيد البسطاميّ، ورأى أنها صدَرت منه في حال زوال العقل من الفناء، والله تعالى أعلم.

ورأى في «تقريب التدمرية» (ص١٢٥) أن الفناء يصل بصاحبه إلى حال تشبه حال المجانين والسكارى، حتى إنه ليصدُر عنه من الشطحات القولية والفعلية المخالفة للشرع ما يعلمُ هو وغيره غلَطه فيها كقول بعضهم... وذكر أقوالاً.

ومن ذلك قول أبي يزيدَ ـ قُدِّسَ سِرُّهُ ـ: «خُضتُ بَحراً وقفَ الأنبياءُ بساحِلِه».

وجوابـه: أنـه يشـكو ضعفَـهُ وعجـزَه عـن اللُّحـوق بالأنبِيـاء، وذلـك لأنهـم خاضـوا بحـرَ التّوحيـد والعِرفـان، ووقَفوا مـن الجانب الآخـر يدْعـونَ الخلقَ إلى الخَوض.

أو أنه أراد: بحرَ العَجز والتّقصير والغَفلة المنزَّهِ عن أن يخوضَ فيه الأنبِياء.

أو أراد: بحرَ النَّجاة، بمعنى: أنه نَجا بنفسه ولم يلتَفِت إلى غيرِه؛ حيث فاز هو لقُصوره، بخلاف الأنبِياء عليهم السَّلام؛ فإنَّهم وقفوا بساحِلِه لإنقاذ الغَرْقى، وإرشاد الحَيارى، والدِّعاية إلى طريق دار السَّلام.

ومن ذلك قوله: «طاعتُك لي ـ يا ربّ ـ أعظَمُ مِن طاعتي لك».

وجوابه: أنه أراد بالطاعةِ إجابةَ دعائه، أيْ: إجابتُك ـ يا ربّ ـ دعائي أعظَمُ من إجابتي أنا امتِثالَ أمرِك، أيْ: تُطيعني فيما سألتُك إيّاه، ولا أُطيعك فيما سألتَنيه، بل في البعضِ دونَ البعض.

ومن ذلك قوله: «بَطْشي أَشَدُّ مِن بطْشِ الله»؛ حين سمع: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج: ١٢].

وجوابُه: إنه أرادَ أنَّ بطش الله بعبدِه لا يكونُ إلا مخلوطاً بالرحمة؛ لأن رحمتَهُ سبقَت غَضَبَه، ولا هكذا بطشُ أبي يزيد؛ فإنّه محضُ انتِقامٍ لا يَشوبُه رَحمةٌ؛ لضِيقه، فكانَ بطشُهُ بأخيه أشَدَّ مِن بطشِ الله بعبدِه(١).

أو إنه أراد بالشِّدّة من حيثُ الِاستِعجالُ وعدَم الأناة في العُقوبة، بخلاف الله

(١) يُنظر: «لطائف المنن» للشعراني (ص٢٣٦ ـ ٢٣٧).

تَعالى في العقوبة؛ فإنه حليمٌ لا يعجَل، وفي الحديث الصحيحِ عن النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «ما أحَدٌ أصبرُ على أذىً سَمِعَهُ منَ الله» الحديثَ(١).

وأما قوله: «سُبْحاني سُبْحاني».

فقال الغَزاليُّ: إن أبا يزيدَ البَسْطاميَّ لا يصحُّ عنه ذلك، وبتقدير صحّتِه فقال: لعلّه كان يحكيهِ عن الله تَعالى في كلامٍ يردِّدُه في نفسِه؛ كما لو سَمِعَ وهو يقولُ: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى﴾(٢) [طه: ١٤]، ما كان ينبَغي أن يُفهَمَ منه ذلك إلا على سبيلِ الحِكاية. انتهى كلامُ الغَزاليّ (٣).

وأيضاً فالإنسان إذا قال: «سُبْحاني» بقصدِ تنزيهِ نفْسه عن شيءٍ مذمومٍ خطَرَ ببالِه، فالظاهرُ أنه لا إثمَ عليه في ذلك؛ لأن «سُبْحان» لفظٌ يُرادُ به التّنزيه، فلْيُتأمَّلْ.

ومن ذلك قولُ بعضِهم: «حقيقةُ التّقوى ترك التّقوى».

وجوابه: أيْ: تركُ الاعتِماد على التّقوى، أو عدَمُ رُؤية التّقوى والعُجب بها؛ فإن العبدَ لا يعتَمد إلا على ربِّه، وفي الحديث الصحيح عن النَّبيِّ ﷺ قال: «لن

---

(١) رواه البخاري (٦٠٩٩)، ومسلم (٢٨٠٤) عن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) في الأصل: «إني»، وصوّبت.

(٣) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (١/ ٣٦).

وقد رأى ابنُ تيميةَ في «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٣٥٧) وغيره من كتبه أن هذه العبارة أيضاً صدَرت من أبي يزيد البسطاميّ في حال زوال العقل من الفناء، فوافق في ذلك قولَ محييِّ الدين ابن عربي في «الفتوحات المكية» (١/ ٢٧٦): وتقول في غلبة ذلك الحال عليها: «أنا الله» و«سبحاني»؛ كما قال ذلك بعض العارفين، وذلك لغلبة الحال عليه، ولهذا لم يصدر مثل هذا اللفظ من رسول ولا نبي ولا ولي كامل في علمه وحضوره ولزومه باب المقام الذي له وأدبه ومراعاة المادة التي هو فيها وبها ظهر. ا.هـ. والله تعالى أعلم.

يدخُلَ الجنةَ أحدٌ بعمَله»[1]، أو المراد: عدَمُ تزكية النفس، فلا تزَكُّوا أنفُسكم، ولا ترَوا لكُم عمَلاً.

وكذلك قولُه: «حقيقةُ التّوبةِ التّوبةُ من التّوبة».

إن المراد: عدَمُ الاعتِماد على التّوبة، والتّوبةُ من ذلك؛ كقول رابعةَ رَضِيَ اللهُ عنها: إنّ استِغفارَنا هذا يحتاجُ إلى استِغفار[2].

ومن ذلك قولُ الشيخ مُحيي الدين بنِ عَرَبيّ: «حدَّثَني ربّي».

وجوابه: إن المرادَ: تحديثُ إلهام، وهذا ليس بمُستَبعَد؛ قال تَعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، وكان يقول مِراراً: إنه ليسَ مراده: أنّ الله كلَّمَه كما كلَّم الأنبِياء، وإنما مرادُه: أن الله يُكلِّمُه على لِسان ملَكِ الإلهام[3].

ومن ذلك قولُه أيضاً:

مَقَامُ النُّبُوَّةِ فـي بَـرزَخٍ        فُوَيقَ الرَّسُولِ ودُونَ الوَلـيّ

وجوابه: إن هذا باعتِبار المراتبِ الثلاث التي حازَها الرَّسول، وهي: النُّبوّة، والرِّسالة، والوِلاية، لا باعتبار ولايةٍ اتَّصف بها غيرُه، وأعلاها في حقِّه الولاية؛ لأنها

(١) رواه البخاري (٦٤٦٣)، ومسلم (٢٨١٦) عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه بنحوه.

(٢) نسبه إلى رابعة ـ رحمها الله ـ الغزاليُّ في «إحياء علوم الدين» (١/ ٣١٣). ونسبه القرطبي في «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (١/ ٢١٤) إلى الحسن البصري.

(٣) جاء في «الفتوحات المكية» لابن عربي (١/ ٥٧) فشتان بين مؤلف يقول: «حدثني فلان رحمه الله، عن فلان رحمه الله»، وبين من يقول: «حدثني قلبي عن ربي»، وإن كان هذا رفيع القدر فشتان بينه وبين من يقول: «حدثني ربي عن ربي»، أي: حدثني ربي عن نفسه.... وهذا هو العلمُ الذي يحصل للقلب من المشاهَدة الذاتية التي منها يفيض على السرِّ والروح والنفس.

حالتُه مع الله، ودونَها النُّبوّة؛ لأنها حالتُه مع الملَك، ودونها الرِّسالة؛ لأنها حالتُه مع الخَلق[١]، وقد أفرَدتُ هذا البيتَ بمُؤلَّف فراجِعْه[٢].

ومن ذلك قولُه أيضاً: «إن الحقَّ تَعالى ذاتُ كُلِّ شيء، والمُحدَثات أسماؤه».

وجوابه: أن المرادَ: أصلُ وُجُود كُلِّ شيء، أو قيُّومُ ذاتِ كُلِّ شيء، فهو قيُّومُ السموات والأرض، وبه قامت ذاتُ كُلِّ شيء.

أو أنه لما كانت الذاتُ العليّةُ هي المقوِّمةُ المحقِّقةُ للمُحدَثات ـ وهو قيُّومها الذي لا قيامَ لها بدُونه ـ أطلَقوا عليه ذاتَها إطلاقاً اصطِلاحيّاً.

وإلا فالمُعتَقِد: أنه تَعالى ذات كُلِّ شيء حقيقةً، وأنه هو هي بحَسب ما يتَبادرُ للأذهان، فهو كافرٌ باتِّفاق المسلمين؛ فإن كُلَّ عاقلٍ يُميِّز بين الخالق والمخلوق، بل هذه المقالةُ لم يقُل بها أحَدٌ من لدُنْ آدَم ـ عليه السَّلام ـ إلى يومنا هذا ـ فيما أعلم ـ سِوى ما يُنقَلُ عن بعضِ زنادقةٍ من المُتصوِّفة! غايتُه: أن القائلين بالاتِّحاد والحُلُول خَصُّوه بمُعيَّنٍ كعيسى ابن مريمَ وعليِّ بن أبي طالبٍ وحُسينٍ الحَلّاج؛ لأمورٍ صدَرت منهم أوهَمَت ضِعافَ العُقول الضّالّين ذلك.

---

(١) أما هذا البيتُ فأكثَرَ ابنُ تيمية من نسبته لابن عربيٍّ والتشنيعِ عليه بسببه، ولم أهتدِ إليه في كتبه، والله أعلم.

إلا أنّ لابن عربيّ أبياتاً ستةً في «الفتوحات المكية» (٢/ ٢٥٢) مطلعُها:

بينَ الولايةِ والرسالةِ برزخٌ ... فيه النبوّةُ حكمُها لا يُجهَلُ

ويشهد للتأويل الذي ساقه الكرميُّ قول ابن عربيٍّ في «الفتوحات المكية» (١/ ٥٧): أصلُ الطريق أنّ نهايات الأولياء بداياتُ الأنبياء. والله أعلم.

(٢) يُريد رسالته: «تحقيق المقالة هل الأفضل في حق النبي: الولاية أو النبوة أو الرسالة».

وأما الحُلُول العامُّ المنسوبُ للشيخ مُحيي الدين وأضرابِه؛ أخذاً من كلامِه المتقدِّم، فأنت قد عرفتَ جَوابَه ومُرادَه؛ تَعالى اللهُ عما يقولُ الظالمون الجاهلون عُلوّاً كبيراً.

وأما كونُ المُحدَثات أسماءَه، فقيل: لأنّها دالّةٌ عليه دلالةً لازمةً ذاتيّةً كدلالة المفعولِ على فاعله، والإسمُ: ما دلَّ بذاتِه على ما وُضِعَ له، فمِن ثَمَّ سَمُّوُا المُحدَثات «أسماءً» لِقَيُّومِها الذي أوَجدَها.

ومن ذلك ما نُسب للشيخ مُحيي الدين من قَوله بصحّة إيمانِ فرعونَ وإسلامِه.

وجوابُه: إن هذا لا يصِحُّ عنه، بل هو مدسوسٌ عليه؛ كما قاله الشيخُ الشَّعراويُّ وغيرُه[1].

وبتقدير صحّته عنه، فهناك شبهةٌ تدفَعُ عن القائل بذلك الإثم؛ حيث كان مُجتَهِداً، وهو قولُه تَعالى حكايةً عنه: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾ [يونس: ٩٠].

---

(١) يُنظر: «اليواقيت والجواهر في بينا عقائد الأكابر» للشيخ عبد الوهاب الشعراني (١/ ٣٣)، وتابعه الشيخ مصطفى البكري الصدّيقي في «العرائس القدسية المفصحة عن الدسائس النفسية» (ص٢٠٢).

وقد استشهد الشعراني ـ رحمه الله ـ بأنّ ابن عربيٍّ صرّح بأن فرعون من أهل النار الذين لا يخرجون منها أبد الآبدين، قال: و«الفتوحات» من أواخر مؤلفاته؛ فإنه فرغ منه قبل موته بنحو ثلاث سنين.

قلتُ: قولُ ابن عربي المقصودُ في «الفتوحات المكية» (٢/ ٣٢٠)، ويعضُده قوله فيها (١/ ٣٥٧): وقد نأخذ فرعونَ وأمثاله من المتكبِّرين دليلاً على وجود الصانع؛ لأنه صنعة، وقوله (١/ ٦٤٧): وأما الذين جعلوه شريكاً لله فلا يخلو ذلك المجعول أن يرضى بهذا المحال، أو لا يرضى، فإن رضي كان بمَثابتهم كفرعون وغيره. ا.هـ. والله أعلم.

قال الإمام ابنُ حزم: اتفق العُلَماء على أن مَن كَرَبَت[١] نفْسُه من الزُّهوق، فماتَ له ميِّت أنه يرِثُه، وإن قدرَ الكافرُ على النُّطق فأسلَم؛ فإنّه يرِثُه المُسلِمونَ من أهلِه، وأنه متى شَخَصَ ولم يَبقَ بينه وبين الموت إلا نفَسٌ واحِد، فماتَ مَن أوصى له بوصيّة؛ فإنه قد استَحَقّها، ومَن قتَلَه في تلك الحالة أُقيدَ به[٢].

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تَيميّة: قال أبو العالِية: سألتُ أصحابَ مُحمّدٍ ﷺ عن قولِه تَعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٖ﴾ [النساء: ١٧]، فقالوا: كُلُّ مَن عصى الله فهو جاهل، وكلُّ مَن تاب قبلَ الموت فقد تابَ من قَريب[٣].

فعَلى هذا؛ فلا يسَعُنا شَرعاً إلا الحكمُ بإسلام مَن أقَرَّ بالتّوحيد عندَ موته، وإن لم ينفَعْهُ باطناً إن كان عندَ مُعايَنة الملَك ونُزول العذاب والبأس به؛ لقولِه تَعالى: ﴿فَلَمۡ يَكُ يَنفَعُهُمۡ إِيمَٰنُهُمۡ لَمَّا رَأَوۡاْ بَأۡسَنَا﴾ [غافر: ٨٥]، ولحديثِ ابنِ أبي الدُّنيا عن عليٍّ ـ كرم الله وجهه ـ عن النَّبيِّ ﷺ قال: «لا يزال العبدُ في مُهلةٍ من التّوبةِ ما لم يأتِهِ ملَكُ الموت يقبِضُ رُوحَه، فإذا نزَلَ ملَكُ الموت فلا توبةَ حينئذ»[٤]، ولولا

---

(١) يُقال: كَرَبَ الأمرُ يَكرُبُ كُروباً: دَنا، وفي مطبوع مصدره: «قرُبت».

(٢) يُنظر: «المحلى بالآثار» لابن حزم (١١/ ١٧٩).

(٣) وذكر ابن تيمية هذا القول في غير موضع من كتبه؛ منها «مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٣)، وذكره ابن رجب الحنبلي في «تفسيره» (٢/ ١٢١) أيضاً، ولم أهتدِ إليه مسنداً بهذه السياقة، وروى الطبري في «تفسيره» (٦/ ٥٠٧) عن أبي العالية قال: كل ذنب أصابه عبدٌ فهو بجهالة. والله تعالى أعلم.
وأما أبو العالية فهو رُفَيع بن مِهْرانَ الرِّياحيّ البصري، الإمام، المقرئ، الحافظ، المفسّر، أحدُ أعلام التابعين، قرأ القرآن على عمر رضي الله عنه ثلاث مرات، (ت ٩٣هـ)؛ ترجمته في «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢/ ١٢٠٢ ـ ١٢٠٤).

(٤) نسبه إليه ابن رجب الحنبلي في «تفسيره» (١/ ٣٠١)، ولم أدر في أيّ كتب ابن أبي الدنيا هو، والله أعلم.

ظاهرُ القُرآن أنّ إيمانَ فرعونَ كان حين ذلك لحكَمنا نحنُ أيضاً بإسلامِه، فتأمل[١].

ومن ذلك قولُ سيدي عُمَرَ بنِ الفارض ـ قُدِّسَ سِرُّهُ ـ:

تَمَسَّكْ بأذيالِ الهَوىٰ وَاخْلَعِ الحَيَا وَخَلِّ سَبِيْلَ النّاسِكينَ وَإنْ جَلُّوا[٢]

وجوابه: إن «الهوى» ـ في الأصلِ ـ: ما تهواهُ النَّفْس من معصيةٍ أو طاعة، وإن غلَبَ استعمالُه في المعصية، فأَطلَق «الهوى» وأراد به هَوى الطاعة، ومَحَبّةَ ما ينفَعُ حُبُّه.

والحياءُ قسمان: حياءٌ طَبْعيّ، وحياءٌ شَرْعيّ، فأمر بتَرك الحياء الطَّبْعيّ؛ فإنه يَستَقبحُ[٣] فِعلُ مَن يضَعُ رأسَهُ على الأرض مُطأطئاً، وفِعلُ مَن يطوفُ حَولَ بناء، بل يعُدُّه جُنوناً! فالحياء الطَّبْعيُّ مذمومٌ عند العارفين؛ لأنه عندَهم من جُملة الكِبر، بل الواجبُ على المرءِ أن يتَّبعَ ما أمر به الشَّرع.

ومرادُه بـ«الناسكين»: العُبّاد الذين يُراعونَ الخَلق، ويقِفونَ مع أعمالهم، ويعتَمِدون عليها، ومعنى «وإن جَلُّوا» أيْ: وإن عظُموا في أعيُن العَوامّ.

ومن ذلك قولُه أيضاً:

---

(١) وقيل: إن ابن عربي قصد التوريةَ عن نفسِه الأمارة بالسوء؛ كما ذكر لسان الدين ابن الخطيب في «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» (٢/ ١٦٩): ومما نسبه إليه رحمه الله تعالى غيرُ واحد قولُه [دوبيت]:

قلبي قطبي وقالبي أجفاني سرّي خَضِري وعينُه عِرفاني

رُوحي هارون وكليمي موسى نفسي فرعونُ والهوى هاماني

ويُنظر: «العرائس القدسية» للبكري الصدّيقي (ص٢٠٣).

(٢) «ديوان ابن الفارض» (ص١٦٣).

(٣) أي: الحياءُ الطبعيُّ.

وقُلتُ لزُهْدِي والتَّنَسُّكِ والتُّقى: تَخَلَّوا وَما بَيْني وَبَيْن الهَوى خَلُّوا[١]

وجوابُه: إن مُرادَهُ بذلك: عدَمُ الوقوف مع الأعمال والاعتِمادِ عليها دونَ الله تَعالى، خُصوصاً والأعمالُ في الغالب مَشُوبةٌ غير مُتمحِّضةٍ للإخلاصِ لله سُبْحانه، فلم يَبقَ ينفَعُ العبدَ إلا هواهُ وحُبُّهُ لله ورَسُولِه ومَن ينفَعُ حُبُّه.

ومن ذلك ـ وهو مما أشكَلَ عليَّ جوابُه مُدّةً طويلةً ولا أراه مسطوراً، وهو من أشكَلِ ما يكونُ من كلام سيِّدي عُمَرَ بنِ الفارِض ـ قولُه:

وإنْ عَبَدَ النّارَ المَجُوسُ وَما انْطَفَتْ كَما جاءَ في الأخبارِ في ألفِ حِجّةِ

فما عبَدُوا غَيْري وَإنْ كانَ قَصْدُهُمْ سِوَايَ، وإن لم يُظهِرُوا عَقْدَ نِيَّتي[٢]

وجهُ إشكاله: أنهم حيثُ لم يعبُدوا غيرَ الله، فكيف كفَرَ مَن لم يعبُدْ غيرَ الله؟ ومِن أين جاءه الذَّمُّ واستَحقَّ الخُلودَ في النار؟

وجوابه: أنّ «العبادة» معناها: الطاعة، ومعنى «الطاعة»: الانقِياد والاستِسلام؛ كما قالَه أهل اللغة[٣]، فأراد بـ«العبادة» ـ هنا ـ: الانقياد.

والمجوسُ وغيرُهم مُنقادون لله، داخِلون تحتَ حُكمِه ومَشيئته؛ قال تَعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥]، وقال تَعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤]، ويدلُّ لذلك قولُه في البيت قبلَه:

وألسِنَةُ الأكوانِ إن كنتَ واعِياً شُهُودٌ بتَوحِيْدي بِحالٍ فَصِيْحةِ[٤]

---

(١) «ديوان ابن الفارض» (ص١٦٨).

(٢) «ديوان ابن الفارض» (ص٨١).

(٣) يُنظر: «الصحاح» للجوهري (٣/ ١٢٥٥).

(٤) «ديوان ابن الفارض» (ص٧٩).

أرادَ بقوله: «شهود بتوحيدي»: التّوحيدَ الحاليَّ المُدخِلَ للمُؤمنِ والكافرِ في حكم العِبادةِ بالحال.

وصرَّح بذلكَ في قولِه: «بحالٍ فصيحة»؛ ليخرج بذلك التّوحيد القاليّ؛ فإنه لم يَتعرَّضْ له، ولا لأهلِه؛ لأنه مخصوصٌ بالمُؤمنين دونَ الكافرين.

أو المرادُ بـ«العبادة» ـ هنا ـ: المعرفةُ الفِطريةُ التي يقرُّ بها المؤمنُ والكافر، قال ابن عباس في قوله تَعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، أيْ: ليعرفون[1]، والمقصود: أن جميعَ الجنِّ والإنس قد وُجد منهم ما خُلقوا له من العِبادة التي هي مُجرَّدُ الإقرارِ الفِطريِّ بالأُلوهيّة.

ومن ذلك قولُه أيضاً:

ولَوْ خَطَرَت لِـيْ فـِيْ سِـواكِ إرادةٌ ... عَلى خاطِرِيْ سَـهْواً قَضَيْتُ بِرِدَّتي[2]

وجوابُه: أن مرادَه: الرِّدّةَ النِّسبيّة لا الدِّينيّة؛ لأن الرُّجوعَ والنُّزول من مَقامِ المُقرَّبين إلى حَسنَاتِ الأبرار رِدّة، و«الرِّدّةُ» لغةً معناها: الرُّجوع.

ومن ذلك قولُه أيضاً:

وَحُزْنِـيَ ما يَعْقُوبُ بَـثَّ أَقَـلَّـهُ ... وَكُـلُّ بَلا أَيُّوبَ بَعْـضُ بَلِيَّتي[3]

وجوابُه: أنَّ هذا مِن باب المُبالَغة، وذلك جائز؛ كما هو مُبَيَّنٌ في عِلمِ البَديع[4]،

(١) لم أجده عن ابن عباس رضي الله عنه بل عن مجاهدٍ؛ يُنظر: «معالم التنزيل في تفسير القرآن» للبغوي (٤/ ٢٨٨)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٩/ ٥٦٢)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٩/ ٥٠٦ـ٥٠٨).

(٢) «ديوان ابن الفارض» (ص٣١).

(٣) «ديوان ابن الفارض» (ص٢٧).

(٤) و«المبالغة» نوعان: مقبولةٌ وغير مقبولة، والمقبولة: ما جرَت مجرى الاعتدال الذي لا يستنكره =

والجوابُ بغير ذلك تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه، وهو نظيرُ قولِه في البيت الآخَر:

فَطُوْفانُ نُوْحٍ عِندَ نَوْحِي كأَدْمُعِي     وَإِيْقادُ نِيْرانِ الخَلِيْلِ كَلَوْعَتِي[١]

وقوله:

خَفِيْتُ ضَنَىً حَتّى لَقَدْ ضَلَّ عائدي     وَكَيْفَ تَرى العُذّالُ مَن لا لَهُ ظِلُّ[٢]

وقول القائل:

ولو أنَّني عُلِّقْتُ في رِجْلِ[٣] نَمْلةٍ     لَسَارَتْ ولم تَدْرِيْ بأنّي تَعَلَّقْتُ[٤]

فكلُّ ذلك سائغٌ عند البُلَغاء، لا يُعَدُّ شيءٌ منه كَذِباً.

ومن ذلك قولُهُ أيضاً:

قَلْبي يُحَدِّثُني بأنَّكَ مُتلِفي     رُوْحِي فِداكَ عَرَفْتَ أمْ لم تَعْرِفِ[٥]

---

= الناسُ ولا يستهجنونه، وغير المقبولة ضدَّها، والمقبولة ثلاثة أنواع: «التبليغ»، وهي المبالغة الممكنة عقلاً وعادة، و«الإغراق» وهي المبالغة الممكنة عقلاً لا عادة، و«الغلوّ» وهي المبالغة غير الممكنة لا في العادة ولا في العقل. يُنظر: «مختصر المعاني» للتفتازاني (ص٢٠١).

على أنّه مما لا ينبغي نسيانه أن التشبيهَ لا يقتضي المماثلةَ بين المشبَّه والمشبه به، لا في وجه الشبه ولا في غيره، بل هو مجرَّدُ ظهور وجه الشبه فيهما كلَيهما، فليُتفطَّنْ.

(١) «ديوان ابن الفارض» (ص٢٧).

(٢) «ديوان ابن الفارض» (ص١٦٦)، ولفظه: «وكيفَ تَرى العُوّادُ»، وهو أليَق.

(٣) في الأصل: «رجلة»، وهو خطأ.

(٤) ذكره المرادي في «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر» (٢/ ٣٢٣) غير منسوبٍ وذكر له ثانياً:

ولو نمتُ في عينِ البُعوض معارِضاً     لَمَا عَلِمَت في أيِّ زاويةٍ بِتُّ

(٥) «ديوان ابن الفارض» (ص١٤٢).

فكيف يقولُ في خِطابه مع الله: «عرَفتَ أم لم تعرِف»؟ فإن كان الخِطابُ الأخيرُ للقلبِ فكيف يقولُ في الأوّل لله تَعالى: «رُوحي فِداكَ»؟

وجوابُه: أن الخطابَ تارةً يكون على لِسان الحقّ، وتارةً على لسانِ نبيِّه، وتارةً على لسانِ نفسِه، وتارةً يُخاطِبُهما، وتارةً يخاطِبُ غيرَهما[1]، وهذا ليسَ مِن باب الخِطابِ مع الله، بل مِن بابِ الخِطابِ مع غَيرِه، ولا مانعَ من ذلك.

أو أنه مجرَّدُ تغزُّل من غيرِ قصدِ أحَد؛ لإظهارِ الفَصاحة والبَلاغة والتّفنُّن في الكَلام؛ كما هو الواقعُ في «مقامات الحَريريّ»[2]، وهذا ليس بمُستنكَر ولا مُستقبَح، وابنُ الفارضِ كان يحبُّ الإتيانَ بألفاظٍ فَصيحة، بمَعانٍ فَسيحة.

وأما جوابُ مَن قال: إنّ هذا من باب المَثَل، والأمثالُ لا تُغيَّر كما في قولهم: «الصيفَ ضَيَّعتِ اللَّبَنَ»، فتُكسَرُ التّاءُ وإن خُوطبُ به مذكَّر[3]، فهو خِلافُ المُتَبادِر، وعُدولٌ عن الظاهِر من غيرِ داعٍ، لا سيّما مع ما فيهِ مِن إيهام إساءةِ الأدَب على الله تَعالى، لا سيّما مع قولِه: «رُوحي فِداك»، وكلُّ ذلك لا يُقال لله، بل الجاهلُ يجتَنبُ مثلَ ذلك في خِطابِه مع الله، فَضلاً عن العارِف.

---

(١) وهو ما يُسمى بالالتفات؛ يُنظر: «مختصر المعاني» (ص٥٣ ـ ٥٤).

(٢) أبو محمد القاسم بن علي البصريُّ الحريري، أحد أئمة عصره في الأدب والنَّظْم والنَّثر والبلاغة والفصاحة، (ت ٥١٦هـ)، المترجم في «تاريخ الإسلام» للذهبي (١١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٣)، و«مقاماته» مطبوعة متداولة.

(٣) يُنظر: «جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (١/ ٥٧٥)، و«مجمع الأمثال» لأبي الفضل الميداني (٢/ ٦٨).

ومن ذلك ـ وهو من المُشكِلِ المُوهِمِ لِلاتِّحاد ـ قولُه أيضاً:

وَمـا زِلْـتُ إيّاهـا وإيّـايَ لَـم تَـزَلْ وَلا فَـرْقَ بَـلْ ذَاتِـيْ لِذَاتِـيْ أَحَبَّـتِ[1]

وجوابه: أن هذا من باب الاتِّحادِ الواقعِ بين المُحبّين من فَرْط المَحَبّة وشِدّة الوَجد، وهو مثلُ قولِ القائل:

أنا مَن أهْوىٰ ومَن أهْوىٰ أنا[2]

ويسميه الصُّوفيّة: «الفناءَ في التّوحيد»، فعبَّر بذلك؛ لقُصور العِبارة عن بيانِ حالِه الذي ترقَّى إليه.

أو أنه أراد: «وما زِلْتُ إيّاها» من حيثُ وَصْفي بأوصافِها مِن بعضِ الوُجوه؛ كالقُدرة والسَّمْع والبَصَرِ والكَلامِ والحياةِ والإرادة، وإن كانَ هناكَ فرقٌ ما بينَ الوَصفَين، كما أنَّ أزواجَ نبيِّنا ﷺ هُنَّ أُمَّهاتُنا لا بمَعنى ولادَتهنَّ وإرضاعِهنّ إيّانا، بل من حيثُ وُجوبُ احترامِهنَّ وطاعَتِهنّ وتَحريمِ عُقُوقِهنّ.

أو أنه من بابِ التّجريد، فكأنه جرَّدَ مِن نفْسِه نَفساً يُخاطِبُها يقول:

وَمـا زِلْـتُ إيّاهـا وإيّـايَ لَـم تَـزَلْ

وذلك سائغٌ مشهورٌ في اللُّغة.

ويُفهَمُ منهُ جَوابُ قولِه بعدَه:

---

(١) «ديوان ابن الفارض» (ص٤٦).

(٢) يُنسبُ للحلاجِ في «ديوانه» في «الأعمال الكاملة» (ص٣٣٠).

وأوّل ابن تيمية هذا الشعر في «مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٧٧) بأنه إنما أراد به هذا الشاعر الاتحاد الوضعي كاتحاد أحد المتحابين بالآخر الذي يحب أحدهما ما يحب الآخر ويبغض ما يبغض ويقول مثل ما يقول ويفعل مثل ما يفعل وهو تشابه وتماثل، لا اتحاد العين بالعين. ا.هـ.

فـإنْ دُعِيَـتْ كُنْـتُ المُجِيـبَ وَإنْ أكُنْ مُنـادىً، أَجَابَـتْ مَـن دَعانِـيْ وَلَبَّتِ[1]

أو أنّ هذا من بابِ الكلامِ على لِسان الحقّ؛ فإنَّ ذاتَهُ المُقدَّسة إذا دُعِيَت أجابَت ولَبَّت مَن يُناديها، وهذا ظاهِرٌ جِدّاً.

ويُفهَمُ منهُ أيضاً جَوابُ قَولِه بعدَه:

وقَـد رُفِعَـت تـاءُ المُــخاطَبِ بَيْـنَـنا وَفي رَفْعِها عَـنْ فُرْقَةِ الفَـرْقِ رِفْعَتِي[2]

وأما قولُه:

فَكُلُّ الجِهاتِ السِّـتِّ نَحْوِيْ تَوَجَّهَتْ بِـمــا تَــمَّ مِنْ نُسْـكٍ وَحَـجٍّ وَعُمْرَةِ[3]

فجَوابُه: أنّه لا شَكَّ أنّ الجِهاتِ السِّتَّ مُتَوجِّهةٌ له، بل ولكُلِّ جِسم! فإنَّ الجِهاتِ السِّتَّ تَحُفُّ كُلَّ جِسمٍ من سائر جَوانِبه.

وأما قولُه:

لهــا صَلَواتــي بالمَقــامِ أُقِيْـمُــها وَأَشْهَدُ فِيْهــا أنَّهــا لِـيَ صَلَّــتِ[4]

فجُوابه: أن الضمير في «لها» يصلُح للذّات المُقدَّسة، ويصلُحُ لِذاتِ المُتكلِّم، والضمير [في] «فيها و«أنها لي صلت» يرجعُ للمتكلِّم؛ فإن صلاتَه لَه لا لغَيرِه؛ من باب قوله تَعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٦].

ويُفهَمُ منه قولُه بعدُ:

---

(١) «ديوان ابن الفارض» (ص٤٢).

(٢) «ديوان ابن الفارض» (ص٤٢).

(٣) «ديوان ابن الفارض» (ص٣٧).

(٤) «ديوان ابن الفارض» (ص٣٧).

وما كانَ ليْ صَلّى سِوايَ ولَم تَكُنْ ... صَلاتي لِغَيْرٍ في أدا كُلِّ رَكْعَةِ[1]

وأما قوله:

إلَيَّ رَسُولاً كُنْتُ مِنِّيَ مُرْسِلاً ... وَذَاتِيْ بِآياتِيْ عَلَيَّ اسْتَدَلَّتِ[2]

فجوابه: أنه إن قُرئ بفتح تاء «كنتَ» فلا إشكال؛ لأنه تَعالى أرسَلَ الرُّسلَ منّا إلينا؛ كما قال ـ سُبْحانه ـ: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، وقال ـ سُبْحانه ـ: ﴿بَعَثَ فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢].

وإن قُرئ بضم التّاء، فالمراد: أنه أرسَلَ من نفْسِه لنَفْسِه نَذيراً بتَفَكُّرِه في المبدأ والمَعاد والمآل وغيرِ ذلك.

وقوله: «وذاتي بآياتي...» إلى آخرِه؛ هو[3] من باب قولِه تَعالى: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ۝٢٠ وَفِيٓ أَنفُسِكُمْۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٠ ـ ٢١]، فالمرءُ العارفُ يستَدلُّ على نفْسِه بما فيهِ من الآيات التي يطولُ تقريرُها.

وأما قوله:

كِلَانا مُصَلٍّ واحِدٌ ساجِدٌ إلَىٰ ... حَقِيْقَتِهِ بِالْجَمْعِ في كُلِّ سَجْدَةِ[4]

فجَوابُه مشكِلٌ؛ لأنه وإن كان الله يصلي على عبده؛ كما أن العبد يصلي لربه، وهو جواب حسن، لكن ما معنى:

كِلَانا [مُصَلٍّ] واحِدٌ ساجِدٌ إلَىٰ... حَقِيْقَتِهِ...؟

(١) «ديوان ابن الفارض» (ص٣٧).

(٢) «ديوان ابن الفارض» (ص٦٠).

(٣) في الأصل: «وهو»، وما أثبتُّ أقوم.

(٤) «ديوان ابن الفارض» (ص٣٧).

وكيف الباري ـ سُبْحانه ـ يُوصَف بالسُّجود؟

وقد فتَحَ اللهُ علَيَّ بالأجوِبةِ السّابقة، ولم يفتَحْ عَليَّ بجَوابِ هذا، فلْيُحَرِّرْهُ على وَفقِ الشَّرع مَن يقِفُ، أو يتَوقَّف[1].

واعلم ـ وفقك الله تَعالى ـ أن هذه الأجوبةَ إنما تنفَع في حقِّ المعترِف لله بالرُّبوبيّة، ولنفسِه [بالعبوديّة]، لا أنه هو هو، أو ما ثَمَّ غيرُه؛ كما يزعُمُهُ الزَّنادقةُ من المُتصوِّفة؛ إذ من يعتقدُ ذلك من ظواهرِ كلام الصُّوفيّة فهو كافرٌ مارقٌ زنديقٌ مُلحِدٌ واجبٌ قتلُه إن لم يتُب.

ومن ذلك قول سيِّدي عبد الرَّحيم القَناويِّ ـ قُدِّسَ سِرُّهُ[2] ـ لمن جاء يُشاورُه في أمر: أمهِلْني حتى أشاورَ لك فيه جِبريل، فيُمهله ساعةً، ثم يقولُ له: افعَلْ، أو لا تفعَلْ.

وجوابه: إن مرادَه بجِبريل: واردُ الإلهام، ولا بِدعَ في هذه التّسميةِ اصطِلاحاً.

ومن ذلك: أنه قيل لأبي يزيدَ البَسْطاميّ: ما التّوكُّل؟ فقال للسائل: ما تقولُ أنت؟ فقال: إن أصحابَنا يقولون: لو أن السِّباعَ والأفاعيَ عن يمينِك ويسارِك ما تحرَّك لذلك سرُّك، فقال أبو يزيدَ البَسْطاميّ: نعَم هذا قريب، لكن لو أنَّ أهل الجنة

---

(١) يُنظر شرحُ هذا البيت في «شرح تائية ابن الفارض» للفرغاني (١/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧)، ولن يعود الناظر بطائل!

(٢) عبد الرحيم بن أحمد بن حجون، أبو محمد، الحسيني، النزعي المولد، ونزغا من أعمال سبتة، المالكيّ، الإمامُ شيخ الإسلام، ذو الكرامات، وصل من المغرب، فأقام بمكة سبع سنين، ثم قدم قَنا، وأقام بها إلى حين وفاته، (٥٥٢هـ). ترجمته في «طبقات الأولياء» للحافظ ابن الملقن (ص٤٤٣ ـ ٤٤٤).

في الجنة يتنعَّمون وأهل النار في النار يعذَّبون، ثم وقع لك تمييز بينهما خرجتَ من جملة التّوكُّل.

وجوابُه: إنّ ما ذكَرَهُ السائلُ خبرٌ عن أعلى أحوال التّوكُّل، وما ذكَرَهُ أبو يزيدَ عبارةٌ عن أعزِّ أنواع العلم الذي هو من أصول التّوكُّل، وهو العلمُ بالحكمة، وأن ما فعَلَهُ الله تَعالى فعَلَهُ بالواجب، فلا تمييزَ بينَ أهل النار وأهل الجنة بالإضافة إلى أصلِ العدل والحِكمة، وهذا أغمَضُ أنواع العلوم، ووراءَهُ سِرُّ القدَر[1].

ومن ذلك قول سيدي علي وَفا ـ قُدِّسَ سِرُّهُ ـ: الكاملُ من يهضِمُ نفْسَهُ حتى يُزكِّيَهُ ربُّه[2].

وجوابه: أنه إذا تواضَعَ وعمل صالحاً دخَل في عموم من زكّاهُم الله تَعالى بقولِه: ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴾ [الفرقان: ٦٣]، ونحوِ ذلك من الآيات.

أو أنّ معنى «يزكّيه ربُّه»، أيْ: يُنزل تَعالى في قلوبِ عِبادِه تعظيمَه، ويُطلق ألسِنَتَهُم بمَحامِدِه.

ومن ذلك قول عليّ وفا وقول سيدي علي الخواص: أن عليَّ بن أبي طالبٍ رُفع كما رُفع عيسى ـ عليه السَّلامُ ـ وسيَنزل كما ينزِل، قال الخواص: إن نُوحاً عليه

(١) ذكر هذا القول وتوجيهَه الإمام الغزاليُّ في «إحياء علوم الدين» (٤/ ٢٦٤).

(٢) علي بن محمّد بن محمّد بن وفا، أبو الحسن، الشاذلي الصوفي، كان يقظاً حاد الذهن، اشتغل بالأدب والوعظ، وحصل له أتباع، وكان له نظم كثير، واقتدار على جلب الخلق، مع خفة ظاهرة، وشعره ينعق بالاتحاد المفضي إلى الإلحاد (ت ٨٠١هـ). ترجمه الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر بأبناء العمر» (٢/ ٣٠٨ـ٣٠٩)، والشعرانيُّ ترجمةً حافلةً في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٤٥ـ١٣٢)، وقد حكى في (٢/ ٨٧) قولَه هذا.

السَّلامُ ـ أبقى من السَّفينة لَوحاً على اسمِ عليٍّ بن أبي طالبٍ يُرفَع عليه إلى السَّماء، ولم يزَل محفوظاً حتى رُفع علَيه[١].

وجوابُه: إن القومَ يغلبُ عليهم سلامةُ الصدر والتّغفُّل عن وضْعِ الوَضّاعين وكذِبِ الكذّابين؛ لسلامة صدورهم، وإنما هذه أقاويلُ الغالية من الرّافضة المبالِغين في تعظيم عليٍّ بن أبي طالب، والصُّوفيّةُ يُوجَد فيهم المُصيب والمخطئ، كما يُوجَد في غيرِهم، وليسوا في ذلك بأجلَّ من الصحابة والتّابعين، وقد وُجد منهم الخطأ والصواب.

وقد قال يحيى بنُ سعيدٍ ـ رَضِيَ اللهُ عنه وهو إمامُ أئمّة الحديث ـ: ما رأَيْنا الصالحين في شيءٍ أكذَبَ منهُم في الحديث. يعني: على سبيلِ الخطَأ.

وقال أيُّوبُ السَّخْتِيَانيُّ ـ رحمه الله ـ: إنّ مِن جيراني مَن أرجو بركةَ دُعائهم في الأسحار، ولو شَهِدَ أحدُهم عندي في جَرزة بقلٍ ما قبلتُ شهادَته.

وقال الإمامُ مالك: أدركتُ في هذا المسجِدِ ثمانينَ رجُلاً لهم خيرٌ وفضلٌ وصلاحٌ، كُلُّ واحد يقول: حدَّثني أبي، عن جدّي، عن النَّبيِّ ﷺ، ولم نأخذ عن أحد منهم شيئاً. يعني: في الحديث الشريف؛ لتغفُّلهم.

قال: وكان ابن شهاب يأتينا وهو شابٌّ فنزدَحم على بابه؛ لأنه كان يعرف هذا الشأن[٢].

---

(١) ذكر هذا الشعرانيُّ في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٨٧).

وقد ترجم للشيخ علي الخواص البرلسي (ت ٩٤٩هـ) تلميذُه عبد الوهاب الشعرانيُّ في «الطبقات الكبرى» (٢/ ٢٦٦ ـ ٢٩٩)، ووصفه بأنه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، ويتكلم على القرآن والسنة كلاماً نفيساً.

(٢) ينقل الكرمي هذا السياقَ كله عن ابن تيمية في «الاستقامة» (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢). =

واعلَم أنه هنا أصلٌ عظيم يجب اعتماده، وهو أنّ الله ـ سُبْحانه ـ عَصَمَ هذه الأُمّة أن تجتَمِعَ على ضَلالة، ولم يعصِمْ آحادَها من الخطأ، لا صِدّيقاً ولا غيرَ صِدّيق، لكن إذا وقَعَ بعضُها في خطأٍ فلا بُدَّ أن يُقيمَ اللهُ فيها مَن يكونُ على الصَّواب في ذلك الخطأ، وليس كُلُّ أحدٍ معصوماً في كُلِّ ما يقولُه غير الأنبِياء عليهم السَّلام، وهذا ينفَعُكَ في كثيرٍ من كلام الصُّوفيّة غيرِ مقبولٍ لا يُحتاجُ لتكلُّف الجواب عنه.

فمِن ذلك: ما تقدَّم ذكرُه عن سيِّدي عليّ وَفا وسيِّدي عليٍّ الخوّاص.

ومن ذلك أيضاً: ما ذُكر عن الشِّبْليّ ـ قُدِّسَ سِرُّهُ ـ: أنه سئل: متى تستريح؟ فقال: إذا لم أرَ له ذاكراً. يعني: لله تَعالى[1].

والتّأويل بأن المراد: «إذا لم أرَ له ذاكراً»، أيْ: يذكُرُهُ بالغَفلة وعدَم الحُضور بعيدٌ جِدّاً، لا سيّما وهم يعُدُّون ذلك من الغَيرة على الحقِّ في المَحَبّة؛ كما قال

= وقد روى قولَ يحيى بنِ سعيد القطان الإمام مسلمٌ في «مقدمة صحيحه» (١/ ١٨) ثم قال مسلمٌ: يقول: يجري الكذب على لسانهم، ولا يتعمّدون الكذب. ورواه الحافظُ ابنُ عديٍّ في «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ٢٤٦)، وفسّرته زيادةُ الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٥٨): يكتبون عن كلِّ أحد.

ولم أجد قول أيوب السختياني هكذا، وروى مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ٢١) عنه قوله: «إن لي جارا، ثم ذكر من فضله، ولو شهد عندي على تمرتين ما رأيت شهادته جائزة.

وذكر الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٤٣) عن ابن أبي يونس: سمعت مالكاً يقول: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذونه، لقد أدركت في المسجد سبعين ممن يقول: قال فلان: قال رسول الله، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال، لكان به أميناً، فما أخذت منهم شيئاً؛ لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، ويقدُم علينا الزهريُّ وهو شابٌّ، فنزدحم على بابه. ا.هـ. ولم أجده بالسياقة المنقولة، والله أعلم.

(١) ذكر ذلك القشيري في «الرسالة» (٢/ ٤١٢).

الشيخُ أبو عبد الرَّحمن السُّلَميُّ: المَحَبَّةُ: أن تغارَ على المحبوب أن يُحبَّه مثلُك[١].

وجوابُه: أن ذكر هذا في الغَيرة ـ التي هي طَريقُ أولياء الله ـ من أعظَم المُنكَرات، أيغارُ المؤمن أن يُذكَر الله، أو أن يُحبَّهُ مؤمنٌ آخَر، ويُقاسُ الحَقُّ بالخلق؟ فقائلُ هذا القول مخطئ قطعاً؛ لأنه ليس بمَعصوم؛ كما مرّ.

أو أنه قالَه وهو مسلوبُ العقل لغَلَبةِ الوجد؛ فقد كان الشِّبْليُّ ـ رحمه الله ـ يغلبُ عليه الوجدُ أحياناً حتى يزولَ عقلُه، ويحلقَ لحيتَه، ويذهَبوا به إلى المارستان، ويسقُط عنه التّمييزُ بين الحقِّ والباطل[٢].

وكذلك أبو الحسين النُّوريُّ ـ قُدِّسَ سِرُّهُ ـ سمعَ رجلاً يؤذِّنُ فقال: طعنةٌ وسم الموت[٣]، وسمع كلباً ينبَحُ فقال: لبَّيكَ وسَعدَيك، فسُئل عن ذلك، فقال: أما المؤذِّن فيذكُرُه على رأس الغَفلة، وأما الكلبُ؛ فإن الله تَعالى يقول: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤].

وهو استدلالٌ فاسد، ومثلُ هذه الكلماتِ لا يصلُح أن تُذكَر لِلاقتِداء والسُّلوك، وإن كان فاعلُها في الأصل معذوراً؛ لقُصورٍ في اجتهاده، أو غيبةٍ في عقلِه، فليسَ من اتَّبعه بمعذورٍ مع وضوح الحقِّ والنُّوريُّ كان يغلبُ عليه الوجدُ حتى يزول عقلُه، وقد مات بأَجَمة قصَبٍ لما غلَبَهُ الوجد.

والصوابُ ـ عند المحقِّقين من عُلَماء الظاهر والباطن ـ: أن ما صدَرَ عن الصُّوفيّة مما يخالف الشَّرعَ لا يجوزُ اتّباعُهم فيه، ولا تصويبُهم في كُلِّ ما يقولونه؛

---

(١) روى هذا القولَ القشيري في «الرسالة القشيرية» (٢/ ٤٨٨) قال: سمعت الشيخ أبا عبد الرحمن السلمي يقول: سمعت منصور بن عبد الله يقول: سمعت الشبليَّ، وذكره.

(٢) ينظر: «الاستقامة» ابن تيمية (١/ ١١٦).

(٣) في الأصل: «الميت»، والتصويب وفاقاً لمصدره.

كما يَتوهَّمُه كثيرٌ من الناس الجهَلة؛ لعدَم عِصمَتِهم ـ كما مرَّ قريباً ـ وإن كان لهم من الصَّلاحِ والصِّدق والمقامات المحمودة ما هو من أعظَم الأمور[١].

*تنبيه:

كثيراً ما ينقُلُ الناسُ الكذِبَ عن الصالحين:

قال الإمام أحمدُ بن حَنبَلٍ ـ رَضِيَ اللهُ عنه ـ: ما أكثر كذب الناس على الصالحين[٢]، فغالبُ ما يُنقَل عنهم من الحكايات والألفاظ المُوهِمة للفِسق أو الكُفر لا تصحُّ عنهم، كقولِ أبي يزيد: باع آدمُ حضرةَ ربِّه بلُقمة[٣].

وقال العلّامة الطُّوفيّ: وقد رأيتُ أشياءَ كثيرةً منسوبةً إلى الحَلّاج من مصنَّفاتٍ وكلماتٍ ورسائلَ كلُّها كذبٌ عليه، وصار كُلُّ من يأتي بنَوعٍ من الشَّطح والطّامّات يعزوهُ إلى الحَلّاج؛ لكونِ مَحلِّه أقبَلَ. انتهى[٤].

قلتُ: وكذلك ما يُعزى من الأشعار التي فيها الدَّعاوى الطّويلة للشيخ

---

(١) ينظر: «الاستقامة» ابن تيمية (٢/ ١٤ ـ ١٦). وحكى قصةَ النوريِّ القشيريُّ في «الرسالة» (٢/ ٤١٤). وأبو الحسين النوري هو أحمد بن محمد الخراساني، البغوي، ترجمه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٧٠ ـ ٧٧)، ووصفه بالزاهد، شيخ الطائفة بالعراق، وأحذقهم بلطائف الحقائق، قال: وله عبارات دقيقة يتعلق بها من انحرف من الصوفية؛ نسأل الله العفو، صحب السَّري السقطي، وغيره، قال: وكان الجنيد يعظمه، لكنه في الآخر رقَّ له وعذَرَهُ لمّا فسد دماغه! (ت ٢٩٥هـ).

(٢) لم أهتد إلى هذا القول عن الإمام رضي الله عنه.

(٣) ذكر قول أبي يزيدَ الشعرانيُّ في «لطائف المنن» (ص٢٤٠) ونفاه.

(٤) ذكر نحو ذلك ابن تيمية في «الاستقامة» (١/ ١١٧)، ولم أهتد إليه فيما عدت إليه من مطبوع كتب الطوفي.

عبد القادر الجِيْلي(١)، وإبراهيمَ الدّسُوقيّ(٢)، وأحمدَ البَدَويّ(٣)، كُلُّ ذلك كذبٌ عليهم، لا سيّما وغالبُ ما يُنقَلُ عنهم إنما هو برُواةٍ مجاهيلِ الحال، ومِن غير إسناد.

وما أحسَنَ قولَ عبد الله بنِ المُبارَك: الإسنادُ من الدين، ولولا الإسنادُ لقالَ من شاء ما شاء(٤)، وقول سُفيانَ الثّوريّ: الإسنادُ سلاحُ المؤمن، فإذا لم يكُن له سلاحٌ فَبِأيِّ شيءٍ يُقاتل! (٥).

وقال رَسُولُ الله ﷺ: «كفى بالمرء كذباً» ـ وفي لفظ: «إثماً» ـ «أن يحدِّثَ بكل ما سمع»، قال ابن حِبّان: في هذا الخبرِ زَجرٌ للمَرء أن يحدِّث بكُلِّ ما سمِعَ حتى يعلَمَ ـ على اليقين ـ صِحّتَه(٦).

---

(١) عبد القادر بن أبي صالح عبد الله بن جنكي دوست، وزاد بعضُ الناس في نسبه إلى أن وصله بالحسن بن علي رضي الله عنه، الشيخ أبو محمد، الجيلي، الحنبلي، الزاهد، صاحب الكرامات والمقامات، وشيخ الحنابلة، وكان إمام زمانه، وقطب عصره، وشيخ شيوخ الوقت بلا مدافعة، (ت ٥٦١هـ). يُنظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٢/ ٢٥٣).

(٢) الشيخ إبراهيم بن عبد العزيز أبو المجد، الدسوقي، نسبة إلى مدينة دسوق في مصر، إليه تنسب الطريقة الدسوقية. (ت ٦٩٦هـ). ترجمه الشعرانيُّ في «الطبقات الكبرى» (١/ ٢٩٤ ـ ٣٢١)، وابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» (٧/ ٦١١ ـ ٦١٢)

(٣) الشيخ أحمد بن علي بن يحيى، البدوي؛ لأنه كان يغطي وجهه باللثام كأهل البادية، إليه تنسب الطريقة البدوية (ت ٦٧٥هـ). ترجمه الشعرانيُّ في «الكبرى» (١/ ٣٢١ ـ ٣٢٩)، وابن العماد في «الشذرات» (٧/ ٦٠٢ ـ ٦٠٦).

(٤) رواه الإمامُ مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٥).

(٥) رواه الحاكمُ في «المدخل إلى كتاب الإكليل» (ص٢٩).

(٦) لم أجد قول ابن حبان، وأخرج الحديث في «صحيحه» (٣٠) بلفظ «إثماً»، وبوب عليه: ذكر خبر ثان يدل على صحة ما ذهبنا إليه. وأخرجه بلفظ «كذباً» الإمام مسلمٌ في مقدمة «صحيحه» (١/ ١٠).

وقد وقفتُ على «رسالةٍ» تُنسَبُ لابنِ كمالِ باشا تتعلَّق بردِّ إيمانِ فِرعون، قال فيها: إن كتابَ «الفصوص» ليس بتصنيف مُحيي الدين ابن عَرَبيّ، وإنما صنَّفَهُ رجُلٌ يَهوديٌّ بقَصدِ إخلال عقائدِ المسلمين، وعَزاهُ للشَّيخ مُحيي الدين بقَصدِ التّرويج[1].

فإن صحَّ ما قالَه ابنُ كمال باشا، فقد أراحَ الله جنابَ الشيخ، واستَراح الناسُ من تكلُّف الأجوبة عنه، أو أنَّ ما فيه من الطّامّات والعَظائم، مؤوَّلٌ أو مدسوسٌ عليه، والله تَعالى أعلَم بحَقيقةِ الحال.

***فائدة:**

باب التّأويل واسع، ومَن تبحَّرَ فيه لا ينبَغي له أن يقولَ بتكفير مُسلِم تلفَّظَ بما يُوهِمُ الكُفر إلا بعدَ أن يُصرِّحَ قائلُه: أنَّ مدلولَ ظاهِرِ ذلك اللَّفظِ هو مُعتَقَدُه.

قال الإمام تاجُ الدين ابن السُّبْكيّ: والواجبُ تسليمُ حال القوم إليهم؛ فإنّا لا نُؤاخِذ أحداً إلا بجريمةٍ ظاهرة، ومتى أمكنَنا تأويلُ كلامِهم وحملُه على محمَلٍ حسَن؛ فإنّا لا نعدِلُ عن ذلك، لا سيّما مَن عرَفناه بالخير ولُزُومِ الطريقة، ثم ندَرَت منه لفظةٌ عن غَلطة أو سَقطة؛ فإنّها لا تهدمُ عندنا ما مضى، انتهى[2].

وقد سُئل شيخُ الإسلام تقيُّ الدين السُّبكيُّ عن حُكم تكفير غُلاة المبتَدِعة وأهل الأهواء والمتفوِّهين بالكَلام على الذات المقدَّسة، فقال:

اعلَمْ ـ أيُّها السائلُ ـ أن كُلَّ من خاف من الله استعظم القول بالتّكفير لمن يقول: «لا إلهَ إلا الله، مُحمّد رَسُولُ الله»؛ إذ التّكفيرُ أمرٌ هائلٌ عظيمُ الخطَر؛ لأن

---

(١) لابن كمال باشا رحمه الله فتوى في الشيخ ابن عربي، وهي مطبوعة ضمن «مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا» المنشورة في دار اللباب (٥/ ٤٦٩)، وفي هذه الرسالة ذكر العلامةُ ابنُ كمال أن للشيخ ابن عربي تصانيف كثيرة منها: «الفصوص»، و«الفتوحات».

(٢) يُنظر: «معيد النعم ومبيد النقم» للتاج ابن السبكي (ص٨٨).

مَن كفّر شخصاً فكأنّه أخبَرَ أنه سيخلدُ في النار أبَدَ الآبِدين، وأنه مباحُ الدم والمال، لا يُمكَّنُ من نكاحِ مُسلِمة، ولا تجري عليه أحكامُ المسلمين، لا في حياتِه، ولا بعدَ مَماتِه، والخطأ في ترْكِ ألفِ كافرٍ أهوَنُ من الخطأ في سَفْكِ مَحجَمةٍ من دَمِ امرِئٍ مُسلِم.

ثم إن تلك المسائلَ التي يُفتى فيها بتكفير هؤلاءِ القوم في غاية الدِّقّة والغُموض؛ لكثرةِ شُعَبها، واختِلافِ قَرائنها، والاستقصاءُ في معرفة الخطأ من سائرِ صُنوف وُجوهِه، والاطّلاعُ على حقائقِ التّأويل وشرائطِه، ومعرفةُ الألفاظ المحتملة، وذلك يستَدعي معرفةَ جميع طُرق أهل اللِّسان من سائر قبائلِ العرَب في حَقائقِها ومَجازاتِها واستِعاراتِها، ومعرفةَ دقائقِ التّوحيد وغوامضِه؛ إلى غيرِ ذلك مما هو متعذِّرٌ جداً على أكابر عُلَماء عصرنا، فضلاً عن غيرِهم.

وإذا كان الإنسانُ يعجِزُ عن تحرير مُعتَقَدِه في عبارة، فكيف يُحرِّرُ اعتِقادَ غيره من عبارته؟! فما بقي الحكمُ بالتّكفير إلا لمن صرَّح بالكُفر، واختارَهُ ديناً، وجَحَدَ الشَّهادتَين، وخرَجَ عن دين الإسلام جُملة، وهذا نادرٌ وقوعُه، فالأدبُ الوقوفُ عن تكفير أهل الأهواء والبِدَع، والتّسليمُ للقوم في كُلِّ شيء قالوه مما لا يُخالف صريحَ النُّصوص. انتهى كلام السُّبكيُّ(١).

---

(١) نقله المؤلف بواسطة «الطبقات الكبرى» للشعراني (١/ ٢٧ ـ ٢٨)، ولم أهتدِ إليه فيما عدتُ له من كتب التقيّ السبكي، والله أعلم.

قلتُ: رأيتُ للإمام الذهبيّ كلمةً أعجَبتني، وهي ثابتة في «سيره»، قال: رأيتُ للأشعَريِّ كلمةً أعجَبتني، وهي ثابتة، رواها البيهقيُّ [«السنن الكبرى» (١٠/ ٣٤٩)]: سمعتُ أبا حازمٍ العَبْدَويَّ، سمعت زاهرَ بنَ أحمدَ السَّرَخْسِيَّ يقول: لما قرُبَ حضورُ أجَلِ أبي الحسَن الأشعَريِّ في داري ببغدادَ دَعاني فأتيتُه، فقال: اشهَدْ عليَّ أني لا أُكفر أحداً من أهل القِبلة؛ لأن الكُلَّ يُشيرون إلى معبودٍ =

واعلَم ـ أيَّدَكَ الله ـ أن غالبَ هذه الألفاظِ الغُلُقة[1] الدَّقيقة تتَّضحُ بأدنى شيء، بمَنزِلة المُغطّى بأدنى شيء يكون؛ كقول القائل:

إنَّ فِرعونَ وهامان معاً والنَّبيِّينَ جميعاً في سَقَرْ[2]

فهو لفظٌ هائلٌ موهمٌ للكفر، وإذا جُعلت الواوُ للقَسَمِ اندَفَعَ الإشكال!

---

= واحد، وإنما هذا كلُّه اختلافُ العبارات.

قلتُ: وبنحوِ هذا أدين، وكذا كان شيخُنا ابنُ تيمية في أواخر أيامه يقول: أنا لا أُكفر أحداً من الأمّة، ويقول:

قال النبي ﷺ: «لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن» [رواه أحمدُ وابن ماجَه]، فمَن لازَمَ الصلواتِ بوُضوءٍ فهو مسلم. ا.هـ. يُنظر: في «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٨٨).

وجاء في «رد المحتار على الدر المختار» للعلامة ابن عابدين الدمشقي الحنفي (٤/ ٢٢٤): لا يُخرج الرجلَ من الإيمان إلا جحودُ ما أدخله فيه، ثم ما تُيُقِّنَ أنه ردّةٌ يُحكَم بها، وما يُشَكُّ أنه ردّة لا يُحكَم بها؛ إذ الإسلامُ الثابت لا يزول بالشك، مع أن الإسلام يعلو، وينبغي للعالم إذا رُفع إليه هذا أن لا يبادر بتكفير أهل الإسلام، مع أنه يقضي بصحة إسلام المكره. وفي «الفتاوى الصغرى»: الكفر شيء عظيم فلا أجعل المؤمن كافراً متى وجدتُ روايةً أنه لا يكفُر ا.هـ. وفي «الخلاصة» وغيرها: إذا كان في المسألة وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنعُه فعلى المفتي أن يميل إلى الوجه الذي يمنع التكفير؛ تحسيناً للظن بالمسلم، زاد في «البزازية» إلا إذا صرح بإرادة موجب الكفر، فلا ينفعه التأويل. ح. وفي «التتارخانية»: لا يكفر بالمحتَمل؛ لأن الكفر نهايةٌ في العقوبة، فيستدعي نهاية في الجناية، ومع الاحتمالِ لا نهاية. ا.هـ. والذي تحرّر أنه لا يُفتى بكُفر مسلم أمكَنَ حملُ كلامِه على محمَلٍ حسَن، أو كان في كُفره اختلافٌ، ولو رواية ضعيفة، فعَلى هذا فأكثَرُ ألفاظ التكفير المذكورة لا يُفتى بالتكفير فيها، ولقد ألزمتُ نفسي أن لا أُفتي بشيء منها. ا.هـ. كلامُ «البحر» باختصار.

(١) كذا الكلمةُ في الأصل بما يُوجب ضبطَها بضمَّتَين؛ يُقال: «بابٌ غُلُق»: مُغلَقٌ.

(٢) لم أهتدِ إليه.

وكقـول القائـل: «أنـا ربُّ كُم، أرفَـعُ كُـم، وأضَعُ كـم»، إذا أريدَ كُـمُّ القميص ورَفعُـه ووضعُه(١).

وكمن قال: «هو كافِر»، وقال: أردتُ بالطاغوتُ، أو أراد: مَعنى السَّتر.

أو قال: «تهوَّدت»، وأراد: معناهُ اللُّغويُّ، أيْ: تزهَّدت.

وكقولِ الإمام أبي حَنيفة: لا يدخُلُ النارَ إلا مُؤمن، قيل له: وأين الكافر؟ قال يؤمنونَ يومئذٍ، لكن لا ينفعُهم إيمانهم، قال تَعالى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَـٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَا﴾ [غافر: ٨٥](٢).

وكقول الآخر: «أُحِبُّ الفِتنة، وأكرَهُ الحقَّ، وأشهَدُ بما لم أرَه، ولا أخافُ من الله ورَسُولِه، وأهرُبُ من رَحمة الله، وأستَحلُّ الميتةَ وقتْلَ الناس»؛ على إرادَة المالِ، والولَد، والموتِ، والشهادةِ بالبعثِ والحِساب، وخوفِ الظُّلم، والهروب من المطَر، واستِحلال ميتةَ السمكِ والجرادِ، وقتلِ الكافِر الحَرْبيّ(٣).

وكقَول الإمام الشافعي: أنا مخالفٌ لابن عُلَيّةَ في كُلِّ شيءٍ حتى في قولِ: «لا إله إلا الله»؛ لأني أقولُ: «لا إله إلا الله الذي كلّم موسى من وراء الحِجاب»، وهو يقولُ: «لا إله إلا الله الذي خلَقَ في الهواء كلاماً يسمَعُهُ موسى»(٤).

---

(١) وكذا لو حُمل «الرَّبُّ» على معنى «السيد».

(٢) نقل هذا القول الطوفي في «شرح مختصر الروضة» (٢/ ٦٧٦) عن بعض الحنفية.

(٣) ذكَرَ نحو هذا الكلام الكلواذانيُّ في «الهداية» (ص٤٤٨) قولًا لمن لا يلزمه الطلاقُ إن قاله.

ونَسَبَ بعضَ هذا الكلام لحذيفةَ بن اليمان قاله لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما ابنُ عطيةَ في «تفسيره» (٥/ ٣٢٠)، ولم أهتَدِ إليه مسنداً، وذكر ابنُ نُجَيم في «الأشباه والنظائر» (ص٣٦٦) أن الإمامَ أبا حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ سُئل عمن يقول نحو هذا فأوَّله.

(٤) رواه البيهقيُّ في «مناقب الشافعي» (١/ ٤٠٩). والمقصود في كلام الإمامِ الشافعيِّ هو إبراهيمُ بنُ =

واعلَمْ أن هذه التّأويلات إنما تُقبَل بشرطِ أن لا يكونَ هناك قرائنُ دالّةٌ على أن المتكلِّم إنما أراد ظاهرَها؛ كقول فرعون: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، فلا يُمكن أن يُقال: أرادَ: أنا سيِّدُكم الأعلى؛ فإن السّاداتِ من قومِه كثير، وهو كان أعلاهم؛ لقِيام القَرائنِ على أنه إنما أراد حقيقةَ الألوهيّة.

وكذلك ما لا يحتملُ التّأويلَ من الألفاظ كقوله: «أنا اللهُ واخترتُ دينَ كذا»، ما لم يدَّعِ أنه مُكرَه، وتدُلّ له قَرائن، أو أنه سبَقَ على لسانِه، فيُقبَل منه، والله ـ سُبْحانه ـ أعلَم.

***

## [جوابُ السؤال الثاني]

وأما السؤال الثاني، وهو:

**هل مُعتَقِدُ معاني ظواهرِ تلك الألفاظ الموهِمة كافر؟ وهل يُعذَر الجاهل؟**

فالجواب: نعَم، لا ريبَ في كُفره، بل لا ريبَ في كُفر من يتَوقَّف في كُفره؛ إذ هو أقبَحُ ممن يتوقف في كفر اليهود والنَّصارى، ولهذا قال العلامة ابن المُقرئ في كتاب «الرَّوض» في باب الرِّدّة:

من الرِّدة عن الإسلام: الشَّكُّ في تكفير اليهود والنَّصارى، أو طائفةِ ابن عَرَبيّ[1]، ومرادُه بذلك: من يعتقدُ منهم ظواهرَ تلك الألفاظ؛ لأن ظواهرَ مَعانيها يُشعِر بالحُلُول والاتِّحاد ـ تَعالى الله عن ذلك ـ ومنها ما يُشعِر بتَصويب

= إسماعيلَ ابنِ عُليّة لا أبوه إسماعيلُ شيخُ الشافعي وأحمدَ وطبقَتِهما.

(١) يُنظر: «روض الطالب ونهاية مطلب الراغب» لابن المقرئ (٢/ ٦٠٨)، وشرحه «أسنى المطالب» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٤/ ١١٩).

الكُفّار، وأنهم ما عبَدُوا إلا الله، ومنها ما يُوهِم الإخلالَ بمَقام الأنبياء وتفضيل الأولياء؛ كما في قول محيي الدين:

مقامُ النُّبوّة في بَرزَخٍ فُوَيقَ الرَّسول ودُونَ الوَلِيْ

فيُوهِمُ أن الوَليَّ أفضلُ من النَّبيّ، وأن النَّبيَّ أفضلُ من الرَّسول، وإن كان عند التّأويل حقّاً[1].

ومُعتَقِد ما تقدَّم ـ بعدَ قِيام الحُجّة عليه ـ مارقٌ من الدين، خارجٌ عن طريق المسلمين، من كِبار الفُسّاق والمُلحِدين، غيرُ واقفٍ عند أحكام الشَّريعة، كما هو شأنُ كثيرٍ من مُتصوِّفةِ أهل هذا الزمان، والعِياذُ بالله تَعالى.

قال العلامة الطُّوفيُّ: ليس أحدٌ من مشايخ الطريق ـ لا أولهم ولا آخرهم ـ يُصوِّبُ حُسَيناً[2] الحَلّاجَ في جميع مَقاله، بل اتَّفَقَتِ الأمّةُ على أنه: إما مُخطئ، وإما عاص، وإما فاسق، وإما كافر، قال: ومَن قال: إنه مصيبٌ في جميع هذه الأقوال المأثورة عنه فهو ضالّ، بل كافرٌ بإجماع المسلمين، وقد قُتل الحلاج على الزَّندقة بإفتاء عُلَماء عصرِه، وأحسَنُ ما يقوله المناصِرُ له القائلُ بأنه مخطئ في بعض ألفاظه: إنه كان رجُلاً صالحاً، صحيحَ السلوك، لكن غلَبَ عليه الوجدُ والحال، حتى عثَرَ في المقال، ولم يَدْرِ ما قال، وكلامُ السَّكران يُطوى ولا يُروى، فالمقتولُ شهيد، والقاتلُ مجاهدٌ في سبيل الله؛ لقيامه بنَصر الشَّرع[3].

---

(١) كما تقدّم من تأويل المصنف رحمه الله.

(٢) في الأصل: «رجلة»، وهو خطأ.

(٣) في الأصل: «بناصر الشرع»، وصوّبت.

وهذا الكلام في «الاستقامة» لابن تيمية (١/ ١١٦ ـ ١١٧)، ولم أهتد إليه فيما عدتُ إليه من مطبوع كتب الطوفي.

وهذا لا يعارِضُ الحكمَ بتكفير مُعتَقِد مَعاني ظواهرِ تلك الألفاظ؛ لأنَّ هذا صدرَت منه الألفاظُ عن غَلَبة وجدٍ، أو خطأ منه، فهو معذورٌ لغَلَبة وجدِه أو خطئه، ومَن استَفرَغَ من المؤمنين وُسعَهُ في طلَب الحَقِّ وأخطأ؛ فإنّ الله يغفرُ له خطَأه، وإن حصَلَ منه نوعُ تقصير، فهو ذنبٌ لا يجِبُ أن يبلُغَ به الكفر.

فقد ثبت في «الصِّحاح» عن النَّبيِّ ﷺ في الرجُل الذي قال: «إذا أنا متُّ فأحرِقوني، ثم اسحَقوني، ثم ذَرُّوني في اليَمّ، فواللهِ لَئِنْ قدرَ الله عليَّ ليُعذِّبَنّي عَذاباً لا يُعذِّبُهُ أحَداً من العالَمين! فبَعَثَهُ الله، فقال اللهُ له: ما حَمَلَكَ على ما فعَلتَ؟ قال: خَشيَتُك، فغَفَرَ له»[1].

فهذا الرجلُ اعتَقَدَ ـ أو شَكَّ ـ أن الله لا يقدِرُ على جمعِه إذا فُعِلَ ذلك، وأنه لا يبعَثُه، وكلٌّ مِن هذَين الاعتقادَين كفرٌ يكفُر به مَن قامت عليه الحُجّة، لكنّه كان يجهَلُ ذلك، ولم يبلُغهُ العِلم بما يرُدُّهُ عن جهله، وكانَ عندَه إيمانٌ باللهِ، وبأمره ونهيِه، ووعدِه ووَعيدِه، فخافَ مِن عقابه، فغفر اللهُ له بخَشيَتِه.

فمَن أخطأ في بعضِ مسائل الاعتِقاد مِن أهل الإيمان بالله ورَسُولِه ونطَقَ بالشَّهادَتَين؛ فليس بأسوَأ حالٍ من هذا الرجُل، وقد غفَرَ الله له خطَأه، وإن كان يُعذِّبُه إن حصل منه تفريطٌ في اتّباعِ الحَقِّ على قدْرِ ذَنْبِه[2].

ولهذا قال الفُقَهاء: ومَن جحَدَ وُجوبَ الصلاةِ عالِماً كفَر[3]، وكذا في بقيّة الأحكام، فقَيدُ العِلم مُخرِجٌ للجاهل؛ فإنه لا يكفُرُ إلا إن عَلِمَ وأصَرّ.

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٤٨١)، و«صحيح مسلم» (٢٧٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) يُنظر: «الاستقامة» لابن تيمية (١/ ١٦٤ ـ ١٦٥).

(٣) يُنظر: «حاشية ابن عابدين» (١/ ٨١)، «منح الجليل شرح مختصر خليل» (١/ ١٩٦)، «عمدة السالك وعدة الناسك» (ص٣٥)، «شرح منتهى الإرادات» (١/ ١٢٨).

قلت: وهذا أصل عظيمٌ ينفَعُ في عدَمِ تكفير كثيرٍ مِن فِرَقِ الإسلام؛ فإنّ تكفيرَ شخص عُلم إيمانُه بمُجرَّد الغلَط في ذلك عظيمٌ عندَ الله تَعالى؛ كما مرَّت الإشارةُ إليه في كلامِ السُّبْكي.

وفي الحديث الصحيح: «لعن المؤمن كقتلِه، ومَن رمى مؤمناً بالكُفر فهو كقتلِه»(١)، فإذا كان تكفيرُ المعيَّن - على سبيل الشتمِ - كقَتلِه، وفي قتلِه من الوَعيد ما لا يَخفى، فكيف يكونُ تكفيرُه على سبيلِ الاعتقاد، فلا ريبَ أنه أعظَمُ من قتلِه! (٢).

ولهذا قال السادة الشّافعيّة: من كفَّر مسلماً بغير حقٍّ كفَر(٣)، بخِلافِ مَن قتل مسلماً؛ فإنه لا يكفُر، فصار تكفيرُ المسلمِ أعظَمَ من قتلِه؛ إذ كُلُّ كافرٍ بالرِّدّة يُباحُ قتلُه، وليس كُلُّ من أُبيحَ قتلُه يكون كافراً، فقد يُقتَلُ الداعي إلى بِدعةٍ لإضلالِه الناسَ وإفساده، مع إمكان أنَّ اللهَ يغفرُ له في الآخرة؛ لِما معَه من الإيمان، فقد تواتَرَتِ النُّصوصُ عن النَّبيِّ ﷺ بأنه «يخرُجُ مِن النار مَن في قلبه مثقالُ ذرّة من إيمان»(٤).

ولهذا كان الحقّ - عند جُمهور المحقِّقين - تحريمَ القول بكُفر يزيدَ والحَجّاجِ

---

(١) كما روى البخاري (٦١٠٥) من حديث ثابت بن الضحّاك رضي الله عنه.

(٢) يُنظر: «الاستقامة» لابن تيمية (١/ ١٦٥ - ١٦٦).

(٣) يُنظر: «روض الطالب» لابن المقرئ (٢/ ٦٠٧)، وفيه: «بغير تأويل»، وليس «بغير حق».

وفي شرحه «أسنى المطالب» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٤/ ١١٨): بلا تأويل للكفر بكفر النعمة أو نحوه.

(٤) كما روى البخاري (٧٤٣٩) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. ولا زال المصنف ينقل عن «الاستقامة» لابن تيمية (١/ ١٦٦).

وأمثالِهما[١]، وتحريم اللَّعن؛ لأنه هو الأسلَم للمَرء المُسلِم، جعَلنا اللهُ ممّن ارتَكَبَ الطّريقَ الأسلَم، آمين.

***

## [جوابُ السؤال الثالث]

وأما السؤال الثالث، وهو:

**هل يليقُ للشخص أن يرتكبَ في عباراتِه مثلَ هذه الألفاظ الموهِمة للإضلال؟**

فالجواب: لا ـ والله ـ لا يليقُ ارتكابُ ألفاظٍ تُوهِم الغيَّ والضلال، وتُسيء الظنَّ بالكُمَّل من الرِّجال، بل ذلك مما يجبُ أن يُجتَنَبَ إلا لغرَضٍ صحيح، وعُذرٍ صريح.

فقد نقل البَيضاويُّ وغيرُه من المفسِّرين في قولِه تَعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦]: أن السبَب في هذه الضّلالة أنّ أربابَ الشرائع المتقدِّمة يُطلقون «الأب» على الله سُبْحانه؛ باعتبار أنه السبَبُ الأول؛ حتى قالوا: «إن الأبَ هو الرّبُّ الأصغَر، والله تَعالى هو الرّب الأكبر»، ثم ظنَّت الجهلَةُ منهم أنّ المرادَ به معنى الوِلادة، فاعتَقَدوا ذلك تقليداً، ولذلك كُفِّر قائلُه، ومُنع منه مُطلَقاً؛ حَسماً لمادّة الفَساد. انتهى[٢].

---

(١) مع أن لبعض أهل العلم خلافاً في المسألة؛ كما لابن الجوزيّ في يزيد، إلا أنّ الجادّة الأسلم والتحقيقَ ما ذكر المؤلف رحمه الله.

(٢) يُنظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للبيضاوي (١/ ١٠٣).

وقولهم لدى غيره: «وإن الله تعالى هو الأب الأكبر»، وهو أشبه؛ كما في «تفسير الراغب الأصفهاني» (١/ ٣٠١)، و«فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب» للطيبي على «الكشاف» (٣/ ٦٠)، والله تعالى أعلم.

قلتُ: ومثلُ هذا بعينِه ما اصطَلَحَ عليه مُحقِّقو الصُّوفيّة من الألفاظ التي أوهَمَتْ كثيراً من جَهَلَتِهم القولَ بالاتِّحاد أو غيرِ ذلك، فالواجبُ الآنَ المنعُ من مثل ذلك؛ حسماً لمادّة الفساد.

قال شيخُ الإسلام ابن تَيميّة: وقد جاءَ في الإنجيل ـ الذي بأيدي النَّصارى ـ كلماتٌ مجمَلةٌ؛ إن صحّ أن المَسيح قالها، مثل قوله: «أنا وأبي واحِد»، و«مَن رآني فقَد رأى أبي»، ونحوِ ذلك، وبها ضلَّتِ النَّصارى؛ حيثُ اتَّبَعُوا المتشابِهَ ـ كما ذكَر الله تَعالى ـ لـمّا قَدِمَ وفد نجران وناظروا النَّبيَّ ـ عليه السَّلامُ ـ في المَسيح، وإنما ذلك كقوله تَعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠][(١)].

ولهذا قيل: إن الشيخَ عزَّ الدين بنَ عبد السَّلامِ وجَّه القدحَ إلى كلامِ ابن العَرَبيّ، ثم مدَحَهُ هُوَ غايةَ المدح، فسُئلَ عن وَجه الجمع؟ فقال: حتى أصُونَ ظاهرَ الشَّرع[(٢)].

وسُئل شيخ الإسلام السِّراجُ البُلْقينيُّ عنِ ابن الفارِضِ فقال: ما أحِبُّ أن أتكلّمَ فيه، وسُئل عن الأبياتِ التي أُنكِرَت عليه، فأنكَرَها؛ خوفاً من أن يُعتَقَدَ ظاهِرُها، وهذا هو الواجب[(٣)].

---

(١) يُنظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣).
ويُنظر خبر وفد نجران على النبي ﷺ في «تفسير الطبري» (٥/ ٢٠٥)، و«سيرة ابن هشام» (٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨).

(٢) ذكر ذلك اليافعيُّ في «الإرشاد والتطريز» (ص١٥٨)، والقوصيُّ في «الوحيد» والمجد الشيرازي الفيروزآبادي من رواية الحافظ العلائيّ كما ذكر السخاويُّ في «القول المنبي» (٢/ ١٥٥ ـ ١٥٧) وردّها، وذكرَها عن الأوّلَين السيوطيُّ في «تنبيه الغبي بتبرئة ابن عربي» (مخطوط) (٩/ أ)، وأقرّها.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٦/ ١٢٤): وقد كنتُ سألتُ شيخَنا الإمامَ سراجَ الدين البُلقينيَّ عنِ ابن العربي؟ فبادر الجواب بأنه كافر، فسألتُه عنِ ابن الفارض، فقال: لا أحبُّ أن أتكلّم فيه، قلت: فما الفرق بينهما والموضع واحد؟ وأنشدتُه من التائية، فقطع عليَّ =

فإن قلتَ: إن الذين قالوا هذه الألفاظ الموهِمة مِن خيار الصُّوفيّة، ولهم قدَمُ صدق في الطريق، فكيف تُنكَر ألفاظُهم ولهم من دَرَجَةِ الصّلاح ما هو معلوم؟

قلتُ: لا ريبَ أن الأحكام تختلفُ بحَسَبِ اختِلاف الأزمِنة والأمكِنة، والحِكَمُ والمَصالح تختلفُ باختلاف الأحوال، وتتبدّل حسبَ تبدُّل الأشخاص والأعصار.

فرُبَّ حُكم تقتَضيه الحِكمة في حال، وفي أُخرى تقتَضي نقيضَه، فكذلك هنا؛ فإن هذه الألفاظَ قد ضلّ بها طَوائف، وفهِموا منها غيرَ مُراد قائليها، وإن كان الأليَقَ بهم أيضاً تركُها، لكن الخطأ يصدُر من قلبِ الصواب.

أو أنهم قالوا ذلك متأوِّلين، فيكونُ ذلك من قَبيل الخطأ في مواقِع الاجتهاد، وهذا سبيلُ كُلِّ صالِحي هذه الأمة في خطئهم، وذلك كالمتأوِّلين حِلَّ يَسير المُسكِر من صالحي أهل الكوفة ومَنِ اتَّبعهم على ذلك، وكذلك المتأوِّلون للمُتعة والصَّرْف من أهل مكّة متَّبِعين لِـما كان يقولُه ابنُ عباس، وإن كان قد رجَع عن ذلك، أو زادوا عليه، وكذلك المتأوِّلون إتيانَ النساءِ في أدبارهنَّ من أهل المدينة، وإن كان لا يشُكُّ في تحريم جميعِ ذلك مَن اطلع على نُصوص النَّبيِّ ﷺ، وكذلك مَن دخل مِن السابقين والتّابِعين في القِتال في الفتنةِ والبَغي بالتّأويل.

فما تأوَّل فيه قومٌ من ذوي العِلم والدين من مطعومٍ أو مشروبٍ أو منكوحٍ[1]، أو مملوك أو ملفوظ، أو ما عُلم أن اللهَ قد حرَّمَه ورَسُولُه لم يجُزِ اتِّباعُهم فيه، وإن كانوا مِن خِيار المسلمين[2].

= بعدَ إنشاد عدّة أبياتٍ بقوله: هذا كفر، هذا كفر.

(١) في الأصل: «ومشروب ومنكوح»، وصوّبتُ وفاقاً لمصدره.

(٢) يُنظر: «الاستقامة» لابن تيمية (١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٩).

وأما رجوعُ ابن عباس عن قوله في الصرف ففيما روى مسلم في «صحيحه» (١٥٩٤) عن أبي نضرةَ =

وعندَ التّنازع فالواجبُ الـمَرَدُّ(١) إلى كتابِ الله وسُنّة رَسُولِه، قال ـ سُبْحانه ـ ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].

فما أحدَثَهُ الصُّوفيّةُ من الإتيان بالألفاظ الموهِمة، وحَلقِ اللِّحى، وقَلعِ الأسنان، والضَّرْب بالطّار، وسماعِ النّاي والشَّبّابة، والتّصفيقِ وقتَ السَّماع، وغيرِ ذلك مما هو معلومٌ من الابتِداع بينَهم، كُلُّ ذلك مذمومٌ شرعاً لم تَرِدِ الشَّريعةُ به.

وأما الرقص، فالجمهورُ على أنه مُباح، لا على مَعنى أنّه عبادة(٢)، وأنّ الله يُعبَد

= قال: سألتُ ابنَ عمر وابن عباس عن الصرف، فلم يرَيا به بأساً، فإني لقاعدٌ عند أبي سعيد الخدري، فسألتُه عن الصرف، فقال: ما زادَ فهو ربا، فأنكرتُ ذلك لقولهما، فقال: لا أحدِّثك إلا ما سمعتُ من رسول الله ﷺ: جاءه صاحبُ نخلِهِ بصاعٍ من تمر طيّب، وكان تمر النبيِّ ﷺ هذا اللون، فقال له النبي ﷺ: «أنى لك هذا؟» قال: انطلقتُ بصاعَين فاشتريتُ به هذا الصاع، فإن سعر هذا في السوق كذا، وسعر هذا كذا، فقال رسول الله ﷺ: «ويلَك، أربَيتَ، إذا أردتُ ذلك، فبعْ تمْرَك بسِلعة، ثم اشترِ بسلعتك أي تمر شئت».

قال أبو سعيد: فالتمر بالتمر أحقُّ أن يكون ربا، أم الفضة بالفضة؟

قال [أبو نضرة]: فأتيتُ ابن عمر بعدُ فنَهاني، ولم آتِ ابنَ عباس، قال: فحدَّثني أبو الصَّهباء: أنه سألَ ابنَ عباسٍ عنه بمكة، فكرهه.

(١) كذا في الأصل مضبوطةً.

(٢) أما اتخاذ الرقص عبادة فشدّد في تحريمه وإنكاره بعض الفقهاء حتى أوصلوا مستحلّه إلى الكفر، وقد ذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة إلى كراهة الرقص لا تعبُّداً باعتباره دناءةً وسفهاً ولهواً، وعدُّوه من مسقطات المروءة، وأباحه الشافعية بقيد أن لا يكون فيه تكسُّر وتثنٍّ كفعل المختَّثين وإلا حرم.

يُنظر: «حاشية ابن عابدين» (٤/ ٢٥٩)، و«حاشية الصاوي على الشرح الصغير» (٤/ ٢٤٢)، و«روضة الطالبين» (١١/ ٢٢٩)، و«شرح منتهى الإرادات» (٢/ ٢٧٧).

وقد قال الصاوي في «حاشيته» (٢/ ٥٠٣): وأما الرقص فاختلف فيه الفقهاء، فذهبت طائفة إلى =

به، ويُتَقَرَّب إليه بذلك، فإن ذلك لم يقُل به أحدٌ من أهل العلم، فاتخاذُ ذلك ونحوِه عبادةً يكونُ تشريعاً في الدين، وذلك مذمومٌ، قال ـ سُبْحانه ـ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

ولكن مَن ذهَب إلى الإباحة عملاً بالقول المرجوح ـ الصادرِ في الأصلِ عن كبير من العُلَماء الذين يُقتَدى بهم في الدين ـ فذلك ينفعُه؛ لدُخولِه في عُذر المتأوِّلين؛ فإنَّ عامّةَ ما حرَّمَه الله؛ مثل قتلِ النفس بغَير حَقّ، ومثلَ الزِّنا والخمر والمَيسِر والأموال والأعراض قد استَحَلَّ بعضَ أنواعه طوائفُ من الأمّة بالتّأويل، وفي المستَحلِّين قومٌ من صالحي الأمة وأهل العلم والإيمان، لكن المستَحلَّ لذلك لا يعتَقدُ أنه من المُحَرَّمات، ولا أنه داخلٌ فيما ذمَّه الله ورَسُولُه، فالمقاتل في الفتنة متأوِّلاً لا يعتَقدُ أنه قتل مؤمناً بغير حقّ؛ كقتالِ عليٍّ ومعاويةَ رَضِيَ اللهُ عنهما، والمُبيحُ للمُتعةِ وإتيانِ النساءِ في أدبارِهنّ ونكاحِ المُحلِّل لا يعتَقدُ أنه أباح زناً، والمبيحُ للنَّبيذِ المتأوَّل فيه، ولبعضِ أنواع المعاملات الرِّبَويّة وعُقودِ المُخاطَرات لا يعتَقدُ أنه أباحَ الخمرَ والزنا والمَيسِر، ولكن وقوع مثل هذا التّأويل من الأئمة المتبوعين أهل العلم والإيمان صارَ من أسباب المِحَن والفتنة؛ فإنّ الذين يُعظِّمونَهم يقتَدون بهم في ذلك، وقد لا يَقِفون عند الحدِّ الذي انتَهى أولئك إليه، بل يزيدون زياداتٍ لم تصدُر من أولئك الأئمّة السادة[1].

ومنهُم مَن صار له نصيبٌ من قوله تَعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ

---

= الكراهة، وطائفة إلى الإباحة، وطائفة إلى التفريق بين أرباب الأحوال وغيرهم فيجوز لأرباب الأحوال، ويكره لغيرهم، وهذا القول هو المرتضى، وعليه أكثر الفقهاء المسوِّغين لسماع الغناء، وهو مذهب السادة الصوفية.

(١) يُنظر: «الاستقامة» لابن تيمية (١/ ٣٠١).

إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾، فـ«المكاء» هو الصَّفير ونحوُه من الغناء، و«التّصدية»: هي التّصفيق بالأيدي[1].

ومن فعَل مثل ذلك من المشايخ ـ خُصوصاً المعروفين بالوَجد وغلَبة الحال ـ فإنّه لا يجوزُ تقليدُ أحَدِهم فيما فعَلَه ولا ما قالَه.

ولهذا العُلَماءُ الراسخون من أهل هذه الطائفةِ وغيرِهم لا يُجيزونَ مُطالَعة كُتبِ القوم؛ خوفَ الفِتنة بها، والفتنةُ الآن بها موجودة، فالواجبُ الإعراضُ عنها، والإقبالُ على مُطالَعة كُتبِ الفِقه والحديث، والدُّخول في سِلك طريقةِ الفُقَهاء التي هي الطريقةُ الناجيةُ الجاريةُ على نهجِ الكتاب والسُّنّة ظاهراً وباطناً، ويُريحُ المرءُ العاقلُ نفسَه من ارتكاب فُضول الكَلام وما فيه المُخاطَرة؛ خوفَ الخُروج عن الإسلام، لا سيّما وقد قال عليه الصلاةُ والسَّلام: «ما حدَّث أحدُكم قوماً بحَديثٍ لا يفهَمونَه إلا كان فتنةً عليهم»، وقال عليه السَّلام: «كلِّموا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتريدون أن يكذب الله ورَسُوله»، وهذا فيما يفهمه صاحبُه ولكن لا يبلُغُه عقلُ المُستَمِع، فكيفَ فيما لا يفهَمُه قائلُه[2]؛ كما هو دأبُ غالبِ مَن يشطَحُ من الصُّوفيّة.

---

(١) يُنظر: «تفسير الطبري» (١١/ ١٦٠ ـ ١٦٦) يرويه عن جماعة، وسياقُ المصنف ـ رحمه الله ـ من «الاستقامة» لابن تيمية (١/ ٣١٠).

(٢) يُنظر: «إحياء علوم الدين» (١/ ٣٦).

وقد روى الحديثَ الأول العقيليُّ في «الضعفاء» (٣/ ٢٠١) بنحوه مرفوعاً من حديث ابن عباس رضي الله عنه بإسناد ضعيف، وروى مسلم في مقدمة «صحيحه» (١/ ١١) نحوه موقوفاً على ابن مسعود رضي الله عنه.

وروى الحديث الثانيَ البخاريُّ في «صحيحه» (١٢٧) عن عليٍّ رضي الله عنه موقوفاً، وقال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء»: ورفعه أبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» من طريق أبي نعيم.

ويُحتاجُ في ذلك ـ كما قال الغَزاليُّ ـ إلى صرفِ ألفاظ الشَّرع عن ظواهِرِها المفهومة إلى أمور باطنةٍ لا يسبقُ منها إلى الأفهام فائدة؛ كدأبِ الباطنيّة في التّأويلات، وهذا أيضاً حَرام، وضرَرُهُ عظيم؛ فإن الألفاظَ إذا صُرفت عن مُقتَضى ظواهِرِها بغَيرِ اعتصامٍ فيه بنقلٍ[1] عن صاحبِ الشَّرع ومِن غيرِ ضرورةٍ تدعو إليه مِن دليل العَقل؛ اقتَضى ذلك بُطلان الثِّقة بالألفاظ، وتسقُطُ منفَعةُ كَلامِ الله وكَلامِ رَسُوله؛ فإن ما سبَقَ إلى الفهم لا يُوثَق به، والباطنُ لا ضبْطَ له، بل تتَعارضُ فيه الخواطر، ويُمكِنُ تنزيلُه على وُجوهٍ شتّى، وهذا من أقبح البِدَع الشائعةِ العظيمِ مضَرَّتُها، وإنما قصَدَ أصحابُها بها الإغراب؛ فإن النفوسَ مائلةٌ إلى الغريب ومُستَلِذّة له.

وبهذا الطَّريقِ توصّل الباطنيةُ إلى هدم جميع الشَّريعة بتأويل ظواهِرِها وتنزيلِها على آرائهم؛ كما حكاهُ الإمام الغَزاليُّ عن مذهَبِهم في الكتاب «المستَظهريّ» المصنَّف في الرّدِّ على الباطنيّة؛ كما يقولُ بعضُهم في قوله تَعالى: ﴿ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾ [طه: ٢٤]: إنّه أشار إلى قلبِه، وقال: هو المرادُ بـ«فِرعون»، وهو الطاغي على كُلِّ إنسان، وفي قوله تَعالى: ﴿أَلْقِ عَصَاكَ﴾ [الأعراف: ١١٧] أيْ: كُلّ ما تتوكّأ عليه وتعتمدُه مما سوى الله تَعالى، فينبغي أن تُلقِيَه.

وفي قوله ـ عليه السَّلام ـ: «تسحَّروا؛ فإن في السُّحورِ برَكة»[2]، أراد به: الاستِغفار في الأسحار، وأمثال ذلك؛ حتى أنهم يحرِّفون القُرآن ـ من أوّلِه إلى آخِره ـ عن ظاهِرِه، وعن تفسيره المنقول عن ابنِ عبّاسٍ وسائر العُلَماء، وذلك كفرٌ وزندقةٌ؛ كتَنزيل فِرعونَ على القلب.

---

(١) في الأصل: «ينقل»، وصوّبتُ وفاقاً لمصدره.

(٢) «صحيح البخاري» (١٩٢٣)، و«صحيح مسلم» (١٠٩٥) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

فإن فِرعونَ شخصٌ مخصوص، تواتَرَ إلينا وُجُوده ودعوةُ موسى إيّاه؛ كأبي لهَبٍ وأبي جهلٍ وغيرِهما من الكُفّار، فصرفُ الألفاظ عن ظواهِرها، والإتيانُ بألفاظٍ تُضِلُّ الناس حرامٌ وضلالةٌ وإفسادٌ للدين على الخلق.

هذا ولم يُنقَل شيءٌ من ذلك عن الصحابة والتّابعين؛ كالحسَن البصريِّ مع إكثارِه من دعوةِ الخلق ووَعظِهم[١]، وعلُوِّ مرتَبَتِه في التَّصَوُّف، وكذلك الفضيلُ بن عِيَاض، وإبراهيمُ بنُ أدهَم، وبشرٌ الحافي، وسَرِيٌّ السَّقْطيُّ، والجُنَيد، وأضرابُهم.

أولَئِكَ آبائي فَجِئْني بِمِثلِهِم ... إذا جَمَعَتْنا ـ يا جَريرُ ـ المَجامِعُ[٢]

لَقَدْ أسمَعتَ لو[٣] نادَيتَ حَيّاً ... وَلكِنْ لا حَياةَ لِمَن تُنادي

قال الإمام الغَزاليُّ ـ رحمه الله ـ: ومَن يستَجيز من أهل الطامّات مثلَ هذه التّأويلات مع علمِه بأنها غيرُ مرادةٍ بالألفاظ[٤]، ويزعُم أنه يقصدُ بها دعوةَ الخلق إلى الحقّ؛ يُضاهي مَن يستَجيز الاختراعَ والوضعَ على النَّبيِّ ﷺ بما هو في نفسِه حَقّ، ولكن لم ينطِقْ به الشَّرع؛ كمَن يضَع في كُلِّ مسألة يَراها حقّاً حديثاً عن النَّبيِّ ﷺ، وفي ذلك ظلمٌ وضلالٌ لا يخفى[٥]، وجَراءةٌ على الله تَعالى ورَسُوله ﷺ، نسألُ اللهَ ـ سُبْحانَه ـ العافيةَ آمين.

---

(١) يُنظر: «إحياء علوم الدين» للإمام الغزالي (١/ ٣٦ ـ ٣٧)، ويُنظر: «فضائح الباطنية» (المستظهري) له (ص٣٧ ـ ٦٦) وما بعدها.

(٢) هو للفرزدق في «ديوانه» (٢/ ٧٢).

(٣) في الأصل: «مذ»، وصوّبتُ وفاقاً لرواية البيت الشهير، وهو لعمرو بن معدي كربٍ رضي الله عنه، وهو في «شعره» (ص١١٣).

(٤) في الأصل: «بألفاظ»، وصوّبتُ وفاقاً لمصدره.

(٥) يُنظر: «إحياء علوم الدين» للإمام الغزالي (١/ ٣٨).

## [جوابُ السؤال الرابع]

وأما السؤال الرابع، وهو:

**هل يأثَمُ العُلَماءُ الذين يُنكِرون عليهم مثلَ ذلك ويُكفِّرُونَهم به؟ أو هم مُصيبون في الإنكار؟**

فالجوابُ: لا ـ والله ـ لا إثمَ على العُلَماء المنكِرين عليهم في ذلك، وهم مُصيبون في الإنكار، بل ذلك واجبٌ عليهم، والإقرار على ذلك من أعظَم المُنكَرات، وأقبَح المُحَرَّمات؛ لِما في ذلك من إفساد عقائدِ عوامِّ المسلمين، وإضلالِ ضِعافِ السّالكين، وكيف يجوزُ الإقرارُ على ما هو ـ في ظاهرِ الشَّرع ـ مُنكَر؟ كما لا يخفى ذلك على من استَبصَر.

واعلَمْ أن الحقَّ الذي يجبُ الرُّجوع إليه، ويُعوَّلُ عند التّنازُع عليه، وهو القولُ الشاملُ، والحقُّ الفاصل: أنه يجبُ على كُلِّ مؤمنٍ عاقلٍ أن يُنكِر ما أنكَرَهُ ظاهرُ الشَّريعة وإن كان في الباطن حقّاً، ويُسلِّمَ ما سلَّمَهُ ظاهرُ الشَّريعة وإن كان في الباطِن فِسقاً؛ لأنّا ـ كما قال الإمام الشافِعيُّ ـ مأمورون باتِّباع الظواهر، والله تَعالى يتَولّى السَّرائر(١).

فيَجِبُ على الحاكم أن يعمَلَ بما شَهِدَت به البيِّنة، أو أقَرَّ به المُكلَّف؛ نظَراً لظاهر الأمر، وإن كان الحقُّ خلافَ ذلك في باطن الأمر، ونحكُم ظاهراً بكُفر مَن

(١) قال السيوطي في «الدرر المنتثرة» (ص٥٤): هذا من كلام الشافعي في «الرسالة». ا.هـ.

قلتُ: لم أجده فيها، ويُنسَب حديثاً، قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص١٦٢): اشتهر بين الأصوليين والفقهاء، ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة، ولا الأجزاء المنثورة، وجزم العراقيُّ بأنه لا أصلَ له، وكذا أنكره المزيُّ وغيره.

رأيناهُ سجَدَ للصَّنَمِ أو للشَّمْس، وإن كان في الباطنِ إنما نَوى السُّجودَ لله وحدَه؛ فإنِ ادَّعى ذلك قُبِلَ منهُ مع قَرائنَ تُصدِّقُه من نحوِ خَوف، أو رَغبةٍ في شيء.

وكذلك من تكلَّم بكلامٍ ظاهرُه الكُفر، ويحتَمل باطنُه خلافَ ذلك؛ إذا قال: «لم أُرِدْ ظاهِرَه»، فيُقبَل منه؛ لأنه محلُّ شُبهة، والحدودُ تُدرأ بالشُّبُهات[1]، وهذا من حيثُ الحَدّ، وأما من حيثُ بَينونة الزَّوجات، فيَحتَمِلُ ويحتَمل.

وروى البُخاريُّ عن عُمرَ بن الخَطّابِ ـ رَضِيَ اللهُ عنه ـ: أنه قال: أيُّها الناس، إن الوحيُ قد انقَطَع، وإنما نأخُذُكم الآن بما ظَهَرَ لنا من أعمالكم، فمَن أظهَرَ لنا خيراً أمَّناهُ وقرَّبناه، وليسَ لنا من سَريرته شيءٌ اللهُ يُحاسِبُه في سَريرته، ومَن أظهر لنا سوءاً لم نأمَنْهُ ولم نُصدِّقْه، وإن قال: إن سَريرتُه حسَنة[2].

قال القُرطُبيُّ في «تفسيره» في سورة النُّور: وأجمَع العُلَماء أنَّ أحكامَ الدنيا على الظاهر، وأن السرائرَ إلى الله عزَّ وجلّ[3].

وقال مجاهد: نحبُّ الناسَ على ما نَرى مِن صَلاحِهم، ونُبغِضُ الناسَ على ما نَرى من فَسادِهم، والحسابُ على الرّبِّ عزّ وجلّ[4].

---

(١) ورد درءُ الحدود بالشبهات في حديثٍ أخرجه الترمذيُّ في «سننه» (١٤٢٤) عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بلفظ: «ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرجٌ فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة»، وقال الترمذي عقبه: ويزيد بن زياد الدمشقي ضعيف في الحديث.

وقد جاء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٢٥٤٥) بلفظ «ادفعوا الحدود ما وجدتُم له مدفعاً».

(٢) «صحيح البخاري» (٢٦٤١).

(٣) يُنظر: «تفسير القرطبي» (١٥/ ١٧٣).

(٤) ذكره أبو طاهر المقدسي في «صفوة التصوف» (ص١٦٠).

إذا عرَفتَ هذا الأصلَ الذي عليه إجماعُ فُقَهاء الأمصار، في سائرِ الأعصار، سلِمتَ من السُّلوكِ في بُنَيّاتِ[1] الطريق، وساغَ لك سلوكُ طريق التّحقيق، وإنما ضلَّ من ضلَّ بتعلُّق آمالِه بمَعرفةِ أسرار الحقيقة، قبلَ مَعرفة أحكامِ الشَّريعة.

ولهذا قيل: «من تحقَّق قبل أن يتفقَّه فقَد تزَندَق»[2]؛ لأن الخُروجَ عن ظواهر الشَّريعة كفرٌ وزندَقة، وفلسفَة محقَّقة، وقلَّ مَن يكون مُصيباً للحَقِّ ـ في نفس الأمر ـ إلا مَن أطلَعَهُ الله تَعالى على أسرار الغُيوب، فوافَقَ الحقَّ المطلوب؛ كالخَضِرِ مع مُوسى عليهما السَّلامُ.

على أنه لو جِيْءَ لنا بمَن هو كالخَضِرِ عِلماً وعَمَلاً ـ وهذا لا يُوجَد ـ ثُمّ رأيناهُ خرَجَ عن ظاهر الشَّريعة في أقوالِه وأفعالِه لَوَجَبَ علينا الإنكارُ عليه، والمُبادَرةُ بذلك إليه؛ كما فعلَ مُوسى ـ عليه السَّلامُ ـ وناهيكَ به ﷺ قُدوةً في ذلك؛ حيث قال لـمّا رأى من الخَضِرِ ما يُنكَر: ﴿أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١]؛ أي: أتيتَ أمراً عظيماً: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُّكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤]؛ أي: مُنكَراً؛ لأن القتلَ أقبَح.

وهذا حُجّةٌ قويّة للفُقَهاء؛ حيث إن موسى ـ عليه السَّلامُ ـ بادَرَ بالإنكار على الخَضِرِ معَ إعلام الله تَعالى له بعِلم الخَضِر ومَعرِفَته، واتِّباع موسى ليُعلِّمه مِن عِلمِه،

---

(١) في الأصل: «ثنيات»، والصوابُ ما أثبتُّ؛ قال الجوهري في «الصحاح» (٦/ ٢٢٨٧): بُنَيّاتُ الطريق: هي الطُّرُقُ الصِّغار تتشعَّبُ من الجادّةِ.

(٢) يُنسب إلى الإمام مالك بن أنس رضى الله عنه، وتمامه: من تصوَّف ولم يتفقَّه فقد تزندق، ومن تفقَّه ولم يتصوف فقد تفسَّق، ومن جمع بينهما فقد تحقَّق. ا.هـ. نسبه إليه ابن عجيبة في «إيقاظ الهمم شرح متن الحكم» (ص١٨)، والملا علي القاري في «شرح عين العلم وزين الحلم» (١/ ٣٣).

ومعَ ذلك لما رأى موسى منه ما هو مُنكَرٌ في ظاهر الشَّريعة لم يَسَعْهُ السُّكُوتُ عنه، بل بادَرَ بالإنكار عليه.

هذا والخَضِرُ ـ عليه السَّلامُ ـ يعذُرُهُ في كُلِّ ذلك؛ لعلمِهِ أنه متَمسِّكٌ بظاهِرِ الشَّريعة؛ لوُجوب اتِّباعها.

فالفقيهُ مُقتَدٍ بموسى ـ عليه السَّلامُ ـ في المبادَرة بالإنكار، والصُّوفيُّ مُقتَدٍ بالخَضِرِ في عدَم المؤاخَذة للفَقيه؛ لعلمِهِ بأنه معذورٌ لعدَم جَواز الإقرار.

ومَن واخَذَ الفقيهَ بإنكارِهِ ما خالَفَ ظاهرَ الشَّرع فليسَ بصُوفيّ، بل مُتصوِّف، فافهَمْ ما قلتُهُ لك!

واعرِفْ على أنّا نقول للمُعتَرِضِ على الفُقَهاءِ في إنكارهم على الصُّوفيّة: هل الفُقَهاء الذين أنكَروا أَمَروا باتِّباع الكتاب والسُّنّة والتَّقيُّد بظاهِرِهما، أو أمروا باتِّباع الهوى وما تَهوى الأنفُس؛ لحُظوظ أنفُسِهم؟

فلا يسَعُه إلا أن يقول: أمَروا باتِّباع الكتاب والسُّنّة والحثِّ على التّمسُّك بهما، وإلا لكذَّبَه الحِسُّ والنَّقل.

فإن كلامَ الفُقَهاء المنكِرين مشحونٌ بذلك؛ كالشيخ عزِّ الدين بنِ عبد السَّلام، والتّقي ابن تَيميّة، والتّقيِّ السُّبْكي، والحافظ الذَّهَبيّ، وأبي حيّان النَّحْوي، وابن هِشامٍ، وابنِ النَّقّاش[1]، وابن المُقرئ، والحافظ ابن حجَر، وابن

(١) محمد بن علي بن عبد الواحد، الدكالي، ثم المصري، أبو أمامة ابن النقاش، (ت ٧٦٣هـ)، ترجمه الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٥/ ٣٢٥ ـ ٣٢٨) وذكر أن له كتاباً في التفسير مطولاً جداً، وأنه التزم أن لا ينقل فيه حرفاً عن كتاب من تفسير أحد ممن تقدمه، وأنه كانت طريقته في التفسير غريبة ما رأيتُ له في ذلك نظيراً، ونقل عن الزركشي تسميته «السابق واللاحق». قلتُ: وأما «تفسيره» فهو غير مطبوعٍ ولا متداول.

الصَّلاح، وابن الحاجِب، والبِقاعيِّ، وغيرِهم من أئمّة المُسلِمين، المُقتَدى بهم في الدين.

فنقول: حيثُ اعترفتَ بهذا، وأنَّهم إنما أمَروا باتِّباع الكتاب والسُّنّة، فكيف تُنكِرُ على قومٍ تقيَّدوا بظاهرِ الكتابِ والسُّنّة، وأمَروا باتّباعِهما؛ معَ أن هذه طريقةُ كُلِّ مَن يُؤمِنُ بالله ورَسُوله، خُصوصاً السادة الصُّوفيّة؛ فإنهم أشدُّ حِرصاً على اقتِفاءِ آثار رَسُولِ الله ﷺ، واتِّباع الكتاب والسُّنّة.

ولهذا قال بعضُ المشايخ لتلامِذَته: عليكم بالاستِقامة على الطريق، وقدِّموا فرْضَ الشَّريعة على الحقيقة، ولا تُفرِّقوا بينهما؛ فإنَّهما من الأسماء المُترادِفة.

وقال الجُنَيد ـ قُدِّسَ سِرُّهُ ـ: الطُّرق كلُّها مسدودةٌ على الخلقِ إلا مَن اقتَفى أثرَ الرَّسول ﷺ.

وقال أيضاً: من لم يحفَظِ القُرآنَ ولم يكتُبِ الحديثَ لا يُقتَدى به في هذا الأمر؛ لأن عِلمَنا هذا مقيَّدٌ بالكتاب والسُّنّة(١).

وقال أبو حَفْصٍ النَّيسابُوريُّ ـ قُدِّسَ سِرُّهُ ـ: مَن لم يزِنْ أفعالَه وأقوالَه كُلَّ وقتٍ بالكتاب والسُّنّة ولم يتَّهِمْ خَواطِرَه، فلا تَعُدُّوه في ديوان الرِّجال(٢).

---

(١) ذكرَ قولَي الجنيدِ: ابنُ تيميةَ في «الاستقامة» (١/ ٩٧)، ومن قبله القشيريُّ في «الرسالة» (١/ ٧٩).
وهو أبو القاسم الجنيد بن محمد بن الجنيد النهاوندي، ثم البغدادي، القواريري، شيخ العارفين، وقُدْوة السّائرين، وعَلَم الأولياء في زمانه، اختصّ بصُحبة السري السقطي، والحارث المحاسبي، وأبي حمزة البغدادي، وأتقن العلم، ثمّ أقبل على شأنه، واشتغل بما خُلِق له، وكان ممّن برز في العِلم والعمل، (ت ٢٩٨هـ)؛ كما في «تاريخ الإسلام» للذهبي (٦/ ٩٢٤).

(٢) ذكرَ قولَ أبي حفصٍ: ابنُ تيميةَ في «الاستقامة» (١/ ٩٦)، ورواه عنه القشيريُّ في «الرسالة» (١/ ٦٩). =

وقال أبو حمزةَ البَغداديُّ ـ قُدِّسَ سِرُّهُ ـ: ما نعلَمُ الطريقَ إلى الله إلا مُتابعةَ الرَّسول في أحوالِه وأقوالِه وأفعالِه[1].

وقال أبو سُلَيمانَ الدَّارانيُّ ـ قُدِّسَ سِرُّهُ ـ: ربما تقَع النُّكتةُ في قلبي من نُكَت القوم أياماً، فلا أقبَلُ منه إلا بشاهدَين عدلَين من الكتاب والسُّنّة[2].

وقال أبو الحُسَين النُّوريُّ ـ قُدِّسَ سِرُّهُ ـ: مَن رأيتَه يدَّعي مع الله حالةً تُخرِجُه عن حدِّ العلم الشَّرعيِّ فلا تقرَبَنَّ منه[3].

وقال أبو يزيدَ البَسْطاميُّ ـ قُدِّسَ سِرُّهُ ـ: لو رأيتُم الرجُلَ يطيرُ في الهواء، ويَمشي على الماء، فلا تغترُّوا به حتى تنظُروا وُقوفَه مع الأمر والنَّهي[4].

---

= وذكر أن اسمه عمر بن مسلمة الحداد، أحد الأئمة والسادة، مات سنة نيف وستين ومئتين.

(١) ذكرَ قولَه باختلاف يسيرٍ ابنُ تيميةَ في «الاستقامة» (١/ ٩٧ ـ ٩٨)، ومن قبله القشيريُّ في «الرسالة» (١/ ١٠٧)، وفيها: أنه صحب السريَّ، وكان من أقران الجنيد ومات قبله سنة (٢٩٨هـ)، وكان الإمام أحمد يقول له في المسائل: ما تقول فيها يا صوفي؟ وفي «تاريخ الإسلام» للذهبي (٦/ ٤٦٢): اسمه محمد بن إبراهيم. تُوُفي سنة تسع وستين، قاله أبو سعيد ابن الأعرابي.

(٢) ذكرَ قولَه ابنُ تيميةَ في «الاستقامة» (١/ ٩٥ ـ ٩٦)، ورواه عنه القشيريُّ في «الرسالة» (١/ ٦١).
واسمه في «تاريخ الإسلام» للذهبي (٥/ ٣٦٩): عبد الرحمن بن أحمد، وذكر أقوالاً، قال: السيّد القُدْوة، أبو سليمان الدّارانيّ العَنْسيّ، قيل: أصله واسطيّ، (ت ٢١٥هـ)، وقيل: (٢٠٥هـ).

(٣) ذكرَ قولَ أبي الحسين: ابنُ تيميةَ في «الاستقامة» (١/ ٩٨)، ورواه عنه القشيريُّ في «الرسالة» (١/ ٨٣).
واسمه أحمد بن محمد، شيخ الصُّوفية، كان من أعلم العراقيين بلَطَائف القوم صحب السري وابن أبي الحواري، وهو من أقران الجنيد، مات (٢٩٥هـ). يُنظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٦/ ٨٩١).

(٤) ذكرَ قولَ أبي يزيد: ابنُ تيميةَ في «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٦٦)، ورواه عنه القشيريُّ في «الرسالة» (١/ ٥٨).
وهو طَيْفُور بن عيسى، أبو يزيد البَسطامي، الزاهد العارف، مِن كبار مشايخ القوم، وهو بكُنيته =

وقال الإمام الليثُ بنُ سعدٍ ـ رَضِيَ اللهُ عنه ـ: لو رأيتَ صاحبَ هوىً يطيرُ في الهواء فلا تغترَّ به[(١)].

وقال شيخُ الإسلام تقيُّ الدين ابنُ تَيميّة ـ رحمه الله ـ: اتفق أولياء الله تَعالى على أن الرجل لو طار في الهواء، ومشى على الماء؛ لم يغتر به حتى تنظر متابعته لرَسُول الله ﷺ، وموافقته لأمره ونهيه[(٢)].

ومثل هذا كثيرٌ في كلام أئمّةِ المشايخ[(٣)]، قال العلّامة الطُّوفيُّ: وهم إنما وصَّوا بذلك لِما يعلَمونَه من حالِ كثيرٍ من السّالكين: أنّه يجري مع ذَوقِه ووَجدِه، وما يَراهُ ويَهواه[(٤)].

ولهذا كثيراً ما يُوجَدُ في كلام المشايخِ الأمرُ بمُتابعة العِلم ـ يعنون بذلك: الشَّريعة ـ فإن مُتابَعتَها من أشقِّ ما يكونُ على النفس؛ كقول أبي يزيدَ البَسْطاميِّ

---

= أعرف، (ت ٢٦١هـ). يُنظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٦/ ٣٤٥). وقد تقدمت ترجمته.

(١) ذكرَ ابنُ تيميةَ في «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧) عن يونس بن عبد الأعلى: أنه قال للشافعي: أتدري ما قال صاحبنا ـ يعني: الليثَ بنَ سعد ـ؟ قال: لو رأيتَ صاحبَ هوىً يمشي على الماء فلا تغترَّ به. فقال الشافعي: لقد قصّر الليث! لو رأيتَ صاحبَ هوىً يطيرُ في الهواء فلا تغترَّ به.
وفي «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤/ ٧١٠): الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، مولاهم، المصري، أبو الحارث، أحد الأعلام، كان كبير الديار المصرية ورئيسها، ومحتشمها وعالمها، وأميرَ من بها في عصره، بحيث إن القاضي والنائب من تحت أمره ومشورته، وكان الشافعي يتأسف على فوات لقيه، روى له الجماعة، (ت ١٧٥هـ).

(٢) قاله في «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» (ص٧٨ ـ ٧٩).

(٣) زيد في الأصل هنا: «القوم»، وهي زيادة ركيكة ليست في سياق ما لعله مصدره.

(٤) ذكره ابن تيمية في «الاستقامة» (١/ ٢٥٠) دون نسبة، ولم أهتد إليه فيما عدت إليه من مطبوع كتب الطوفي.

ـ رحمه الله ـ: عملتُ في المجاهَدة ثلاثينَ سنة فما وجدتُ شيئاً أشدَّ عليَّ من العِلم ومُتابَعَتِه، ولولا اختلافُ العُلَماء لَتفَتَّتُّ، واختلافُ العُلَماء رحمةٌ إلا في تجريدِ التّوحيد(١).

فكُلُّ حُبٍّ وذَوقٍ ووَجدٍ لا تشهَدُ له هذه الشَّريعةُ فهو ـ في الحقيقة ـ غَيٌّ وضَلال؛ قال تَعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨](٢).

قال شيخُ الإسلام ابنُ تَيميّة: وأنت تجدُ كثيراً من المتفقِّهة إذا رأى كثيراً من المُتصوِّفة والمتعبِّدة لا يَراهم شيئاً، ولا يعدُّهم إلا جُهّالاً ضُلّالاً، ولا يعتقدُ في طَريقهم من العلم والهُدى شيئاً، وترى كثيراً من المُتصوِّفة والمتفقِّرة لا ترى الشَّريعة ولا العلم شيئاً، بل يَرى أن المتمسِّكَ بها منقطعٌ عن الله تَعالى، وأنه ليس عندَ أهلها مما ينفَع عند الله شيئاً،

قال: وإنما الصوابُ أن ما جاء به الكتابُ والسُّنّة من هذا وهذا حَقّ، وما خالف الكتاب والسُّنّة من هذا وهذا باطل(٣) وضلالٌ واتّباعُ هوى.

ولهذا كان السَّلَفُ يعُدُّون كُلَّ مَن خرَجَ عن الشَّريعة في شيءٍ من الدين من أهل الأهواء، ويجعَلون أهلَ البِدَع هم أهل الأهواء، ويذُمُّونَهم بذلك، ويأمُرون بأن لا يُغترَّ بهم، ولو أظهَروا ما أظهَروه من العِلم والكَلام والحِجَاج، أو العِبادةِ

(١) يُنظر: «الاستقامة» (١/ ٢٥٠ ـ ٢٥١)، وذكرَ قولَ أبي يزيدَ، ورواه عنه القشيريُّ في «الرسالة» (١/ ٥٧)، وهو فيه بلفظ: «لبقيت».

(٢) يُنظر: «الاستقامة» (١/ ٢٥٣).

(٣) يُنظر: «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم» لابن تيمية (١/ ٩١).

والأحوال، مثل المُكاشَفات، وخرقِ العادات؛ كما مرت الإشارة إليه في كلام أبي يزيدَ البَسْطاميِّ والإمام الليثِ بن سعد[١].

قال الحافظ الذَّهَبيّ: المُكاشَفة لِما في ضمائر الصدور قدْرٌ مشتَرَكٌ بين أولياء الله وبين الكُهَّان والمجانين[٢].

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تَيميّة: إنهم يستَعمِلون أنواعاً من الخلوات بطعام معين، وحالٍ معين، وهذا مما يفتَح لأصحابها اتّصالاتٍ بالجنِّ والشياطين، فيظُنُّون ذلك من كراماتِ الأولياء، وإنما هي من الأحوالِ الشيطانية.

قال: وأعرِفُ مِن هؤلاء عدَداً، ومنهُم مَن كان يُحمَلُ في الهواء إلى مكان، ومنهُم مَن كان يُؤتى له بمالٍ مسروقٍ تسرقُهُ الشياطينُ وتأتيه به، ومنهُم مَن كانت تدُلُّه على السَّرِقات[٣].

إلى أن قال: وتجد كثيراً من هؤلاء عُمدَتُهم في اعتقادِ كونه وليّاً أنه قد صدَر عنه مُكاشَفاتٌ في بعض الأمور، أو بعض التَّصرُّفات الخارقةِ للعادة؛ مثل أن يُشيرَ إلى شخص فيموت، أو أن يطيرَ في الهواء إلى مكّةَ أو غيرها، أو أن يمشيَ على الماء أحياناً، أو يملأ إبريقاً من الهواء، أو يُنفقَ بعضَ الأوقات من الغَيب، أو يختَفي أحياناً عن أعيُن الناس، أو أنّ بعضَ الناس استَغاثَ به ـ وهو غائبٌ أو ميّت ـ فرآهُ قد جاءه، فقَضى حاجته، أو يُخبِر الناس بما سُرق لهم، أو بحالِ غائبٍ لهم، أو مريض، أو نحوِ ذلك من الأمور، وليس في شيءٍ من هذه الأمور

---

(١) يُنظر: «الاستقامة» (١/ ٢٥٤).

(٢) قاله في «تاريخ الإسلام» (١٤/ ٥٢٥).

(٣) يُنظر: «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم» (١/ ١١٠ ـ ١١١).

ما يدل على أن صاحبها ولي لله تَعالى، بل اتّفق أولياءُ الله تَعالى على أن الرجلَ لو طار في الهواء ـ أو مشى على الماء ـ لم يُغتَرَّ به حتى تُنظَرَ متابَعَتُه لرَسُول الله ﷺ، وموافَقَتُه لأمرِه ونهيه، وكراماتُ أولياء الله تَعالى أعظَم من هذه الأمور، وإن كان قد يكون صاحبُها وليّاً لله فقد يكونُ عدُواً لله؛ فإنَّ هذه الخوارقَ تكونُ لكثيرٍ من الكُفّار والفُسّاق. انتهى كلام ابن تَيميّة[1].

ويؤيّده قصةُ الخوارجِ المارقين بإجماع الصَّحابة، وقد قال النَّبيُّ ﷺ في صِفَتِهم: «يحقِرُ أحدُكم صَلاتَه مع صَلاتِهم، وصِيامَه مع صِيامِهم، وقِراءتَه مع قِراءتِهم، يقرَؤون القُرآنَ لا يُجاوز حَناجِرَهم، يمرُقون من الإسلام كما يمرُقُ السَّهم من الرَّميّة».

وقال: «لئن أدركتُهم لأقتُلنَّهم قتْلَ عاد»، وقال: «أينَما لقِيتُموهم فاقتُلوهم؛ فإنّ في قتلِهم أجراً عندَ الله لِـمَن قتَلَهُم يومَ القيامة».

وفي «الصحيح» عن عليٍّ ـ رَضِيَ اللهُ عنه ـ: لو يعلَمُ الذين يُقاتلونهم ماذا لهم على لِسانِ مُحمّدٍ لنكَلوا عن العمَل.

ولا ريبَ أن الخوارجَ كان فيهم منَ الاجتِهاد في العِبادة والورَع ما لم يكُن في الصحابة رَضِيَ اللهُ عنهم؛ كما ذكره النَّبيُّ ﷺ، لكن لـمّا كان على غيرِ الوجه المشروع أفضى بهم إلى المُروق من الدين[2]، والخُروج عن طريق المسلمين.

---

(١) يُنظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٧٨ ـ ٧٩).

(٢) يُنظر: «الاستقامة» (١/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩).

وأخرج حديثَ «يحقِرُ أحدُكم»: البخاريُّ (٣٦١٠) ومسلم (١٠٦٤) (١٤٨) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. =

فلا يغترّ العاقل بعبادةِ كثيرٍ من المُتصوِّفة ووَرَعِهم وكراماتِهم؛ حيثُ لم يَجْروا على سَنَن الشَّريعة، فمَن خرَج منهم عنها فهو فاسقٌ مُلحِد، ومُكاشَفاتُه تعَدُّ تلبيساً، وخَوارقُه استِدراجاً، ومَن جَرى منهم على سَنَنها، فذلك كرامة؛ فإن كراماتِ الأولياء حَقٌّ بلا ريب، رضِيَ الله تَعالى عنهم، ونفَعَنا بهم، وأمَدَّنا بمَدَدِهم. آمين.

***

## [جواب السؤال الخامس]

وأما السؤال الخامس، وهو:

**كثيراً ما تَسمَع الجَهَلةَ يقولون: يُخشى على المُنكِرَ المَقْتُ، والعالِمُ الفُلانيُّ لمّا أنكَرَ مُقِت، وحَصَلَت له مُصيبةُ كذا، فهل هذا قولٌ صَحيح، أو سوءُ أدَبٍ صَريح؟**

فالجواب: لا ـ والله ـ لا يُخشى على المُنكِرِ المُتمَسِّكِ بظاهرِ الشَّرعِ المَقْتُ، ولا إثم عليه، بل ذلك مما يجب عليه؛ قياماً بظاهرِ الشَّريعة المطهرة، فأهلُ الشَّرع العاملون به هم أولياءُ الرَّسُول وحِزبُه، ومَن خرَج عن سُنَّته فهُم أعداؤه وحَربُه، لا يأخُذُهم في نُصرة سُنَّته مَلامةُ اللُّوّام، وغَوغاء العَوامّ، والسُّنَّةُ أجَلُّ في صُدورهم من أن يُقدِّموا عليها رأياً فقهيّاً، أو بحثاً جَدَليّاً، أو خيالاً صوفيّاً، أو تناقضاً كلاميّاً، أو

---

= وأخرج الوعيدَ بقتلِهم قتْلَ عادٍ: البخاريُّ (٣٣٤٤) ومسلم (١٠٦٤) (١٤٣) عن أبي سعيد رضي الله عنه أيضاً.

وقولُه ﷺ: «أينَما لقِيتُموهم فاقتُلوهم»: أخرجه البخاريُّ (٣٦١١) ومسلم (١٠٦٦) (١٤٨) عن عليٍّ رضي الله عنه. وقولُه ـ رَضِيَ اللهُ عنه ـ في «صحيح مسلم» في أثناء الحديث (١٠٦٦) (١٥٦) بلفظ: «لاتَّكلوا عن العمل»، وهو في «سنن أبي داود» (٤٧٦٨) باللفظ المذكور.

قياساً فلسفيّاً، أو حُكماً سياسيّاً، فمَن قدّم عليها شيئاً مِن ذلك فبابُ الصوابِ عليه مسدود، وهو عن طريق الرّشاد مصدود.

ومَن تمسَّك بها، وقامَ بنَصرِها[1] فلا مقتَ عليه ولا لَوم، بإنكارِه ما خالَفَ الشَّريعةَ التي هي عينُ طَريقة القَوم، وإنما المطرودُ والمَلُوم، والكَنُود المذموم، والمُبعَدُ[2] المحروم، والمَمقوتُ المأثوم، هو المُعرِض عنها، الرامي لها خلفَ ظَهرِه، الذي لا يتمسَّكُ بظواهرها، ولا يقومُ بناصِرها، وهو مِن أموات الأحياء.

فقد قيلَ لابن مسعودٍ ـ رَضِيَ اللهُ عنه ـ: من ميِّت الأحياء؟ فقال: الذي لا يعرفُ معروفاً، ولا يُنكِر منكَراً.

وسُئل حُذيفةُ ـ رَضِيَ اللهُ عنه ـ عن ميِّت الأحياء؟ فقال: هو الذي لا يُنكِر المُنكَر بيَده، ولا بلِسانه، ولا بقَلبِه.

وفي الحديث الصحيح: أنه ﷺ قال: «مَن رأى منكم مُنكَراً فليُغيِّره بيده، فإن لم يستَطعْ فبلِسانِه، فإن لم يستَطعْ فبقَلبِه، وذلك أضعَفُ الإيمان»[3].

والمنكَر ما أنكَرَته الشَّريعة، سواءٌ أكان فاعلُه من الصُّوفيّة، أم غيرِهم.

---

(١) كذا في الأصل، وسيتكرّر بعد قليل في سجع؛ بما يدفع التحريف، يريد: «ينهض بمعاونة من ينصرها»، والله أعلم.

(٢) في الأصل: «والمبعود»، والصوابُ ما أثبتُّ.

(٣) يُنظر: «الاستقامة» لابن تيمية (٢/ ٢١٢).

وحديث «مَن رأى منكم مُنكَراً» أخرجه مسلم (٤٩) عن أبي سعيد الخدريّ رضي الله عنه.

وروى ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٥٧٧) قول حذيفة رضي الله عنه، ولم أهتد إلى قول ابن مسعود رضي الله عنه مسنداً، والله أعلم.

وإنكارُه بالقلبِ واجبٌ على كُلِّ حال؛ إذ لا ضررَ فيه، ومن لم يفعَلهُ فيكادُ أن يكونَ ليس بمُؤمن؛ لقوله عليه السَّلامُ ـ: «وذلك أضعَفُ الإيمان»[١].

وما أسوأ أدَب من يعتَرض على العَوامّ ـ فَضْلاً عن العُلَماء ـ إذا أنكَروا المُنكَر، أو بدَّعوا مُرتَكِبَه، ويكفي هذا المعتَرِضَ على العُلَماء الآمرين باتِّباع الكتاب والسُّنّة من المقتِ وَقيعتُه في حقِّهم، وحِرمانُه برَكةَ اتِّباع الشَّريعة.

وقد قال الحافظ ابنُ عساكر: لحوم العُلَماء سُم، مَن شمَّها مرِض، ومَن ذاقها مات[٢].

وقال أيضاً: لحومُ العُلَماء مسمومة، وهتكُ أستارِ مُنتَقِصهم معلومة[٣].

ودعوى المُعتَرِض: أن العالِمَ الفُلانيّ مُقِت، أو حصَلَت له مصيبةٌ كذا بسبَبِ إنكارِه كَذِبٌ صَريح، وكلامٌ غيرُ صَحيح، أفلا تُنكَر المُنكَرات، ويزجر عن المُحَرَّمات؟!

---

(١) يُنظر: «الاستقامة» (٢/ ٢١٢).

(٢) لم أجده لابن عساكر، ويغلب على ظني وهم المؤلف ـ رحمه الله ـ في نسبة هذا القول لابن عساكر، وقد ذكره العلامة طاش كبري زاده في «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» (ص٣٩) في ترجمة المولى يعقوب الأصغر القراماني قال: ووُجد في بعض المجاميع لبعض الثقات مكتوباً بخطه: أنه سمعت من بعض المدرِّسين، وهو يروي عن والده وكان صالحاً، وهو يروي عن العالم العامل الصالح الشهير بصاري يعقوب الكراماني: أنه قال: رأيتُ في رُؤيايَ في حضرة الرسالة ﷺ، فقلتُ: يا رسول الله، نُقل عنك أنك قُلت: لحوم العلماء مسمومة فمن شمها مرض ومن أكلها مات، أهكذا قلتَ يا رسول الله؟ قال: يا يعقوب، قل: لحوم العلماء سموم. ا.هـ

(٣) قاله في «تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» (ص٢٩) بلفظ: «وَعادة الله في هتكِ أستار مُنتَقِصيهم مَعلُومة».

ويُقال لهذا المُعتَرِض على الفُقَهاء: هذا الحُسَين ـ رَضِيَ اللهُ عنه ـ لما قُطِع رأسُه وطِيْفَ به هل ذلك قادحٌ في عُلوّ مرتَبَتِه، وشَريفِ مَنصِبه؟ وكذلك زَكريّا ـ عليه السَّلامُ ـ لما نُشر بالمِنشار، وولَدُه يحيى ـ عليه السَّلامُ ـ لما قُطِع رأسه، وبقيّةُ الأنبياء والسَّلَف الصالح ممن قُتل، أو أُهين، أو حُبس، أو ضُرب، أو نُفي؛ كالأئمّة الأربعة وغيرِهم، ولم تزَلِ العُلَماءُ الأعلام يُنكِرون على المُتصوِّفةِ الخارجين عن سَنَن الشَّريعة، لا سيّما مَن يصدُق عليه منهم قولُ الله تَعالى: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤].

وقد قال الحافظُ السُّيوطيُّ لصوفيّة الخانقاه بالقاهرة: يحرُم عليكُم الأكلُ من معلومِها[١]؛ لأنكم لستم بصُوفية؛ إذ الصوفيُّ من تخلّق بأخلاق الصُّوفيّة المذكورين في «رسالة القُشَيري» و«الحِلية» لأبي نُعَيم، ومن يأكُل منَ المعلوم من غير تخلُّق بأخلاقِهم أكل حَراماً[٢].

وما قال ذلك إلا لِما رأه منهُم مِنَ الخُروج عن الشَّرع، فَضلاً عن طريقة الصُّوفيّة المرضية.

وقال الإمام الغَزاليُّ ـ رحمه الله ـ في كتاب «الإحياء»: المُتصوِّفةُ وما أغلَبَ الغُرور عليهم! والمغترُّون منهم فرقٌ كثيرة:

فِرقةٌ منهُم ادَّعَت علمَ المَعرِفة، ومُشاهَدةَ الحقّ، ومُجاوَزةَ المقامات والأحوال، والمُلازَمةَ في عين الشهود، والوُصولَ إلى القُرب، ولا تعرفُ هذه الأمورَ إلا بالأسامي والألفاظ، إلا أنها تلقَّفت مِن ألفاظ الطّامّات كلمات، فتَجِدُ أحَدَهُم يُردِّدُها

(١) المعلوم: هو أقرب ما يكون إلى ما يُسمّى في زماننا: «الراتب الشهري».

(٢) نقله عنه الشعراني في «الطبقات الصغرى» (ص١٩).

ويظُنُّ أن ذلك أعلى مِن علم الأوَّلين والآخِرين! فهو ينظُر إلى الفُقَهاء والمُفسِّرين والمُحدِّثين وأصنافِ العُلَماء بعين الإزدِراء، فضلاً عن العوام، حتى إنّ الفلّاحَ ليترُكُ فِلاحَتَه، والحائك حِياكَتَه، ويُلازِمُهم أياماً، ويتلقَّفُ منهم تلك الكلمات المُريعة[١]، فهو يُردِّدها كأنه يتكلّم عن الوحي، ويُخبِرُ عن سرِّ الأسرار، ويستَحقِرُ بذلك جميع العُبّادِ والعُلَماء، فيقول في العُبّاد: إنهم الأُجَراء المُتعَبون، ويقول في العُلَماء: إنهم بالحديثِ عن الله تَعالى محجوبون، ويدّعي لنفسِه أنه هو الواصل إلى الحقّ، وأنه من المقرَّبين، وهو عندَ الله من الفُجّار والمنافِقين، وعندَ أرباب القلوب من الحَمقى الجاهِلين، لم يُحكِم أحدُهم قطُّ علماً، [ولم يهذب خُلقاً] ولم يُرتِّب[٢] عمَلاً، ولم يُراقِب قلباً سِوى اتّباع الهوى، وتلقُّف الهَذَيان وحِفظِه.

قال: وفِرقةٌ أخرى وقَعت في الإباحة، فطَوَوا بِساط الشَّرع، ورفَعوا قَواعدَ الأحكام، وسَوَّوا بين الحلال والحرام، فبعضهم يزعُم أن الله مُستَغنٍ عن العمل فلِم أُتعِبُ نَفْسي؟!.

وبعضهم يقول: قد كُلِّف الناسُ تطهيرَ القلب عن الشَّهَوات وعن حب الدنيا [وذلك مُحال، فقد كُلِّفوا ما لا يُمكن، وإنما يغترُّ به مَن لم يُجرِّب، وأما نحن فقد جرَّبنا وأدرَكنا أن ذلك مُحال]، ولا يعلَم الأحمقُ أن الناسَ لم يُكلَّفوا قَلْعَ الشَّهوة والغضب من أصلِهما، بل تهذيبها[٣]؛ بحيث ينقادُ كُلُّ واحد منهما بحُكم العقل والشَّرع.

---

(١) في مصدره: «المزيفة».

(٢) في الأصل: «يرث»، والتصويب والاستدراك من مصدره.

(٣) أي: الشهوة، والأصوب: «تهذيبهما».

وبعضُهم يقول: الأعمالُ بالجوارح لا وزنَ لها، وإنما النَّظَر إلى القلوب، وقلوبنا والهةٌ بحبِّ الله تَعالى، وواصلةٌ إلى مغفرة الله، وإنما نخوضُ في الدنيا بأبدانِنا وقلوبُنا عاكفةٌ في حضرة الربوبية، فنحن مع الشَّهَوات بالظاهر لا بالقلوب! ويزعُمون أنهم قد ترَقَّوا عن رُتبة العوامّ، واستَغنَوا عن تهذيب النفس بالأعمال البدَنيّة، وأنّ الشَّهَوات لا تصُدُّهم عن طريق الله تَعالى؛ لقوَّتِهم فيها، ويرفعون درَجةَ أنفُسهم عن درَجة الأنبياء؛ إذ كان يصُدُّهم عن طريق الله تَعالى صورةُ خطيئة واحدة؛ حتى كانوا يبكونَ عليها وينُوحونَ سِنينَ متوالية.

وأصنافُ غُرور أهل الإباحة من المُتشبِّهين بالصُّوفيّة لا تُحصى، وكلُّ ذلك بناءً على أغاليطَ ووساوسَ خدَعَهُمُ الشيطانُ بها؛ لاشتِغالهم بالمُجاهَدة قبل إحكام العلم، من غير اقتِداءٍ بشيخٍ مُتقِنٍ في الدين والعلم، صالحٍ للاقتِداء، وإحصاءُ أصنافهم يطول.

قال: وفِرقةٌ أخرى رُبما تميلُ إلى القَناعة والتّوكُّل، فيخوضُ أحَدُهم البواديَ من غير زادٍ؛ ليُصحِّح دعوى التّوكُّل، وليس يدري أن ذلك بِدعةٌ لم يُنقَل عن السَّلَف والصحابة، وكانوا أعرَفَ بالتّوكُّل منهم، فما فهموا أن التّوكُّل بالمُخاطَرة بالروح وتركِ الزاد، بل كانوا يأخُذون الزادَ وهم متوكِّلون على الله لا على الزاد، وهذا ربما يترُكُ الزادَ وهو متوكِّلٌ على سبَب من الأسباب، واثقٌ به.

وما من مقامٍ من المقامات المُنجِيات إلا وفيه غُرور، وقد اغترَّ به قوم.

قال: وقد ذكَرنا مداخلَ الآفات في رُبع المُنجِيات مِن الكتاب.

قال: وفِرقةٌ أخرى ضيَّقت على نفسِها في القُوت، حتى طلَبَت منه الحلالَ الخالصَ، وأهمَلوا تفقُّدَ القلبِ والجوارح.

ومنهُم مَن أهمَلَ الحلالَ في مَطعَمِه ومَلبَسِه ومَسكَنِه، وأخذ يتعمّق في غير ذلك، وليس يدري المسكينُ أن الله تَعالى لم يرضَ من عبدِه بطلَبِ الحلالِ فقط، بل لا يُرضيه إلا تفقُّد جميعِ الطاعات والمعاصي، فمن ظنَّ أن بعضَ هذه الأمور تكفيه وتُنجيه فهو مغرور.

قال: وفِرقةٌ أخرى ابتَدؤوا سُلوكَ الطريق، وانفتَحت لهم طريقُ المعرفة، فكلما شَمُّوا من مبادئ المعرفة رائحةً تعجّبوا منها، وفرِحوا بها، وأعجَبَتهم، فتقيَّدَت قلوبُهم بالالتِفات إليها، والتفكُّر فيها، وفي كيفيّة انفِتاح بابها عليهم، وانسِدادِه عن غيرهم، وكلُّ ذلك غُرور؛ إذ عجائبُ طريقِ الله ليسَ لها نهاية!

فمَن وقَف مع كُلِّ أعجوبةٍ وتقيَّد بها قصر حَظُّه[1]، وحُرم من الوصول إلى المقصد، وكان مِثالُه مِثالَ من قصَد ملكاً فرأى على باب ميدانِه روضةً فيها أزهارٌ وأنوار لم يكُن رأى قبل ذلك مثلَها، فوقَف ينظُر إليها حتى فاته الوقتُ الذي يُمكنُ فيه لقاءُ الملك.

قال: وفِرقةٌ أخرى جاوزوا هؤلاء، ولم يلتَفِتوا إلى ما يفيضُ عليهم من الأنوار في الطريق، وإلى ما تيسَّر لهم من العَطايا الجَزيلة، ولم يُعرِّجوا على الفرَح بها، والالتِفاتِ إليها، جادّين في السير؛ حتى قارَبوا فوَصلوا إلى حدِّ القُربة إلى الله تَعالى، وظنُّوا أنهم وصَلوا إلى الله، فوَقَفوا وغَلِطوا؛ فإنَّ لله تَعالى سَبْعينَ حجاباً من نُور[2]،

(١) في مصدره: «خطاه».

(٢) قال العراقي في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» (بهامشه) (١/ ١٠١): حديث «إن لله سبعين حجاباً من نور، لو كشَفها لأحرقت سُبُحات وجهه ما أدرَكه بصره». أخرجه أبو الشيخ ابنُ حيان في كتاب «العظمة» [(٢٩٨)] من حديث أبي هريرة: «بين الله وبين الملائكة الذين حول العرش سبعون حجاباً من نور»، وإسناده ضعيف، وفيه أيضاً [(٢٦٤)] من حديث أنس قال: قال رسول الله =

ولا يصلُ السّالك إلى حجابٍ من تلك الحُجب إلا ويظُنُّ أنه قد وصَل.

وسالكُ هذه الطريق قد يغتَرُّ بالوقوف على بعض هذه الحُجب، وقد يغتر بالحِجاب الأول، وأول الحُجب بينَ الله وبين العبد هو نفسُه؛ فإنها أيضاً أمرٌ ربّانيّ، وهو من أنوار الله تَعالى؛ أعني: سرَّ القلب الذي يتجلّى فيه حقيقةُ الحق، فإذا تجلّى نورُه، وانكشَفَ جمالُ القلب بعدَ إشراق نُور الله تَعالى عليه، فربما التَفَت صاحبُ القلب إلى القلب، فيَرى من جمالِه الفائق ما يُدهِشُه، فربما سبَقَ لسانُه في هذه الدَّهشة، فيقول: «أنا الحق»! فإن لم يتَّضِح له ما وراءَ ذلك اغترَّ به، ووقَف عليه وهلَك، وهذا مَحَلُّ الإلتِباس؛ إذ المُتَجَلّي يلتَبِسُ بالمُتَجَلّى فيه؛ كما يلتَبِسُ لونُ ما يتَراءى في المِرآة، فيظنُّ أنه لونُ المِرآة، وكما يلتبسُ ما في الزُّجاج بالزُّجاج؛ كما قيل:

رَقَّ الزُّجاجُ وَرَقَّتِ الخَمْرُ    فَتَشابَها فَتَشاكَلَ الأَمْرُ
فَكَأَنّما خَمْرٌ ولا قَدَحٌ    وَكَأَنّما قَدَحٌ وَلا خَمْرُ

وكمَن يَرى كوكباً في مِرآة أو في ماء، فيظنُّ الكوكبَ في المرآة أو في الماء، فيمُدُّ يدَهُ إليه ليأخُذَه، وهو مغرور!

قال: وأنواع الغُرور في طريق السُّلوك إلى الله تَعالى لا تُحصى في مجلَّدات، ولا تُستَقصى إلا بعدَ شرح علوم المُكاشَفة، وذلك مما لا رُخصةَ في ذِكرِه. انتهى كلامُ الإمام الغَزاليِّ رَحِمَهُ الله تَعالى(١).

---

= ﷺ لجبريل: «هل ترى ربك؟ قال: إن بيني وبينه سبعين حجاباً من نور»، وفي «الأكبر» للطبراني [(٥٨٠٢)] من حديث سهل بن سعد: «دون الله تعالى ألفُ حجابٍ من نُور وظلمة»، ولمسلم [(١٧٩)] من حديث أبي موسى: «حجابُه النور، لو كشَفه لأحرقَت سُبُحات وجهِه ما انتهى إليه بصرُه من خلقه»، ولابن ماجه [(١٩٦)]: «كل شيء أدركه بصرُه».

(١) يُنظر: «إحياء علوم الدين (٣/ ٤٠٥ ـ ٤٠٧). والبيتان الرائيان للصاحب بن عباد في «يتيمة الدهر =

وهذا كلامُه في مُتصوِّفةٍ مضَوا من نحوِ خمسِ مئةِ سنة، فكيف لو رأى مُتصوِّفةَ هذا الزمان؟ خُصوصاً بمَحروسةِ مصرَ الآن، وما ارتكَبوه من الفِسق والعُدوان، مِن إباحة المُحَرَّمات، والكلامِ على الذّات والصِّفات، بما الله تَعالى مُنَزَّهٌ منه، ومُتَعالٍ عنه، تَعالى الله وتقدَّس.

* * *

## خاتمة

### [في فوائدَ من مُعتَقَدات كثير من المُتصوِّفة التي أنكرها أهل الشَّرع]

قد أحبَبتُ أن أذكُرَ هنا بعضَ فوائدَ من مُعتَقَدات كثير من المُتصوِّفة التي أنكرها أهل الشَّرع، وهي ـ والعِياذُ بالله تَعالى ـ محض غيٍّ وضلالٍ وكفرٍ وزندقة.

قال العلامة المُفْتَنُّ ذو الوِزارتَين أبو عبدِ الله مُحمّدُ بنُ الخَطيبِ وزيرُ سُلطانِ الأندَلُس وكاتبُ سرِّه:

الفَنَنُ[1] الخامِس: في رأيِ أهل الوَحْدةِ المُطلَقة المتوغِّلين:

وقد ارتكبَت هذه الطائفةُ مُرتَكَباً غريباً من القول بالوَحْدة المُطلَقة، وهاموا به وموَّهوا ورمَزوه، واحتَقَروا الناسَ من أجله! وتقريرُه على سبيل الإطالة[2] لا فائدةَ فيه.

وحاصله: أن الباريَ ـ جَلَّ وعَلا ـ هو عندَهم مجموعُ ما ظهَر وما بطَن، وأنه

---

= في محاسن أهل العصر» لأبي منصور الثعالبي (٣/ ٣٠٤)، وهما في «ديوانه» (ص١٧٦).

(١) في الأصل: «الفرع»، والتصويب من مصدره: «روضة التعريف بالحب الشريف» للسان الدين ابن الخطيب، وهو الفَنَنُ الخامس من الغصن الثالث من شجرة السِّرِّ المَصون.

(٢) في الأصل: «الإحاطة»، والتصويب من مصدره.

لا شيءَ خلاف ذلك، وأن تعدُّد هذه الحقيقة المُطلَقةِ والإنِّيّةِ الجامعة التي هي عينُ كُلِّ إنِّية، والهُويّةُ التي هي عينُ كُلِّ هُويّة[1]، إنما وقَع بالأوهام؛ من الزمان والمكان، والخِلاف، والغَيبة والحُضور، والبُطون والظُّهور، والألم واللَّذّة، والوُجُود والعدَم.

قالوا: وهذه إذا حُقِّقت إنما هي أوهامٌ راجعة إلى إخبار الضمير، وليس في الخارج منها شيء، فإذا أُسقطت الأوهامُ صار مجموعُ العالم بأسرِه وما فيه واحداً، وذلك الواحد هو الحقّ، وإنما العبد مُؤلَّف من طرَفَي حقّ وباطل، فإذا سقط الباطلُ ـ وهو اللازمُ بالأوهام ـ لم يبق إلا الحقّ.

قال: وصرّحت ذلك أقوالُ شيوخهم، فمنه قولُ[2] ابنِ أَحْلىٰ: «حقٌّ أقام باطلاً[3] ببعضِ صفاته»، وقول الآخَر: «فسُبْحانَ من هو الكلُّ ولا شيءَ سواه، الواحدُ في نفسه، المتعدِّد بنفسه».

---

(١) «الإنِّية» و«الهُويّة» من مصطلحات الصوفية، و«الإنِّية»: نسبةٌ إلى «إنَّ» التوكيدية، وقد عرّفها ابنُ عَرَبيّ في «الفتوحات المكية» (٢/ ١٣٠) بالحقيقة بطريق الإضافة، وقال أيضاً (٤/ ٤١): اعلم أن إنِّية الشيء: حقيقتُه في اصطلاح القوم.

وهي في تعريف الشريف الجرجانيُّ في «التعريفات» (ص٣٨): تحقُّق الوجود العينيّ من حيثُ مرتبتُه الذاتية.

و«الهُويّة»: نسبةٌ إلى «هو»، وقد عرّفها ابنُ عَرَبيّ في «الفتوحات المكية» (٢/ ١٣٠) بالحقيقية الغيبية.

وفي «التعريفات» للشريف (ص٢٥٧): «الهوية»: هي الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النواة على الشجرة في الغيب المطلق.

(٢) زيد في الأصل هنا: «قولي»، وأحسبه سبق قلم.

(٣) في الأصل: «باطل»، والتصويب من مصدره.

وابن أحلىٰ هو محمدُ بن عليّ بن أحلَى الأنصاريُّ، اللُّوْرَقيُّ، أبو عبد الله، (ت ٦٤٥هـ)؛ تُنظر ترجمته في «الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة» للمراكشي (٤/ ٤٧٩ ـ ٤٨١).

وقول ابنِ أحلىٰ:

فكيفَ هذا ولم يَثبُتْ تَفرُّقُنا ... إلّا بِلَيْسَ وأنتَ السِّرُّ والعَلَنُ

وقال ابنُ سَبْعينَ:

كم ذا تُمَوِّهُ بالشِّعْبَينِ والعَلَمِ ... والأَمْرُ أوضَحُ مِن نارٍ على عَلَمِ

أصبَحتَ تَسأَلُ عَن نَجْدٍ وساكِنِها ... وعَن تِهامَةَ، هذا فِعْلُ مُتَّهمِ

في الحَيِّ حَيٌّ سِوى لَيْلى، فتَسأَلُهُ ... عَنْهُ[1]، سُؤالُكَ أَيْناً جَرَّ لِلعَدَمِ

وقال الشُّشْتَريُّ:

أيُّ سِرٍّ ما بَدا إلّا لِمَنْ ... قَد طَوى العَقْلَ مَعَ الكَوْنَيْنِ طَيْ

وَرَأى الأَشْياءَ شَيْئاً واحِداً ... وَرَأى الواحِدَ فَرْداً دُوْنَ شَيْ[2]

وقال الآخَر:

أُعايِنُ في كُلِّ الوُجُودِ جَمالَكُمْ ... وَأسْمَعُ مِن كُلِّ الجِهاتِ نِداكُمُ

وَأَلْتَذُّ إنْ مَرَّتْ عَلى جَسِدي يَدِي ... لِأَنّيَ في التَّحقيقِ لَسْتُ سِواكُمُ[3]

---

(١) في مصدره: «وتسألها عنها».

(٢) يُنظر: «روضة التعريف بالحب الشريف» للسان الدين ابن الخطيب (ص٦٠٢ ـ ٦٠٤)، ونسب البيتين الأخيرين إلى تلميذ ابن سبعين، وبيّنه الكرميّ، وهو أبو الحسن عليُّ بن عبد الله النّميري الشُّشْتَرِيُّ، (ت ٦٦٨هـ)، وقد ترجمه لسان الدين ابن الخطيب في «الإحاطة في أخبار غرناطة» (٤/ ١٧٢ ـ ١٨٣) ترجمةً حافلةً صدّرها بوصفه بعروس الفقراء، وأمير المتجرّدين، وبركة الأندلس، لابس العباءة الخرقة، ونقل عن أشياخه من أوصاف الشُّشْتَري الحسنة كثيراً، والله أعلم.

(٣) أقحم الكرميُّ هذين البيتين على نقلِه من «روضة التعريف» للسان الدين ابن الخطيب، وهما منسوبان في «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢/ ٨٠ ـ ٨١) لابن إسرائيل، وهو محمد بن سَوّار بن =

قال: ويُمثِّلون صدورَ ذلك كلِّه عن الذّات المقدَّسة بحَديث الرّاهبِ الذي استَلقى في بيته ولَهُ جَرّةُ سَمْنٍ مُعلَّقة، فقال: أبيعُها بكذا، وأشتَري من ذلك ضَيعةً تُغِلُّ كذا وكذا، فأشتَري كذا وكذا؛ إلى أن ملأ الأماكِنَ مالاً وطَعاماً وماشيةً وعبيداً وأثاثاً، ثم قال: وأتزوّجُ امرأةً تَلِدُ لي غُلاماً أُعلِّمُه الحِكمة، وأُجبِرُهُ على تحصيل العلومِ الإلهيّة، وأُكلِّفُه كذا وكذا، فإنْ تمانَعَ أو قَصّرَ أضرِبُهُ بالعَصا هكذا، وأهوى بِعَصاه، فأصابَ الجَرّةَ فأعدمها[1]، ولم يصحَّ من كُلِّ شيءٍ إلا وُجود الرّاهب.

قالوا: وإليه الإشارة بقوله تَعالى: ﴿يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ﴾ [النور: ٣٩].

وهم مع ذلك يتحدَّثون في الصَّنائع والعلوم، ويستَدلُّون على صحّة دَعواهم، ولهم في الأمور[2] الشَّرعيّة مُرتَكباتٌ غَريبة.

قال: و«التّحقيقُ» يُطلِقونه على هذا العِلم، وإن العُلَماء بالله ومَن فوقَهم من

= إسرائيل، (ت ٦٧٧هـ) ترجمه الذهبي ترجمته في «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٣٤٧ - ٣٥٢)، وصدّر ترجمته بوصفه بالفقير المشهور، الشاعر الأديب، البارع، نجم الدين، الشيباني، الدمشقيّ، وقال فيه: ولا ريب في كثرة التصريح بالاتحاد في شعر هذا المرء على مقتضى ظاهر الكلام، فإن عنى بقوله ما يظهَرُ من نظمه فلا ريبَ في كُفره، وإن عَنى به غير ما يُفهَم منه وتكلّف له أنواع التأويلات البعيدةَ فقد أساء الأدَب وأطلَق في جانب الربوبية ما لا يجوز إطلاقه، وتجَهرَمَ على الله تعالى؛ إذ جعل ذلك ديدنه.

قلتُ: وخلص الذهبيُّ في بقية كلامه إلى أن ابن سوّار من الاتحادية فعلاً، والله أعلَم بحقيقة أمره، وحسابنا وحسابه على ربه. وقلتُ أيضاً: ولم أجد البيتين في «ديوان ابن سَوّار» المطبوع، والله تعالى أعلم.

(١) هي من قصص «كليلة ودمنة» لابن المقفّع (ص٢٤١ - ٢٤٢).

(٢) في مصدره: «العلوم».

أنبياءِ الله ورُسُلِه وأوليائه عَلِموه وخَصُّوا بِه من رأَوهُ أهلاً له، ودَعَوُا الخَلقَ إلى الله مِن بابِ التَّلبيسِ والحَجْب؛ لِقِصَرِ عُقُولهم عن ذلك واختِلالِ السياسة التي تَحوطُهم وتَجمَعُهم.

ويحمِلون القُرآنَ والحديث على بواطنَ تدُلُّ على صحّة رأيِهم؛ حتى قال الشيخُ عبدُ الحَقِّ بنُ سَبْعينَ في بعض كُتُبه: وهذا الذي نُريد أن نُنبِّهَ عليه هو ممّا لم يُسمَعْ في عَصر، ولا قيل: إنه ظهَر في دَهْر، ولا مما دُوِّنَ أو عُلِم في فَلاةٍ ولا مِصْر، وهو مأخوذٌ مِن كَلامِ الله تَعالى ورَسُوله.

والدَّرَجاتُ عندَهم: أولها: الصُّوفيُّ؛ للتَّجريد، ثم المحقِّق؛ لمعرِفة الوَحْدة، ثم المقرَّب، وهو الذي اجتَزَأ بالعَينِ - عن غير غيبةٍ - عن الأثَر[1].

وقال الإمامُ ابنُ النَّقّاش في «تفسيره» في أثناءِ كلام:

ومن ذلك تدرَّجوا إلى وَحْدة الوُجُود، وهو مذهب الملحدين ممن يجعل وُجُودَ الخالق هو وُجُودَ المخلوقات، وقد لا يَرضى هؤلاء بلفظِ «الاتِّحاد»، بل يقولون بـ«الوَحْدة»؛ لأن الاتِّحاد يكون «افْتِعالاً» من شيئَين، وهم يقولون: الوُجُود واحدٌ لا تعدُّدَ فيه.

قال: وأنقَصُ المراتب عندَ هؤلاء مرتبةُ أهل الشَّريعة، وهُم الفُقَهاء الواقِفون مع الحَلال والحَرام، وأعلى منهم مرتبةُ المتكلِّم على طريقة الجَهميّة

---

(١) يُنظر: «روضة التعريف» (ص٦٠٥ - ٦٠٦)، وفيه في ختام النقل: «اجتَزَأ بالعَين من عين عينه عن الأثر»، وأجد ما هو هنا أصوَب، والله أعلم.

ثم أفرد لسان الدين ابن الخطيب الفنَّ السادس من الغصن الثالث من شجرة السر المصون في الصوفية المستقيمين المتشرّعين في «روضة التعريف» (ص٦١٣) وما بعدَها.

والمعتزلـة، ثـم مرتبةُ الفيلسـوف، ثم مرتبـةُ المحقِّـق، و«المحقِّق» ـ فـي عُرفهم ـ: هـو القائـل بوَحْـدة الوُجُود.

ويُسـمُّون العقـل: «العِلـم»، ويُسـمُّون النَّفْس الفلَكيـة: «اللَّـوح»، ويدَّعون أن ذلـك هـو «اللَّـوحُ المحفـوظ» فـي كلام الله ورَسُـوله، ولهـذا يدّعـي أحدُهـم أنـه مطَّلِـعٌ علـى اللـوح المحفوظ، وهـم متألّهـون للخَيال، معظِّمـون له، لا سـيّما ابنُ عَرَبـيّ، ويُسـمّيه «أرض الحقيقـة»، ولهـذا يقولـون بجَـواز الجَمـع بيـنَ النقيضَين، وهـو مـن الخيـال الباطل.

قال: وقد علم المُعتَنون بحالهم من عُلَماء الإسلام كالشيخِ عِزِّ الدِّين بنِ عبدِ السَّلام وابنِ الحاجِبِ وغيرِهما أنَّ الجنَّ والشياطين تمثَّلَت لهم وألقَت إليهم كلاماً يسمَعونَه، وأنواراً يَرَونَها، وإنما هي أحوالٌ شَيطانية.

قال: ولقد حكى أبو سعيدٍ الفَرْغانيُّ في «شرح قصيدةِ ابن الفارض»: أن رجُلاً نزل دِجلةَ ليغتَسِلَ لصلاة الجُمُعة، فخرج من النِّيل، فأقام بمصرَ عدَّة سنين وتزوَّج ووُلد له بها، ثم نزل النِّيل ليغتَسِلَ لصلاةِ الجُمُعة، فخرج من دجلة، فرأى غُلامَه ودابَّتَه والناسَ لم يُصَلُّوا بعدُ صلاة الجُمُعة! ومن المعلوم لكلِّ ذي عقل: أن يوم الجُمُعة ببغدادَ ليس بينَه وبين الجُمُعة بمصرَ يومٌ واحد، فضلاً عن أُسبوع، فَضلاً عن شهر، ولا الشمسُ توقفُ عدّةَ أعوام في السَّماء ببغدادَ دونَ مصر، وإنما هو الخيالُ، فيَظُنُّونه بجَهلِهم في الخارج. انتهى[1].

---

(١) «تفسير ابن النقاش» غير مطبوعٍ ولا متداول كما أسلفتُ.

وأما الفَرغانيُّ فترجمه العينيُّ في «عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان» (العصر سلاطين المماليك) (٤/١٠٩) في وفيات سنة (٦٩٩هـ) قال: الشيخ العارف سعد الدين محمد بن أحمد الكاشاني الفرغاني، شيخ خانقاة الطاحون، كان شيخاً فاضلاً عارفاً بكلام الشيخ محيي الدين ابن العربي، =

قلتُ: وليس العجَبُ ممّن يحكي مثلَ هذه الحِكاية، وإنما العجَب ممّن يُصدِّق بها أو بمِثلِها، ويُخيِّلُ له عقلُه أن أهل مصر يصومون رمضانَ ورمضانَين وأهلُ بغدادَ لم يَمضِ عليهم مقدارُ يومٍ أو يومين! أو أن أهل مصرَ حَجُّوا ووَقَفُوا بعَرَفاتٍ سبعَ سنينَ وأهلُ بغدادَ لم يمضِ عليهم مقدارُ يومَين. اللّهُمَّ احفَظْ علَينا عُقولَنا. آمين.

وقال الحافظ الذَّهَبيُّ في كتابه «تاريخ الإسلام» حيث قال:

عبدُ الحقِّ ابنُ سَبْعينَ، كان صوفيّاً على قاعدةِ زُهدِ الفلاسفة وتصَوُّفهم، وله كلامٌ في العِرفان على طريقة الاتِّحادية والزَّندَقة، نسأل الله تَعالى السَّلامةَ في الدين، يا حسرةً على العبادِ، كيف لا يغضَبون لله تَعالى، ولا يقومون في الذَّبِّ عن معبودِهم، تبارَكَ اسمُه، وتقدَّس في نفسِه عن أن يمتزِجَ بخَلقِه، أو يحُلَّ فيهم؟ وتَعالى اللهُ عن أن يكونَ هو عينَ السماوات والأرض وما بينَهما؛ فإن هذا الكلامَ شرٌّ مِن مَقالة مَن قال بقِدَم العالم، ومن عرَفَ هذه الكلمة عَذَرني، أو هو زنديقٌ مبطنٌ الاتِّحادَ يذُبُّ عن الاتِّحادية والحُلُولية، ومن لم يعرِفْ فاللهُ يُثيبه عن حُسن قصدِه، مع أنّا لا نشهَدُ على أعيانِ هؤلاءِ بإيمانٍ ولا كُفر؛ لجَواز توبَتِهم قبل الموت، وأمرُهم مُشكِل، وحِسابُهم على الله تَعالى، وأما مَقالاتُهم فلا ريبَ أنها شرٌّ من الكفر.

فيا أخي، ويا حبيبي، أَعْطِ القَوسَ باريَها، ودَعْني ومَعرِفَتي بذلك؛ فإني أخاف الله يُعذِّبَني على سُكوتي كما [أخافُ أن] يُعذِّبَني على الكلام في أوليائه[1].

---

= وشرَحَ قصيدة ابن الفارض.

قلتُ: و«شرحه» على تائية ابن الفارض مطبوع في مجلدين كبيرين لم أُضع وقتي في البحثِ فيهما عن هذه الخرافة!

(١) يُنظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٥/ ١٦٨ ـ ١٦٩)، وتتمة قوله ـ رحمه الله ـ:

وأنا لو قلت لرجلٍ مسلم: «يا كافر»، لقد بُؤتُ بالكفر، فكيف لو قلتُه لرجلٍ صالح أو وليٍّ لله تعالى؟

قال: واشتهرَ عنه أنه قال: لقد تحجَّرَ ابنُ آمنة واسعاً بقوله: «لا نبيَّ بعدي»(١)، فإن كان ابنُ سَبْعينَ قال هذا فقد خرَج من الإسلام، مع أنّ هذا الكلامَ أخفُّ وأهوَنُ من قولِه في ربِّ العالمين: إنه حقيقةُ الموجودات تَعالى اللهُ عن ذلك.

قال: وحدَّثني فقيرٌ صالح: أنه صحِبَ فُقَراءَ من السَّبْعينيّة، فكانوا يُهوِّنون له ترْكَ الصّلاة وغيرَ ذلك.

ثم قال الذَّهبيّ: اللَّهمَّ ربَّنا وربَّ كُلِّ شيء، إن كان هذا الشخصُ وأضرابُه يعتَقدونَ أنّك عينُ مخلوقاتك، وأن ذاتَكَ المقدَّسة البائنة من الخلق هي حقيقةُ ما أبدَعتَ وأوجَدتَ من العدَم، فلا ترحَمْهُم، ولا تَرضَ عنهم، وإن كانوا يُؤمِنون بأنّك ربُّ العالَمين خالقُ كُلِّ شيء، وأنَّ مخلوقاتِكَ غيرُكَ بكُلِّ حال، وعلى كُلِّ تقدير، فاغفِرْ لهم وارحَمْهُم؛ فإنّ هؤلاءِ يقولون: ما ثَمَّ غيرٌ، وما في الكونِ إلا الله، ويُنشدون:

وما أنتَ غيرُ الكونِ بَلْ أنتَ عَيْنُهُ ... ويَفْهَمُ هذا السِّرَّ مَن هُوَ ذائقُ

تَعالَيتَ ـ يا إلهَنا ـ عن ذلك، بل:

وما أنتَ عَيْنُ الكَونِ بَلْ أنتَ غَيْرُهُ ... ويَفهَمُ هذا القَولَ مَن هُوَ مُسلِمُ

ويقولون: إنَّ الله تَعالى هو روحُ الأشياء، وإنه في الموجودات سارٍ كالحياةِ في

---

(١) أما «لا نبي بعدي» ففي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عنه في «صحيح البخاري» (٣٤٥٥)، و«صحيح مسلم» (١٨٤٢).

وأما عبارة «ابن آمنة» فيقشعرُّ الجلد منها ويقف الشعر؛ ففيها رائحة التنقُّص من قدر سيدنا رسول الله ﷺ، فإن كان ابنُ سبعين قصد ذلك حقّاً، فانتقم الله منه، وإن كُذِبَ عليه فانتقم الله من المفترين، والله أعلم.

الجسم، بل يقولون: إن الموجودات مَظاهِرُ له، وإنه يظهَر فيها كما قال مُحيي الدّين ابنُ العَرَبيّ ـ والصَّحيحُ أنّها ليسَت لغَيرِه ـ(١):

مَظاهِـرُ الحَـقِّ لا تُعَدُّ وَالحَقُّ فِيْهـا لا يُحَـدُّ

فَباطِـنٌ لا يَـكادُ يَخْفـىٰ وَظـاهِرٌ لا يَـكادُ يَبْـدُو

إنْ بَطَـنَ العَبـدُ فَهْـوَ رَبٌّ أو ظَهَـرَ الـرَّبُّ فَهْـوَ عَبْـدُ

قـال: وإن فتَحنـا بـابَ الاعتِـذار عـن المقـالات، وسلَكنا طريقـةَ التّأويلات المستَحيلات؛ لـم يَبقَ فـي العالَم كُفـرٌ ولا ضَـلال، وبطَلَتْ كُتُـبُ المِلَـلِ والنِّحَلِ واختِـلاف الفِرَق.

قـال: وقـد ذكَـر الغَزالـيُّ ـ رحمـه الله ـ فـي كتابـه «مشـكاة الأنـوار» فَصـلاً فـي حـال الحَـلّاج، فأخَـذَ يعتَـذِرُ عمـا صـدَرَ منـه مثـل قولِـه: «أنـا الحـقّ»، و«مـا فـي الجُبّـةِ إلا الله»، ومثـل هـذه الإطلاقـات التـي ظاهرُهـا كفـر، وحمَلَهـا علـى مَحامِـلَ سـائغةٍ وأوَّلَهـا، وقـال: هـذا مِـن فَـرْط المَحَبّـة وشـدّة الوَجـد، وإنّ ذلـك مثـلُ قـولُ القائـل:

أنـا مَـن أهْـوىٰ ومَـن أهْـوىٰ أنـا

وهـذا إنمـا هـو بتقديـرِ صحّـة العقيـدة، وإنما الـكلامُ في مَـن يقـول: «العالَمُ

---

(١) في «تاريخ الإسلام» (١٥/ ١٧٠): كما قال رمضان التوزي المعثر، عرف بالجُوبان القواس.
وقد ترجمه الذهبي في «تاريخه» في المتوفين في الفترة (٦٧١ ـ ٦٨٠هـ): (١٥/ ٤١٠ ـ ٤١٢) قال: جُوبَانُ بنُ مسعود بن سعد الله، الأديب البارع، أمين الدين، الدُّنَيْسَريّ، القَوّاس، التَّوزيّ، الشاعر، كان من أذكياء بني آدم، وله نظم في الذروة، وختم ترجمته بقوله: قد ذكرتُ في ترجمة ابن سبعين أبياتاً من شِعره في الاتحاد، نسأل الله السلامة.

هـو الله»، ومَـن طالَـعَ كُتُـبَ هـؤلاء عَلِـمَ عِلمـاً ضروريّـاً أنّهـمُ اتِّحاديـةٌ مارقـةٌ من الديـن. انتهـى كلامُ الذَّهَبيّ(١).

وقال شيخُ الإسلام تقيُّ الدِّين ابنُ تَيميّة: ومن قال من ضُلّال المسلمين: إن الرَّبَّ تَعالى يتَّحد في الأنبِياء والأولياء، وإن هذا من السِّرِّ الذي لا يُباح به، فقولُه من جنسِ قول النَّصارى في المَسيح، وهذا كثيرٌ في قول المشايخ والمدَّعين للمَعرفة والتَّوحيد، فيَجعَلون توحيدَ العارفِ أن يصيرَ الموحِّد هو الموحَّد.

ومنهُم مَن يقول: إن الله تَعالى يحُلُّ في قلب العارفِ ويتكلَّمُ بلِسانه؛ كما يتكلَّمُ الجِنّيُّ على لسان المصروع.

ومنهُم مَن يقول: هذا السِّرُّ الذي باحَ به الحَلّاجُ وغيرُه، وهذا عندَهُم من الأسرار التي يكتمُها العارفون، ولا يُبيحون بها إلا لخَواصِّهم.

ومنهُم مَن يقول: إنما قتل الحَلّاجُ؛ لأنه باح بالسِّرّ، ويُنشدُ:

مَـن بـاحَ بالسِّـرِّ كان القتـلُ شِيْمَـتَهُ ... بـينَ الرِّجـالِ ولـم يُؤخَـذْ لـهُ ثـارُ

---

(١) يُنظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٥/ ١٦٩ ـ ١٧١).

ويُنظر: «مشكاة الأنوار» للإمام الغزالي (ص١٣٩ ـ ١٤١)؛ حيث أوّل أمثال هذه العبارات دون أن يُسمّي الحلاجَ بالاسم، والله أعلم.

وللحلاجِ يُنسبُ قول: «أنا الحق»، ذكره الغزالي في «إحياء علوم الدين» (١/ ٣٦)، وشطرُ: «أنا من أهوى ومن أهوى أنا» في «ديوانه» في «الأعمال الكاملة» (ص٣٣٠).

وأوّل ابن تيمية هذا الشعر في «مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٧٧) بأنه إنما أراد به هذا الشاعر الاتحاد الوضعيَّ؛ كاتحاد أحد المتحابين بالآخر الذي يحب أحدهما ما يحب الآخر، ويبغض ما يبغض، ويقول مثل ما يقول، ويفعل مثل ما يفعل، وهو تشابُه وتماثُل، لا اتحاد العين بالعين. ا.هـ.

وأما عبارة «ما في الجبة إلا الله»، ففي «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٥/ ٣٥٧) أنها مما يُذكر عن أبي يزيد البسطامي، وذكر أنها صدرت منه في حال زوال العقل من الفناء، والله تعالى أعلم.

وأمثال ذلك[1].

ومنهُم مَن يجعل الصُّوَرَ الجَميلةَ مَظاهرَ الجَمال الإلهيّ.

قال: فمَن نظر إلى المُردان ظانّاً أنه ينظر إلى مَظاهِرِ الجَمال الإلهيّ وجعَلَ هذا طريقاً إلى الله كما يفعَلُهُ طَوائفُ من المدَّعين للمعرفة؛ فقولُه هذا أعظَمُ كفراً من قول عُبّاد الأصنام؛ فإن عُبّاد الأصنام قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، وهؤلاء يجعَلون الله تَعالى موجوداً في نفسِ الأجسام وَحالّاً فيها، ولا يُريدون بظُهُوره وتجلّيهِ في المخلوقات أنّها دالَّةٌ عليه وآياتٌ له، بل يُريدون أنه تَعالى ظهَر فيها وتجلّى فيها، ويُشَبِّهون ذلك بظُهُور الماء في الصرمة[2]، والزُّبْدِ في اللبن، والزَّيتِ في الزَّيتون، والدُّهن في السِّمْسِم، ونحوِ ذلك؛ مما يقتضي حُلُولَ نفسِ ذاتِه في مخلوقاتِه أو اتِّحادَه فيها، فيقولون في جميع المخلوقات نظيرَ ما قالته النَّصارى في المَسيح خاصّة، بل أبلغ؛ فإن النَّصارى يقولون بتجدُّد الحُلُول، وهؤلاء يقولون أنه تَعالى لم يزَلْ حالّاً فيها ومتَّحِداً بها.

وقد يقولون: الوُجُود واحد، ثم يجعلون المردان مظاهر الجمال، فيجعلون هذا الشرك الأعظم طريقاً إلى الوصول إلى استحلال الفواحش، بل إلى استحلال كُلِّ مُحَرَّم؛ كما قيل لأفضَلِهم العَفيف التِّلْمِساني: إذا كان قولُكم بأنّ الوُجُود واحدٌ هو الحق، فما الفرقُ بين أُمّي وأُختي وبِنْتي حتى يكون هذا حلالٌ وهذا حَرام؟ فقال:

---

(١) يُنظر: «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» لابن تيمية (٤/ ٤٩٦ ـ ٤٩٧).

(٢) كذا، والصِّرْمَةُ: القِطعةُ من السَّحَاب.

والنص الذي ينقل المؤلف لابن تيمية مكرر في موضعين من «مجموع الفتاوى» المطبوع (١٥/ ٤٢٣)، و(٢١/ ٢٥٥)، وهو في الموضع الأول: «بظهور الماء في الصوفة»، وفي الثاني: «في الزجاجة»، والله تعالى أعلم.

الجميعُ عندنا سَواء، ولكنْ هؤلاء المحجوبون قالوا: حَرام، فقلنا: حَرام عليكم.

قال: ومِن هؤلاء الحُلُوليّة والاتِّحاديّة مَن يخُصُّ الحُلُولَ والاتِّحادَ ببعض الأشخاص، إما ببَعض الأنبياء كالمَسيح، أو ببَعض الصحابة كقول الغاليةِ في عليٍّ، أو ببَعض الشيوخ كالحَلّاجيّة ونحوِهم، أو ببَعض الملوك كالحاكم بأمرِ الله صاحبِ مِصر، أو ببَعض الصُّوَر كالمُرْدان، ويقول أحَدُهم: إنما أنظُرُ إلى صِفات خالِقي وأشهَدُها في هذه الصورة.

قال: والكفرُ في هذا القول أبيَن مِن أن يَخفى على مَن يُؤمن بالله ورَسُوله، ولو قال أحدٌ مثلَ هذا الكلام في نبيٍّ كريمٍ لكان كافِراً، فكيف إذا قاله في صبيٍّ أمرَد؟ فقبَّح اللهُ طائفةً يكون معبودُها من جنسِ موطوئها[1].

قال: وهؤلاء لدَعواهم الاتِّحادَ لغير المَسيح شرٌّ من النَّصارى؛ فإن المَسيحَ أفضلُ مِن كُلِّ مَن ليس بنَبيٍّ، بل أفضل مِن جماهير الأنبياء والمُرسَلين، فإذا كان مَنِ ادَّعى أن اللّاهوت اتَّحدَ به كافراً، فكيف بمَنِ ادَّعى ذلك في مَن هو دُونَه؟ [2].

قال: وهذا الاتِّحاد والحُلُول الخاص قد وقع فيه كُبَراءُ العُبّاد والصُّوفيّة وأهل الأحوال؛ فإنّه قد يفجَؤُهم ما يعجِزون عن مَعرِفَتِه، وتضعُفُ عقولُهم عن تمييزه، فيَظُنُّونَه ذاتَ الحقّ، وكثيرٌ منهم يظنُّ أنه رأى اللهَ بعينِه، وفيهم مَن يحكي مُخاطَباته له تَعالى ومُعايَناته، وذاكَ كلُّه إنما هو ما وقَع في قُلوبِهم من المِثال العِلميِّ بحَسَب إيمانِهم به.

---

(١) يُنظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٥/ ٤٢٣ـ٤٢٤) و(٢١/ ٢٥٥ـ٢٥٦).

(٢) يُنظر: «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» لابن تيمية (٤/ ٤٩٧).

ومما يُشبِه المِثالَ العِلميَّ رُؤيةُ الرب تَعالى في المَنام؛ فإنّه ـ سُبْحانه ـ يُرى بصُوَرٍ مختَلِفة، يراه العبدُ على حسَبِ إيمانِه.

ولما كان النَّبيُّ ﷺ أعظَمَ إيماناً مِن غيرِه رآهُ في أحسَنِ صُورة، وهي رؤيةُ مَنامٍ بالمدينة؛ كما نطَقت بذلك الأحاديث [١].

قال: والمقصودُ هنا: أن كثيراً مِن السّالكين يرِدُ عليه مِن الأحوال ما يَصطَلِمُهُ [٢] حتى يظُنَّ أنه هو الحَقّ، وأن الحَقَّ فيه، وأن الحقَّ يتكلّم على لِسانه، وأنه يَرى الحقّ، ونحو ذلك.

وإنما يكون الذي يَشهَدونَه ويُخاطِبونه هو الشَّيطان، وفيهم مَن يَرى عَرشاً عليه

---

(١) يُنظر: «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٥/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤).

ومن الأحاديث التي عناها في رؤية النبي ﷺ ربّه عز وجل في أحسَن صورة ما رواه الترمذي في «سننه» (٣٢٣٣) عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «أتاني الليلة ربي تبارك وتعالى في أحسن صورة» ـ قال أحسبه: «في المنام» ـ «فقال: يا محمد هل تدري فيم يختصم الملأ الأعلى؟...» الحديثَ، ورواه (٣٢٣٤) عنه، ثم عن معاذ بن جبلٍ رَضِيَ اللهُ عنه (٣٢٣٥).

قال ابن الأثير في «جامع الأصول» (٩/ ٥٤٩): الصورة ترد في كلام العرب على ظاهرها، وعلى معنى حقيقةِ الشيء وهيئته، وعلى معنى صفته، يقال: صورة الفعل كذا وكذا، أي: هيئته، وصورة الأمر كذا وكذا، أي: صفته، فيكون المراد بها بما جاء في الحديث: أنه أتاه في أحسن صفة، ويجوز أن يعودَ المعنى إلى النبي ﷺ، أي: أتاني ربي وأنا في أحسن صورة، ويجري في معاني الصورة كلّها عليه إن شئتَ ظاهرُ الصورة والهيئة والحقيقة أو الصفة، فأما إطلاقُ ظاهرِ الصورة على الله، فلا، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

(٢) عرّف الشيخ محيي الدين ابن عربي «الاصطلامَ» بقوله في «الفتوحات المكية» (٢/ ٦٦٠): نارٌ تردُ على قلوب المحبّين تُحرق كل شيءٍ تجِدُه ما سِوى المحبوب، وقد تذهب في أوقاتٍ بصُورة المحبوب من نفس المحبّ.

نورٌ، ويَرى الملائكةَ حول العَرْش، ويكونُ ذلك إنما هو الشَّيطان، وتلكَ شياطين حَولَه، وقد جَرى هذا لغيرِ واحدٍ من السّالكين(١).

قال: وهذا الاتِّحادُ الخاصُّ غير الاتِّحادِ والحُلُول العام؛ كقول الذين يقولون: «إنّه حالٌّ بذاتِه في كُلِّ مكان»، أو «يتَّحدُ بكُلِّ شيء»، وغُلاةُ هؤلاء ومُحقِّقوهم يقولون: «إنّه عين الوُجُود والوُجُود واحد»، فيجعَلون وُجُودَ الخالق القديم الواجبِ هو عينَ وُجُودِ المخلوق المُحدَث المُمكِن، وهؤلاء يقولون: إن النَّصارى إنما كفروا؛ لأنَّهم خَصُّوا ذلك بالمَسيح(٢).

قال: وهؤلاء الاتِّحادية موهوا على السّالكين التّوحيد الذي أنزل الله به الكتب وبعث به الرسل بالاتِّحاد الذي سموهم توحيداً وحقيقته تعطيل الصانع ووُجُود الخالق(٣).

قال: وحقيقةُ أمرِهم أنّهم يرَونَ عينَ وُجُود الحقِّ هو عين وُجُود الخلق، وأن وُجُودَ ذاتِ الله عزَّ وجلَّ خالقِ السماوات والأرض هي نفسُ وُجُود المخلوقات، فلا يُتَصَوَّرُ عندَهم أن يكونَ الله خلَقَ غيرَه، ولا أنّه رَبُّ العالَمين، ولا أنّه غنيٌّ وما سواهُ فقير، لكنْ تفرَّقوا على ثلاثِ طُرُق(٤)، وأكثر مَن ينظُر في كلامِهم لا يفهَمُ حَقيقةَ أمرِهم؛ لأنه أمرٌ مُشتَبِه.

ويقولون تارةً: إن الذَّواتِ بأسرِها كانت ثابتةً في العدَم، وإنها أبَديّةٌ أزَليّة، حتى ذَواتُ الحيَوان والنَّبات والمَعادن والحَرَكات والسَّكَنات، وإن وُجُودَ الحقِّ فاضَ

---

(١) يُنظر: «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٥/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨).

(٢) يُنظر: «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» لابن تيمية (٤/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩).

(٣) يُنظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢/ ٤٦٤)، وعبارته: «وجحود الخالق».

(٤) في مصدره: «ثلاثة طرق»، والطريق يُذكر ويؤنث.

على تلك الذَّوات، فوُجُودها من وُجُود الحقّ، وذواتُها ليسَت ذاتَ الحقّ، ويُفرِّقون بين الوُجُود والثُّبوت، فما كنتَ به في ثُبوتِك ظَهَرتَ به في وُجُودِك[1].

ثم قال ابنُ تَيميّةَ في أثناءِ كلامٍ طويلٍ ـ نقلتُه في غيرِ هذا الموضع ـ: وهذا المذهَبُ مركَّبٌ من أصلين:

أحدُهما: أن المعدومَ شيءٌ ثابتٌ في العدَم؛ كما يقولُه كثيرٌ من المعتزلة والرَّوافض، وهو مذهبٌ باطلٌ بالعقل الموافِق للكتاب والسُّنّة، وهذا القولُ ابتُدِع في الإسلام من نحوِ أربعِ مئةِ سنة.

ثانيهما: أنّ وُجُودَ المُحدَثات المخلوقات هو عينُ وُجُود الخالقِ القديم ليسَ غيرُه ولا سواه، وهذا القولُ هو الذي ابتَدَعَهُ المتأخِّرون من هؤلاء الصُّوفيّة وانفرَدوا به عن جميعِ مَن تقدَّمَهم منَ المَشايخ والعُلَماء[2].

وقول القائل منهم: «لا موجودَ إلا الله» أو «ما ثَمَّ إلا الله» إن أراد به نفْيَ المُحدَث بالكُلّيّة، وأنّ العبدَ هو القديم، ونحو ذلك؛ فهو شرٌّ من قول النَّصارى.

وإن أرادَ به أن المحدَث عدَم، وأن ما هناكَ إلا الله، فهذا مُكابَرةٌ في المحسوس.

وإن أراد به إسقاطَ المحدَث من قلبِ العبد، وأنه لم يَبقَ في قلبِه إلا القديم؛ فهذا إن أُريد به ذاتُ القَديم سُبْحانه، فهو كقَول النُّسطُوريّة من النَّصارى؛ حيثُ قالوا بحُلُول اللّاهوت في الناسوت.

وإن أُريدَ به معرفَتُه والإيمانُ به وتوحيدُه، أو المِثْلُ العِلميُّ، أو نورُه، أو نحو ذلك، فهذا المعنى صَحيح؛ فإنّ قلوبَ أهل التّوحيد مملوءةٌ بهذا، لكن ليس ما قامَ

---

(١) يُنظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢/ ٤٦٦).

(٢) يُنظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠).

بقلوبهم هو ذاتُ الرَّبِّ وصِفاتُه القائمةُ به(١)؛ تَعالى عن ذلك، بل هو العلمُ به ومحبَّتُه وتوحيده، وقد يُسَمّى ذلك «المثَل الأعلى»، ويُفسَّرُ به قوله تَعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾(٢) [الروم: ٢٧]، ويُقال له: «المِثال العِلميّ» و«الحُبّيّ».

وقد يُخيَّلُ لناقصِ العقل إذا أحَبَّ شخصاً مَحَبّة تامةً بحيثُ فَنِيَ في حُبِّه حتى لا يشهَدَ في قلبِه غيرَه أنّ نفسَ المحبوب صارَ في قلبِه، وهذا غلَطٌ في ذلك، بل المحبوبُ في مَوضِعٍ آخر، إما في المَسجِد، أو في بيتِه ونحوِه، والذي في قلبِه إنما هو مِثالُه.

وكثيراً ما يقولُ القائل: «أنت في قلبي» و«أنت في فؤادي»، والمراد: المثال؛ كما يُقال: «أنت بين عيني» و«أنت على لساني»؛ كما قال الشاعر:

مِثالُكَ في عَيْني وذِكْرُكَ في فَمي ... ومَثْواكَ في قَلْبي فَكيفَ تَغِيبُ

ومن هذا قولُ القائل: «القلبُ بيتُ الرَّبّ»، وما يَذكُرونَه في الإسرائيليّات من قولِه: «ما وَسِعَني أرضي ولا سَمائي، ولكنْ وَسِعَني قلبُ عَبْدي المُؤمِن»(٣).

قال: وأعرفُ ناساً لهم اشتِغالٌ في الفلسفة والكَلام، وقد تألَّهوا على طريق الاتِّحادية، فإذا أخذوا يَصِفُونَ الرَّبَّ بالكلام قالوا: ليسَ بِكذا ليسَ بِكذا، ووَصَفُوه بأنه ليس هو [ربَّ] المخلوقات؛ كما يقوله المسلِمون، وإذا صار لأحَدِهم ذَوقٌ ووَجدٌ وتألُّه سلَكَ على طريق الاتِّحادية وقال: إنّه هو الموجودات كلُّها، فإن قيل له:

---

(١) يُنظر: «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٥/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣).

(٢) في الأصل: «ولله». وفي سورة النحل: ٦٠: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾.

ويُنسبُ البيت البائيُّ للحلاجِ وهو في «ديوانه» في «الأعمال الكاملة» (ص٢٩٣).

(٣) يُنظر: «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٥/ ٣٧٦ ـ ٣٧٨).

وقد ذكره الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٣/ ١٥)، وقال العراقي في «تخريجه»: لم أر له أصلاً. ولا يكاد يخلو كتابٌ من كتب الموضوعات عن ذِكرِه.

أين ذلك النفيُ من هذا الإثبات؟ قال: ذاك عَقْدي، وهذا ذَوْقي، فيُقال لهذا الضّالّ: كُلُّ ذوقٍ ووَجدٍ لا يُطابِقُ الاعتِقاد فأحَدُهما ـ أو كِلاهُما ـ باطِل، وإنما الأذواقُ والمواجيدُ نتائجُ المعارف والاعتقادات.

قال: ولو سلَكَ هؤلاء طريقَ الأنبياء والمُرسَلين، واتَّبعوا طريقَ السابِقين الأوَّلين، لوَجَدوا بَرْدَ اليقين، وقُرَّةَ العين(١).

اللَّهُمَّ اجعَلْنا ممَّنِ اتَّبَعَ طريقةَ الأنبياء والمُرسَلين، والصَّحابة والتّابعين، واعصِمْنا من زَيغ الزائغين، وتحريف المُبطِلين، وشَكِّ المُرتابين، وعافِنا مِنَ الاِبتِداع في الدِّين، آمينَ آمين.

قال مُؤلِّفه ـ سامَحَهُ الله ـ: فرَغتُ من جَمعِه، وتهذيبِ وَضعِه، بعدَ العِشاء الآخِرة بنَحوِ أربعين درَجة، بِمصرَ المحروسة، خامسَ ليلةٍ من ذي الحجّة خِتامَ سنةِ إحدى وثلاثينَ وألف(٢).

---

(١) يُنظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٢/ ٤٧٨).

(٢) جاء في خاتمة الأصل المعتمد في التحقيق: «ووافقَ الفَراغُ من كتابة هذه النُّسخة المبارَكة يومَ الإثنين المبارَكِ بعدَ صلاة العصر بالجامع الأزهَر؛ الموافِق لتاسعِ عَشري ذي القَعدة الحَرام من شُهور سنةِ ثلاثٍ وأربَعين ومئةٍ وألف.

بقَلَم أفقَر الوَرى، وأحوَجِهم إلى ربِّ الثرى، مَن في رِعاية ربِّه العليّ، مُحمّد يعقوبَ المقدِسيِّ الحَنبَليّ، ابنِ المرحوم الشَّيخ مُحمّدٍ، ابنِ المرحوم الشَّيخ يحيى، ابن المرحوم الشيخ يوسُفَ والدِ المُؤلِّف لهذا الكِتاب، جعَلَنا اللهُ وإيّاهُ من الآمِنين يومَ الحِساب، وأدخَلَنا وإيّاهُ الجنّة بمَنِّهِ وكرَمِه مع الأحباب، بجاهِ سيدِنا مُحمّدٍ وآله والأصحاب، آمين آمين.

شعر:

تَمَّ الكِتابُ بِعَوْنِ اللهِ ذي الجُوْدِ ... رَبِّ البَرِيَّةِ مُجْري الماءِ في العُوْدِ

يا قارئَ الخَطِّ قُلْ باللهِ مُجتَهِداً ... اِغْفِرْ لِكاتِبِهِ يا خَيْرَ مَعْبُودِ».